منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام

في ضوء نظرية تحليل الأخطاء

إعداد

منصور مصلح منصور حسون

كلية البترجي للعلوم الطبية - جدة

• ملخص البحث:

سعى علماء العربية إلى صيانة اللغة وحمايتها من الأخطاء، فوضعوا المؤلفات المختلفة التي ضمت أصول اللغة وقواعدها، إلا أن اللحن أو الأخطاء أخذت في الانتشار والذيوع داخل اللغة مع توسع حركة الفتوحات الإسلامية، وامتزاج العربية بغيرها من اللغات، فنهض العلماء إلى جمع هذه الأخطاء وتصويبها.

وبعض هذه المؤلفات لم يأخذ الشكل المنهجي في معالجة الأخطاء ودراستها، وبعضها تجلت لديه الرؤية الواضحة والخطوات الإجرائية في البحث والمعالجة، وظهرت هذه الرؤية بجلاء عند الزبيدي، أبي بكر محمد بن حسن بن مَذْحِج (ت ٣٧٩هـ)، بل إننا نقف عنده على خطوات أو مراحل ما عُرف في النصف الثاني من القرن العشرين بنظرية تحليل الأخطاء.

وهذا البحث يهدف إلى بيان منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام أو أخطائهم ومناقشتها في ضوء نظرية تحليل الأخطاء، والوقوف على ملامح التلاقي بينهما، وإثبات أصالة النظرية في الفكر اللغوي العربي، خاصة عند الزبيدي الذي تطور لديه فن التأليف في اللحن اللغوي.

*****

المقدمة

سعى علماء العربية سعياً حثيثاً للحفاظ عليها، وصيانتها، وتنقيتها مما يعلق بها من شوائب الأخطاء، فوضعوا مختلف المؤلفات اللغوية التي حوت أنظمة اللغة وقواعدها، وعلى الرغم من جهودهم فإن ملامح الأخطاء أو اللحن والانحراف عن قواعد اللغة ونظامها المتفق عليه، تسرّبت إلى العربية وأخذت في الانتشار، حتى أضحت ظاهرة متفشية، خاصة بعد اتصال العرب بغيرهم من العجم، وتداخلِ العربية مع غيرها من اللغات، ومن ثمّ بدأ العلماء مرحلة جديدة لحماية اللغة، ومقاومة مظاهر الأخطاء التي اعترت مستوياتها المختلفة، فألّفوا كتب اللحن وعنونوها بعناوين مختلفة، وسعوا إلى جمع الأخطاء وتصويبها.

وقد بدأ التأليف في هذا الفن في القرن الثاني الهجري؛ مما يعني أن الظاهرة بدأت مبكراً في حياة اللغة بعد الإسلام، فوضع الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة (ت١٨٩ هـ) كتابه: «ما تلحن فيه العامة»، ثم أخذ منهج التأليف والتحليل يتطور وتتضح ملامحه في دراسة الأخطاء ومعالجتها بصورة علمية، وتجلى هذا التطور عند الزبيدي، أبي بكر محمد بن حسن بن مَذْحِج (ت ٣٧٩هـ)، حتى إننا نجد خطوات منهجه في دراسة لحن العوام أو أخطائهم تتلاقى معها عناصر نظرية تحليل الأخطاء، التي عُرفت في النصف الثاني من القرن العشرين على يد اللغوي الإنجليزي كوردر (S. Pit. Corder).

وعليه، فهذا البحث يناقش منهج الزبيدي في تحليل الأخطاء اللغوية عند عوام الأندلس، ومناقشته في ضوء نظرية تحليل الأخطاء؛ للوقوف على ملامح التلاقي بينهما، وإثبات أصالة النظرية في الفكر اللغوي عند العرب، وخاصة الزبيدي، فلا يهدف البحث إلى عرض أخطاء العوام ولا تحليلها في ذاتها، ولا يرنو إلى حصرها، ولا يسعى للرد على الزبيدي أو نقد بعض آرائه في تخطئة العوام.

وكان الزبيدي صاحب السبق في هذا المجال بالأندلس، فوضع كتابين في الأخطاء، أو ما سماه: «لحن العوام»، جمعها ابن شهيد الأندلسي (٣٨٢- ٤٢٦هـ) تحت عنوان: «التهذيب بمحكم الترتيب.. الجمع بين كتابي لحن العوام لأبي بكر الزبيدي».

وقد عمد الزبيدي إلى جمع الأخطاء التي شاعت على ألسن عوام الأندلس، واستعملوها في أدائهم، فجمع مادته من المستعمل اللغوي، ولم يركن في جمعها إلى كتب السابقين عليه ورسائلهم اللغوية، بل عمد إلى لغة العوام واستمع إليهم؛ إيماناً منه بأن هذا العلم يؤخذ من الأفواه، وليس من الفنون التي تستخرج من بطون الكتب، بل هو فن مرتبط بعصره؛ لذلك نجده يضع مؤلفه الرئيس وهو «لحن العوام»، ثم يتبعه بآخر جمع فيه بعض ما فاته أو استحدث من أخطاء لغوية.

ولما انتهى الزبيدي من جمع مادته أخذ يحللها، ونستكشف في أثناء تحليله عدة أمور تلتقي معها أسس نظرية تحليل الأخطاء اللغوية، منها: اختيار عينة البحث والدراسة، والمصطلحات اللغوية الدالة على الأخطاء، وتحديد الأخطاء، وتصنيفها، وتوصيفها إلى: الأخطاء الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والمعجمية، والإملائية، والأسلوبية، والجزئية، والكلية، وبيان أسباب وقوعها، وتصويبها، وغيرها من الأمور التي تبرهن على سبق علماء العرب- خاصة الزبيدي- إلى تناول الأخطاء اللغوية، ووضعهم الملامح الرئيسة لمنهج دراستها.

وقد قَصَدتْ عدة دراسات سابقة إلى تحليل الأخطاء، لكنها انصرفت- في ضوء أهدافها- إلى دراسة الظاهرة عند عينة من الطلاب، أو في نصوص حديثة مسموعة أو مكتوبة، أو إلى بحث المادة اللغوية المجموعة بحثاً وصفيّاً، ولم تسعَ إحداها- وفق ما اطلع عليه البحث- إلى إثبات أصالة نظرية تحليل الأخطاء في التراث العربي، وأن علماءنا لهم السبق منذ أمدٍ بعيد في هذا المجال.

فدراسة الدكتور عبدالعزيز مطر «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»[1]، ضمت حديثاً عن كتاب لحن العامة للزبيدي، وعرض فيه لمنهجه في تأليف كتابه وتقسيمه وتبويبه وطريقة عرض مادته، ثم استنبط الدكتور مطر ما سماه بـ: خصائص لهجات الأندلس من الكتاب، سواء الخصائص الصوتية أو الصرفية أو الدلالية.

أما دراسة الدكتور أحمد مختار عمر «اللغة العربية المعاصرة عند الكُتّاب والإذاعيين»، ففيها رصدٌ لبعض المآخذ اللغوية على رجال الإعلام وبيان صوابها، بهدف «الأخذ بيد مَن ينشد الكمال اللغوي من أصحاب القلم واللسان، وبخاصة المذيعون، ومعدو البرامج الإخبارية، ورجال الصحافة»[2]. وقد مهدت هذه الدراسة السبيل لكثير من الدراسات في تحليل لغة الإعلام المقروء والمسموع، وابتغت بيان بعض الأخطاء في الصحف والبرامج الإذاعية[3]، ولم تسع إحداها إلى بيان أصالة تحليل الأخطاء في الفكر اللغوي عند العرب وسَبْقهم إليه.

وفي دراسة «لحن العامة عند الجواليقي»[4] عرضت فيه الباحثة لمجموعة من الألفاظ التي جمعها الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) في كتاب «التكملة»، ورأت أن هذا اللحن مظهر من مظاهر التطور اللغوي، ورصدت من خلالها كما تقول الباحثة: «التغير التاريخي الذي طرأ على اللفظة الفصيحة، سواء في ذلك تغير الدلالة أو التغير الصوتي»[5]. وهذه الرؤية سبق إليها الدكتور رمضان عبدالتواب،

(١) د. عبدالعزيز مطر: «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، القاهرة، ط١/ ١٩٦٦م.

(٢) د. أحمد مختار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتّاب والإذاعيين»، عالم الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣م، ص ١٩.

(٣) ومنها: يوسف محمد البطش: «الأخطاء اللغوية في الصحافة الفلسطينية»، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٨م. صليحة خلوفي: «الأخطاء اللغوية الشائعة في وسائل الإعلام الجزائرية»، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١١م.

(٤) د. طيبة صالح الشذر: «لحن العامة عند الجواليقي»، مجلة علوم اللغة، القاهرة، مجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٠٠م.

(٥) د. طيبة صالح الشذر: السابق، ص ٢٣.

وكانت محور كتابه «لحن العامة والتطور اللغوي»، ويذهب إلى أن لحن العوام أو أخطاءهم يُعدّ مظهراً من مظاهر نمو العربية وتطورها[١].

وثمة دراسات نحت منحى تحليل الأخطاء التحريرية (المكتوبة) أو المنطوقة عند عينة من الطلاب، ومنها[٢] دراسة «الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى»، وقد أَوْلت الدراسة عنايتها بالأخطاء اللغوية لدى الطلاب غير الناطقين بالعربية؛ بغية حصرها وتبويبها وتحليلها ودراستها، ووضع البرامج الخاصة بعلاجها[٣].

ومثلها دراسة «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة لدى طلبة أقسام الإعلام بكليات جامعة عين شمس»[٤]، فهي من الدراسات التي تعرضت إلى تحليل الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية حال النطق أو القراءة عند العينة المدروسة، وتتبعها إحصائيّاً بهدف الكشف عن أسباب تكرارها؛ للاستفادة منها في وضع البرامج اللغوية المفيدة لطلبة الإعلام المنطوق.

أما دراسة «التصويب اللغوي عند ابن السكيت من خلال كتابه إصلاح المنطق»[٥]، فتعرض باحثه لبعض الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي ذكرها ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ).

(١) د. رمضان عبدالتواب: «لحن العوام والتطور اللغوي»، مكتبة زهراء الشرق، ط٢/ ٢٠٠٠م، ص ٣٨.

(٢) ينظر: دراسة د. إبراهيم سليمان الشمسان: «أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي»، منشورات جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، العدد ٥٤، ١٩٩٩م. د. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية وتحديد مدى شيوعها لدى طلاب أقسام اللغة العربية في جامعتي طنطا وأم القرى»، مجلة علوم اللغة، المجلد١/ ١٩٩٧م.

(٣) معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى: «الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى»، ١٤٠٣هـ، ص١٦.

(٤) د. حسنة عبدالحكيم عبدالله الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة لدى طلبة أقسام الإعلام بكليات جامعة عين شمس»، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد٣، ٢٠٠٢م.

(٥) د. حليم حماد سليمان: التصويب اللغوي عند ابن السكيت من خلال كتابه إصلاح المنطق، بحث منشور بمجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد ٢، لسنة ٢٠١٠م.

فالدراسات السابقة وغيرها -وفق ما اطلع عليه الباحث- كان هدفها جمع الأخطاء وتوصيفها وتحليلها؛ لمعرفة أسباب وقوعها، ومن ثمّ تصويبها، ووضع البرامج المعينة على التزام الصحيح، وبعضها أبرز من خلالها تطور اللغة ونموها. وقد أفاد الباحث منها حال توصيف أخطاء العوام عند الزبيدي وتصنيفها، ولكن لم تهدف إحداها إلى بيان أصل نظرية تحليل الأخطاء في تراثنا اللغوي، أو بيان ملامح التلاقي بين هذه النظرية، ومنهج علمائنا في تحليل الأخطاء، خاصة عند الزبيدي.

فضلاً عن أنّ الدراسات السابقة حصرت الأخطاء في المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والكتابية، ولم تلق الضوء على الأخطاء الجزئية والكلية والأسلوبية، وهي من الأصناف التي أبانت عنها النظرية، ونجد أصولها في تحليل الزبيدي.

ويستعين البحث بالمنهجين الوصفي والمقارن؛ حيث يصف تحليل الزبيدي لأخطاء العوام، مستعرضاً جمعه للأخطاء، وتصنيفها، وتوصيفها، وأسباب حدوثها، وتصويبها، مقارناً هذا التحليل بأسس نظرية تحليل الأخطاء عند المحدثين، مشيراً إلى ملامح التلاقي بينهما.

وتحقيقاً لما سبق، فقد قُسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصل واحد، وخاتمة.

- **المقدمة**: وتحتوي على أهمية البحث، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع.
- **التمهيد**: ويتناول عنصرين:

أ- الزبيدي ومؤلفاته في لحن العوام.

ب- نظرية تحليل الأخطاء.

- أما الفصل الرئيس في البحث، فعنوانه: «**منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء نظرية تحليل الأخطاء**»، ويناقش أمرين:

أ- مفهوم الخطأ اللغوي عند الزبيدي، وعند أصحاب نظرية تحليل الأخطاء.

ب- أسس تحليل الأخطاء اللغوية بين الزبيدي ونظرية تحليل الأخطاء.

- **الخاتمة**: وتحتوي نتائج البحث.

والله ولي التوفيق

*****

التمهيد

أ- الزبيدي ومؤلفاته في لحن العوام (الأخطاء اللغوية):

الزبيدي[1]: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مَذْحِجالزبيدي الإشبيلي نزيل قرطبة، والمولود (٣١٦هـ)، كان واحدَ عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وأخبرَ أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر، إلى علم السير والأخبار، ولم يكن بالأندلس في فنه مثله في زمانه، وله كتب تدل على وفور علمه. واختاره الحكم بن عبدالرحمن، الملقب بالمستنصر بالله[2] صاحب الأندلس؛ لتأديب ولده هشامِ المؤيد بالله، فعلّمه الحساب والعربية ونفعه نفعاً كثيراً، وتولى قضاء إشبيلية وخطة الشرطة، وتوفي بها (٣٧٩هـ).

والمتأمل في سيرة الزبيدي وبعض مؤلفاته[3] يدرك أننا أمام عالم لغوي موسوعي، حوى عقله مختلِف علوم اللغة، وطرقت مؤلفاته أبواباً شتى منها، فضلاً عن أخذِه مختلِف العلوم عن علماء لا يُنكر فضلهم في العربية[4]، وقد

(١) ينظر: الحُمَيدي: «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»، ١/ ٨٥، ٨٦، وياقوت الحموي: «معجم الأدباء»، ٦/ ٢٥١٩، والصفدي: «الوافي بالوفيات»، ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) وهو: الحكم بن عبدالرحمن، ويلقب بالمستنصر بالله، تولي الخلافة بالأندلس سنة ٣٤٧هـ، توفي سنة ٣٦٦هـ. ينظر: الحُمَيدي: «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»، ١/ ٤٢، ٤٣.

(٣) من أبرز مؤلفات الزبيدي:

- مختصر العين،تحقيق: عبدالعزيز بن حميد الحميد، (من العين حتى القاف)، رسالة ماجستير، جامعة الإمام، السعودية، ١٤١٢هـ.
- كتابطبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
- كتاب الواضح، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة، الأردن، ط٢/ ٢٠١١م.
- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: تحقيق: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت،ط١/ ١٩٩٦م.

(٤) للوقوف على معرفة أساتذة الزبيدي، تنظر مقدمة الدكتور رمضان عبدالتواب في تحقيقه لكتاب لحن العوام للزبيدي، ص ١٠، ١١.

أجمع كل مَن ترجم له بإمامته في اللغة، وسَبْقه وتفوقه على أقران زمانه وخَلَفِه في التأليف والحفظ والاختصار.

فقد وصفه ابن الفرضي بأنه: «قَيَّدَ اللغة والأشعار عن أبي عليّ البغداديّ، وكان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة»[١]. وقال عنه الثعالبي: «أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه واللغة والمعاني والنوادر»[٢].

أما ابن خاقان الإشبيلي فعدّد صفاته، فقال بأنه: «إمام اللغة والإعراب، وكعبة الآداب، أوضح منها كل إبهام، وفضح دون الجهل بها محل الأوهام، وكان أحد ذوي الإعجاز، وأسعد أهل الاختصار والإيجاز، نَجم والأندلس في إقبالها، والأنفس أول تهمُّمِها بالعلم واهتِبَالها، فنَفَقَت له عندهم البضاعة، واتفقت على تفضيله الجماعة»[٣]. أما الصفدي فوصفه بأنه «كان شيخ العربية بالأندلس»[٤].

وقد بلغت كتبه شهرة عظيمة، حتى إن أهل الغرب كانوا يتنافسون عليها[٥]، بل إنها فاقت مؤلفات من جاء بعده، وأصبح «كل تأليف (له) مخجل لمن أتى بعده فاضح»[٦].

أما مؤلفاته في الأخطاء اللغوية، أو ما سمّاه: «لحن العوام»، فلم يكن الزبيدي أول من طرق باب التأليف فيه، بل سبقه بعض علماء المشرق[٧]؛

(١) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ٢/ ٩٢.
(٢) الثعالبي: «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر»، ٢/ ٨٠، ٨١.
(٣) ابن خاقان: «مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس»، ص٢٧٦.
(٤) الصفدي: «الوافي بالوفيات»، ٢/ ٢٥٩.
(٥) ياقوت الحموي: «معجم الأدباء»، ٦/ ٢٥١٩.
(٦) ابن خاقان: «مطمح الأنفس»، ص ٢٧٦.
(٧) أشار الزبيدي إلى جهود علماء آخرين في صيانة اللغة وإصلاح فسادها، ولكن لم يُعنَوْا بلحن العوام وتصويبه؛ كأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ). ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٤٩.

كأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) في كتابه «لحن العامة»[١]، وصرح الزبيدي بهذا الأمر[٢].

وكان العنوان الأشهر لكتب العلماء في هذا المجال: ما صاغه الكسائي (ت ١٨٩هـ)، فكان كتابه «ما تلحن فيه العامة» أول ما وصلنا، ثم حملت مؤلفات أخرى العنوان ذاته[٣]، أو عنوان: «لحن العامة عند السجستاني» (ت ٢٥٥هـ)، والزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، ومن العلماء مَن جعل لحن العوام وتصويبه جزءاً من كتاب له، كأبي عُبيد الهَرَوي (ت ٢٢٤هـ) في كتابه «الغريب المصنَّف»[٤]، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه «أدب الكاتب»[٥].

أما الزبيدي فوضع كتابين في هذا المجال[٦]:

الأول: كتاب «لحن العوام»[٧]، أو «لحن العامة»[٨]، وهما كتاب واحد، ألفه تقرباً لأمير المؤمنين المستنصر بالله.

---

(١) وقد جمع الدكتور عامر باهر الحيالي نصوص الكتاب وحققها ونشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة ١٤٢٩، العددان ١٢٧، ١٢٨.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٤٩.

(٣) ومنها كتاب: المفضل بن سَلمة (ت بعد ٢٩٠هـ): «ما تلحن فيه العامة»، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وقد نشر مقالاً عنه في مجلة العرب السعودية، ج١، ٢، أغسطس وسبتمبر، ٢٠٠٥م، ص ٤٧: ٥٩.
ومنها كتب مفقودة لأبي الهيذام (من علماء القرن الثالث الهجري)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)... إلخ. ينظر: د. رمضان عبدالتواب: «لحن العامة والتطور اللغوي»، ص ١٠٥، ١٠٦.

(٤) أبو عبيد: القاسم بن سلاَّم بن عبدالله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ): «الغريب المصنف في اللغة»، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط١/ ١٩٩٦م، ٣/ ٦٧٢، ٦٧٣.

(٥) ابن قتيبة: أبو محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ): «أدب الكاتب»، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٩٨١م، ص ٣٦٦ وما بعدها.

(٦) ذكر ابن خير الإشبيلي أنه قرأ على أيدي علماء عصره كتابين في لحن العامة للزبيدي، أو كما قال: «التأليف الأول والثاني». ابن خير الإشبيلي: «فهرسة ابن خير الإشبيلي»، ص ٤٢٦: ٤٢٨. وينظر: مقدمة د. علي حسين البواب، من تحقيقه لكتاب ابن شهيد: «التهذيب بمحكم الترتيب»، ص ١٤.

(٧) وهو العنوان الذي اختاره المحقق الدكتور رمضان عبدالتواب، ونشر الكتاب بالقاهرة، سنة ١٩٦٤م.

(٨) وهو العنوان الذي اختاره المحقق الدكتور عبدالعزيز مطر، ونشر الكتاب بالكويت، سنة ١٩٦٨م.

والثاني: كتاب ذكر فيه ما فاته أو ما استُحدث من أخطاء العوام أو لحنهم، ورأى أن يجعله كتاباً مستقلًّا، وألا يضمه إلى الكتاب الأول؛ كراهة أن يفسده، فقال: «ثم إنا نظرنا بعد، فألفينا من نحو الأقسام التي ألفناها جملاً وجب علينا جمعها، وكان حق ذلك أن يكون كل صنف منه مقروناً بنوعه، مضموماً إلى شكله، فلما هممنا بذلك، كرهنا أن نبطل على كل مَن مدّ إلى أخذ كتابنا عنايته، ونفسد عليه عمله، فرأينا أن نصل ذلك بما تقدم من الكتاب»[1].

وقد ضمّ ابن شهيد الأندلسي (ت٤٢٦ هـ)[2] الثاني إلى الأول وجمعهما تحت عنوان: «التهذيب بمحكم الترتيب»، وقال في مقدمته: «وجمعنا في هذا التأليف تأليفَي أبي بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى معاً؛ لئلا تفترق الفائدة... وأوردنا خطبتيه اللتين في صدري كتابيه على نصيهما»[3]. وهذا الكتاب هو معتَمَد الباحث في بحثه.

ولم يغيّر ابن شهيد من المادة التي جمعها الزبيدي، ولم يتدخل فيها بشرح أو اختصار، فقد حافظ على ما جمعه الزبيدي، إلا أن له فضل ترتيب أخطاء العوام، فالزبيدي لم ينهج منهجاً في ترتيبها، فتوالت عنده الألفاظ والجمل التي أصابها الخطأ دون أي نوع من التقسيم أو الترتيب الداخلي، وكان غياب الترتيب عن كتابيه يمثل صعوبة على مَن يقصد لفظاً أو جملة فيهما، مما دفع ابن شهيد أن يجمعهما في كتاب واحد، ويرتبهما معجميّاً، آخذاً بترتيب المغاربة لا المشارقة[4]،

(١) ابن شهيد الأندلسي: «التهذيب بمحكم الترتيب» (الجمع بين كتابي لحن العامة) لأبي بكر الزبيدي، ص ٥٤.

(٢) أبو عامر، أحمد بن عبدالملك بن عمر بن محمد بن عيسى بن شهيد، ولد بقرطبة ٣٨٢هـ، من بيت أدب ووزارة، وهو من العلماء بالأدب ومعاني الشعر وأقسام البلاغة، توفي ٤٢٦هـ، ومن مؤلفاته ورسائله: «كشف الدك وآثار الشك»، و«رسالة التوابع والزوابع»، و«حانوت عطار». ينظر: الحميدي: «جذوة المقتبس»، ١/ ٢٩، وياقوت الحموي: «معجم الأدباء»، ١/ ٣٥٨.

(٣) ابن شهيد: «التهذيب بمحكم الترتيب»، ص ٤٧. (سيشير البحث إليه لاحقاً بـ«التهذيب»).

(٤) للمغاربة والأندلسيين ترتيب للحروف الهجائية يختلف عن ترتيب المشارقة؛ فهم يتحدون إلى حرف الزاي الذي يليه عند المغاربة: (... ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، هـ، و، لا، ي). ينظر: د. عبدالهادي التازي: «ترتيب الحروف الأبجدية بين المشارقة والمغاربة»، ص١٩٧.

وذلك وفق الحرف الأول من الكلمة الصحيحة، مبتغياً تقريب تناوله، وتسهيل حفظه، وتنشيط النفوس إليه[1].

وكان الزبيدي شديدَ العناية بمراجعة ما جمعه من لحن العوام أو أخطائهم، وكثيرَ الاستماع إلى لغتهم، فلم ينصرف عن السماع إليهم، وتدوين ما يراه خطأً منهم في أصول اللغة، فيعود إلى ما كتبه ويضيف إليه جديد الألفاظ، أو يزيد في شرحه وبيانه، أو يعدّل من رأيه؛ لذا حوى «تهذيب ابن شهيد» من الألفاظ ما لم يرد في لحن العوام، ولا في غيره من مصادر اللغة التي اعتنت بالأخطاء اللغوية[2]، واختُص بكثير من الشروح والشواهد[3] والآراء اللغوية التي لم يضمها لحن العوام[4]؛ لذا اتخذه البحث مصدراً له في تحليل أخطاء العوام عند الزبيدي.

هذه المراجعات التي قام بها الزبيدي ليست إلا صورة تجسد نظرته إلى الأخطاء اللغوية، وكأنها داء ينتشر في جسد اللغة، ويتفشى من زمن إلى آخر، مما ينذر بفساد اللغة واضطراب نظامها وقواعدها؛ لذا تابَع العوام وداوم على الاستماع إليهم؛ ليرصد ما استحدث عندهم من أخطاء، ونهض إلى مقاومة الداء وعلاجه، ببيان الاستعمال الصحيح في اللغة.

وقد حصر الزبيدي ثلاثة أصناف من الأخطاء:

- **الأول**: ما أفسدته العامة ووضعوه في غير موضعه. وهو أكبر الأصناف وأكثرها عدداً، وتغلب عليه الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية.

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٤٦.

(٢) من هذه: م ٣٩، ٢١٧، ٢٦٣، ٣٣٣، ٣٥٢. (يشير الحرف م إلى المواضع).

(٣) تقارن (م ٣٩٢، ٤٢٠، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٥) في «لحن العوام»، بتحقيق د. رمضان عبدالتواب، ويقابلها على الترتيب عند ابن شهيد: (١١١، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٥١، ٤٢٥).

(٤) ومن هذه الآراء: أنه في «لحن العوام» لا يرى إلا قولًا واحداً، ويُعرض عن الآخر، ولكنه في «التهذيب» يَعرض الرأيين، ويأخذ بأحدهما. وهذا ما ندركه في قول العوام: «للحبل الذي يربط به الدابة: طِوال. والصواب: طِوَل». ولكن جاء في «التهذيب» - وقد زاد في الشرح والشواهد -: «وقد أجاز بعضهم طِوال الحبل، ولا أعرف ذلك صحيحاً». الزبيدي: «لحن العوام»، م ٣٥٠، وابن شهيد: «التهذيب»، م ١٣٨.

- **والثاني**: ما وضعته العامة في غير موضعه، والأخطاء فيه دلالية.
- **والثالث**: مما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره، والأخطاء فيه أيضاً دلالية، إلا أن ثمة ظاهرة دلالية تربط بين الدلالتين الخطأ والصواب، وهي التضييق أو التوسيع أو النقل الدلالي.

وجعل كل صنف في قسم مستقل في كتابه «لحن العوام»[1]، وصرّح بها في مقدمته لكتابه الثاني[2]، وقد أعاد ابن شهيد الترتيب والتقسيم؛ فجعل «تهذيبه» على أربعة أقسام:

- **الأول**: قسم لم يعنون له، وبدأه بحرف الهمزة[3]، والأخطاء فيه مختلفة ومتنوعة.
- **والقسم الثاني**: ما أفسدته العامة ووضعته في غير موضعه[4].
- **والثالث**: ما يلحنون فيه من الأسماء[5].
- **والرابع**: ما يلحنون فيه من الأفعال[6].

والأخطاء فيها جميعاً لا تخرج عن الأصناف الثلاثة التي ذكرها الزبيدي في مقدمته.

واعتنى العلماء القدماء وبعض الباحثين المحدثين بقضية اللحن عند الزبيدي، وكان ما جمعه موضع درسهم واقتباسهم، ومصدراً اعتمدوا عليه في مؤلفاتهم عن هذه القضية، فكان ما جمعه «منهلاً عذباً نهل منه مَن ألّف في

(١) ينظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ١١، ٢٠٦، ٢٤٠.
(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٣.
(٣) السابق، ص ٥٥: ٢٥٩.
(٤) السابق ص ٢٦٠: ٣١٢.
(٥) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٣١٣: ٣١٨.
(٦) السابق، ص ٣١٩: ٣٢٠.

لحن العامة، وغيرهم من بعدهم»[1]. وكان أبرزها كتاب: «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» للصفدي (ت ٧٦٤هـ)، و«شفاء الغليل» لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، وغيرهما، وكذا كان موضع نقد وردّ من ابن هشام اللخمي (ت ٥٥٧هـ)، الذي وضع كتاب: «المدخل إلى تقويم اللسان»، وجعل قسمه الأول للرد على الزبيدي في بعض ما خطّأ فيه العوام، خاصة فيما وافق كلامهم إحدى لهجات العرب، فكان اللخمي يرى أن «ما جاء فيه عن العرب لغتان، فلا معنى لتلحين العامة به»[2].

أما المحدثون فتشابهت عنايتهم بـ«لحن العوام» عند الزبيدي؛ إذ عرضوا لمجموعة من الأخطاء التي رصدها، وقسموها إلى أخطاء صوتية وصرفية ودلالية، وتغافلوا عن أنواع أخرى متعددة سيعرض لها البحث لاحقاً، ومنهم مَن عدّ الأخطاء تطوراً للغة الأندلسيين في القرن الرابع الهجري[3]، في حين وصفها آخر بأنها خصائص لهجات الأندلس[4]، ولم يتعرض أحدهم إلى دراسة منهجه في تحليل «لحن العوام» أو أخطائهم في ضوء نظرية تحليل الأخطاء، وإثبات أصالة النظرية في الفكر اللغوي عند العرب.

وعلى الرغم من وحدة الهدف عند أصحاب مؤلفات «لحن العوام»، وهو صيانة اللغة وحمايتها من انتشارها، ومِن ثَمّ تصويبها، فضلاً عن ثبات العينة التي جُمعت عنها الأخطاء (العوام)، فإن الزبيدي نظر في بعض مؤلفات مَن سبقه ومنهجها وما حوتها من مادة لغوية نظرةَ الناقد، وأراد أن يسلك سبيلاً لم يسلكه غيره، وأن يرسم منهجاً يخالفهم فيه. ومن أبرز ملامح الاختلاف:

(١) د. رمضان عبدالتواب: مقدمته لكتاب «لحن العوام»، ص ٣٦.

(٢) ابن هشام اللخمي: «مدخل إلى تقويم اللسان»، ص ٣٩. وينظر: ص ٢٦.

(٣) ينظر: د. رمضان عبدالتواب: «لحن العامة والتطور اللغوي»، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٤) د. عبدالعزيز مطر: «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، ص ٩٩ وما بعدها. وينظر: مقدمة محقق كتاب «التهذيب»، ص ١٩ وما بعدها.

أ- **عدول مؤلفات مَن سبقه عن الفكرة الرئيسة التي تنهض على جمع أخطاء العوام ثم تصويبها**، وأُدخِلت فيها كثير من المسائل اللغوية التي لا تتعلق بظاهرة الأخطاء اللغوية، فنأت هذه المسائل بالمؤلفات عن هدفها، فانصرفت بعض المؤلفات لإثبات الصيغ الصحيحة وما يجب استعماله، ولم تُعنَ بالحديث عن أخطاء العوام؛ ولم تنبه إلى النطق الخطأ الجاري على الألسن إلا في مواضع قليلة[1]. وهذا موضع ضعف أخذه الزبيدي على السِّجِسْتاني حين قال: «وإني لما تصفحت كتبه هذه رأيتها مشتملة على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة، ورأيت الفن الذي قصده، والضرب الذي اعتمده، ووسم الكتاب به نزراً فيما ضمّنه من تفسير الغريب، وتصريف الأفعال، وتوجيه اللغات، فكأن الكتاب مؤلف لغير ما نُسب إليه، وعُرف به»[2].

أما الزبيدي فلم يعدل عن هدفه في جمع ما لحن فيه العوام ثم تصويبه، فقال: «فرأيت أن أنبه إليه (اللحن)، وأبيّن وجه الصواب فيه، وأن أفرد لما يحضرني كتاباً أحصره به، وأجمعه فيه»[3].

ب- **غياب نظام التبويب أو التقسيم العام عن مؤلفات اللحن، خاصة عند الكسائي والسِّجِسْتاني**؛ إذ توالت عندهما الألفاظ دون العناية بترتيبها أو بوضع النظائر منها في باب أو كتاب واحد يوضح ماهية الخطأ وطبيعته؛ فـ«إن أبا حاتم ألف كتابه غير مبوب، ولعله كان يشبه كتاب الكسائي»[4]. أما الزبيدي فحصر ثلاثة أصناف من الأخطاء، وخص كل صنف بقسم

(١) ومنها: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، و«فصيح ثعلب» لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ). ينظر: د. رمضان عبدالتواب: «لحن العامة والتطور اللغوي»، ص ١٣٥، ١٨٧، ١٩٣.

(٢) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٤٩، ٥٠.

(٣) ابن شهيد: السابق، ص٥١.

(٤) د. رمضان عبدالتواب: «لحن العامة والتطور اللغوي»، ١٥١.

أو كتاب، فكان ممن سماهم الدكتورُ حسين نصار أصحابَ المناهج الذين تركوا فوضى التأليف[1].

ج- **رغبة الزبيدي في دراسة ظاهرة اللحن في مجتمعه الأندلسي**، والارتقاء باللغة فيه؛ فكان مؤلَّفه أول كتاب في هذا الفن بالأندلس؛ لذا أعرض عن أخطاء أهل الشرق التي ذكرها مَن قبله في كتبهم، ووجَّه همّه شطر بيئته الأندلسية، خاصة وأن عوامها قد سلمت ألسنتهم مما أخطأ فيه الشرقيون في زمانه؛ فقال: «ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وبأفقنا، فألفيت جملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين»[2]. وقال: «رأيت كثيراً من اللحن الذي نسبه إلى أهل الشرق قد سلمت عامتنا من موافقته، ونطقت بوجه الصواب فيه»[3].

لذا فإن ما كتبه الزبيدي في «لحن العوام» يعد مصدراً لصناعة معجم لغوي يُعنَى بالألفاظ الأندلسية التي شاعت على ألسن عصره، سواء العربية أو المعربة، خاصة أنه جمع ألفاظاً تتعلق بمناحي الحياة المختلفة.

د- **أنه لم يعمد إلى كتب السابقين ورسائلهم اللغوية يستمد منها الأخطاء اللغوية**، بل كان مصدره الأساس هو ما جرى على ألسنة عوام عصره واستعملوه في مختلف مناحي حياتهم، فكانت المادة العلمية انعكاساً صادقاً للغة في هذا العصر في المجتمع الأندلسي، وهو بهذا يخالف مَن عمد إلى كتب السابقين واقتبس منها، فكانت كتبهم نسخاً وتكراراً لكثير من ألفاظ العوام، وقد استمر هذا الأسلوب في جمع المادة عند بعض المؤلفين بعد عصر الزبيدي[4].

(١) د. حسين نصار: «المعجم العربي»، ١/ ٩٩.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٠.

(٣) ينظر: ابن شهيد: السابق، ص ٤٩.

(٤) مثل: كتاب «تقويم اللسان» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) الذي صرح بأنه جمعه من كتب العلماء بالعربية، كالفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم... وغيرهم، ص ٥٦، ٥٧. وكذلك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)

فقد رأى الزبيدي «هذا الضرب وأمثاله إنما يؤخذ من الأفواه، ويقوم على السماع، وليس من الفنون التي تستخرج من مظانها، وتتطلب في مواضعها»[1]؛ لذا تنقّل بين مجالس العوام وأنديتهم، واستمع إلى الشعراء والخطباء والكُتاب وأهل المنطق وغيرهم؛ ليجمع عنهم مادته اللغوية.

هـ- **أن الزبيدي نظر إلى الأخطاء اللغوية نظرة المراقب أو المتتبع لها**، ولم يقرنها بفترة زمنية محددة؛ لذا وضع كتابين في اللحن، جمع في ثانيهما ما استُحدث من أخطاء جرت بين العوام، بخلاف مَن سبقه من العلماء الذين ذكروا بعض أخطاء عوام عصرهم، ولم يتتبعوا أخطاءهم بعد فراغهم من كتبهم.

و- **أنّ الزبيدي في تحليله للأخطاء اللغوية أثرى التحليل بأمور لم يقف عليها مَن سبقوه**، - وسيأتي بيانها- فيتفق معهم في توصيف الأخطاء إلى صوتية وصرفية وكتابية ودلالية، لكنه زاد الأخطاء النحوية والجزئية والكلية والأسلوبية، كما التزم بإجراءات المنهج الوصفي، وردّ أسباب وقوع الأخطاء إلى لغوية وغير لغوية، وأكْثرَ من الشواهد المتنوعة للاستدلال على تصويبه، بل إنه استعان بسياق الحال والمصاحبة والمجاز في تصويبه، وهي وسائل استحدثها، وسبق بها المحدثين.

هذه بعض الملامح التي تميزت بها مؤلفات الزبيدي في «لحن العوام»، والتي صرح ببعضها، وبعضها يُستنتج من ثنايا تحليله، وجميعها تتشابك لترسم منهجه في تحليل الأخطاء الذي فاق به أقرانه، وجعل ما ألّفه منهلاً ومصدراً في الألفاظ والمنهج لكثير من المؤلفين الذين لحقوا به.

في كتابه: «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، وقد استمد مادة كتابه من الزبيدي، والحريري، والجواليقي، وابن الجوزي، وغيرهم، ص٦٤.

(١) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٤.

ب- نظرية تحليل الأخطاء (Error Analysis (EA:

ظهر في القرن العشرين اتجاهان لهما صلة بعملية تعلم اللغة الأجنبية (الثانية) واكتسابها، ومن ثمّ تحليل الأخطاء الناتجة عن هذه العملية:

الأول: التحليل التقابلي (Contrastive Analysi (CA، ويقصد به: إجراء دراسة يُقارَن فيها بين لغتين أو أكثر من عائلة لغوية واحدة أو أكثر، أو من عائلات لغوية مختلفة؛ مبيناً عناصر التشابه والاختلاف بينها؛ بهدف تيسير المشكلات التي تنشأ في مجال تعليم اللغات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال التنبؤ بالصعوبات التي يُتوقع أن يواجهها الدارسون عند تعلمهم اللغة الأجنبية[1]. ومن ثمّ يتم تخطيط المواد التعليمية للتغلب على هذه الصعوبات والمعوقات.

وقد ظهر هذا الاتجاه بصورة جلية، وأضحى منهجاً أو أسلوباً في تعليم اللغات في أواخر العقد الخامس من القرن العشرين على أيدي البنيويين الأمريكيين، وفي مقدمتهم روبرت لادو (Robert Lado 1915- 1995م) من خلال كتابه:علم اللغة عبر الثقافات (Linguistics Across Cultures) الصادر عام ١٩٥٧م[2]. وفيه أكّد ضرورة إجراء الدراسات التقابلية بين اللغات المراد تعلمها وبين اللغة الأصلية (الأم)، ووضع قواعد التحليل التقابلي وإجراءاته المنظمة للمقابلة بين مستويات اللغات، ويرى أن التحليل التقابلي ينهض على أن المواد الدراسية التي تم إعدادها على أساس المقارنة بين اللغتين الأصلية (languageNative = NL) أو الأولى (First language = L1) واللغة الهدف (Target language = TL)، ينبغي أن تؤدي إلى نتائج قيمة وإيجابية في تعليم اللغة الأجنبية وتعلمها؛ كما أن المحلل الذي قام بهذه المقارنة يعي ويدرك المشكلات في

(١) ينظر: جاك ريتشاردز: «اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي»، ص ١١٩. د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغات»، ص ٤٦.

(2) Robert Lado: Linguistics Across Cultures: Applied Linguistics for LanguageTeachers, University of Michigan,U.S.A, 1957.

تعلم اللغة، وبمقدوره تقديم العلاج التعليمي؛ لذا وجب على الكتب التعليمية أن تُستمد من نتائج التحليل التقابلي بين اللغة الأم للمتعلم، واللغة الأجنبية على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية؛ كما ينبغي على المعلم أن يستند إلى هذه النتائج في إعداد المواد التعليمية[1].

ويهدف التحليل التقابلي إلى ثلاثة أهداف[2]:

- **الأول**: فحص أوجه التشابه والاختلاف بين اللغات، فـ«التراكيب والصيغ اللغوية المتشابهة بين اللغتين يتم تمثلها وتعلمها بسهولة، وتسمى هذه العملية بالنقل الإيجابي (postitive transfer). أما الصيغ والتراكيب المختلفة فإنها تشكل عقبة في سبيل تعلم اللغة الثانية أو الأجنبية، وتسبب حدوث الأخطاء اللغوية نتيجة النقل السلبي (negative transfer)أو التداخل بين اللغتين (interference)»[3].
- **الثاني**: التنبؤ بالمشكلات التي تنشأ عند تعليم لغة أجنبية، الناتجة عن الاختلاف بين اللغتين، ومحاولة تفسير هذه المشكلات التي تمثل صعوبة على المتعلم.
- **الثالث**: الإسهام في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية.

وعلى الرغم من أن التحليل التقابلي حقق نفعاً في تطوير المواد الدراسية لمتعلمي اللغة الثانية، فإن الدراسات اللغوية التحليلية للأخطاء الناتجة عن هذا

---

(1) See: Maria Carmelia: A study In Contrastive Analysis Ibid, P 1:3.:Robert Lado And Error Analysis, P 5:6.

(٢) ينظر: هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص١٨٣، وجاكلينشاختر: «الخطأ في تحليل الأخطاء»، ص ١٧٤، ود. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغات»، ص ٤٧، ٤٨، ود. رضا الطيب الكشو: «توظيف اللسانيات في تعليم اللغات»، ص ٢٠٢، ٢٠٣، ود. مسعودة ساكر: «مناهج تحليل الأخطاء اللغوية»، ص١٧١ وما بعدها. Maria Carmelia: A Study In Contrastive Analysis.5 P.

(٣) د. نايف خرما، ود. علي حجاج: اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، ص ٨٤.وينظر: روبرت لادو: كيف نقارن بين بنيتين نحويتين، ص ٤٠، ٤١.

الاتجاه، وقفت على أوجه قصور فيه، وكان من أبرزها: أن هذا التحليل لا يمكنه التنبؤ بكل المشكلات التي تواجه متعلم اللغة الأجنبية، خاصة المتعلقة بنظم الجمل (النحو)[1]، بل قد يتنبأ بمشكلات أو أخطاء قد يظهر بعضها، وقد لا تظهر[2]، فضلاً عن أن أنصار هذا الاتجاه ركزوا على أثر التداخل اللغوي بين اللغة الأم والمستهدَف تعلمها في وقوع الأخطاء، فقد عزوا كثرة أخطاء المتعلمين إلى النقل السلبي من اللغة الأم إلى اللغة الهدف، وتجاهلوا آثار اللغة الواحدة في التعلم[3]، والتي تكون سبباً من أسباب وقوع الأخطاء، وعلى أثر هذا ظهر اتجاه أو منهج جديد في تحليل الأخطاء على يد اللغوي الإنجليزي كوردر (S. Pit. Corder).

الثاني: تحليل الأخطاء (Error Analysis (EA:

(تحليل الأخطاء) مصطلح من مصطلحات علم اللغة التطبيقي في تعليم اللغات واكتسابها، ونشأ هذا كرد فعل على عجز التحليل التقابلي في تحليل الأخطاء وبيان أسبابها بصورة كاملة ومحددة، ولا يعني هذا: انفصامهما، فتحليل الأخطاء في جوهره هو تحليل تقابلي، لكنه بَعدي، يلحق بالتقابل، ويصف الأخطاء اللغوية ويفسرها ويبين أسبابها المختلفة سواء اللغوية أو غير اللغوية؛ لذا يعد تحليل الأخطاء «الخطوة التالية للتحليل التقابلي، ولعله ثمرة من ثمراته»[4]. إلا أن ثمة فرقاً بينهما، ندركه في طبيعة اللغة المدروسة؛ إذ يُعنى المنهج

(١) ينظر: جاك ريتشاردز: «اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي»، ص ١١٩، وجاكلين شاختر: «الخطأ في تحليل الأخطاء»، ص ١٧٤، ١٧٥.

(٢) د. نايف خرما، ود. علي حجاج: «اللغات الأجنبية»، ص ٩٥.

(٣) هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٠١، ١٨٣، ود. مسعودة ساكر: «مناهج تحليل الأخطاء اللغوية»، ص ١٧٤.

- Meng Zhang: Error Analysis and Interlanguage, p. 92.
Maria Carmelia:A Study in Contrastive Analysis, p.6.

(٤) د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٤٩.

الثاني بالأخطاء التي يرتكبها المتعلم؛ أي: في «لغته التي ينتجها وهو يتعلم»[١]. هذه اللغة سماها كوردر باللغة الانتقالية[٢]، أو الوسيطة عند سيلينكر (Selinker)، أو اللغة المرحلية[٣]؛ حيث يقع المتعلم «في مرحلة وسط بين اللغة الأم واللغة الهدف... ويكوّن لنفسه نظاماً لغويّاً خاصّاً به وحده، لا هو نظام اللغة الأم ولا هو نظام اللغة المستهدفة، بل يتوسطهما»[٤].

وكأننا أمام مراحل متتالية يمر بها المتعلم وصولاً إلى المرحلة الأخيرة، والتي معها يتقن اللغة المستهدفة، وهو خلال رحلة تعلمه يصيب ويخطئ مكوناً لغة خاصة به، وهي اللغة المنتجَة التي يحللها هذا المنهج، وهي مراحل يحاول فيها متعلم اللغة المستهدفة أن يصل تدريجاً إلى النظام اللغوي الذي يستعمله أصحاب اللغة الأصليون.

ووفق هذا المنهج تخضع مادة الأخطاء عند تحليلها لعدة مراحل، هي: التعرف والوصف والتفسير[٥]، أو كما يعبر عنها بـ:

أ- حصر الأخطاء المنتظمة وتحديدها.

ب- تصنيف الأخطاء، سواء أكانت صوتية أو صرفية أو نحوية... إلخ.

ج- توصيف الأخطاء؛ حيث يتم بيان نوع الخطأ في ضوء كل مستوى لغوي، ووصفها.

د- تفسير الأخطاء، وبيان أسبابها اللغوية وغير اللغوية[٦].

---

(١) د. عبده الراجحي: السابق، ص ٤٩.

(٢) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٣٩.

(٣) دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٠١، ود. مسعودة ساكر: «مناهج تحليل الأخطاء اللغوية»، ص١٧٤.

(٤) هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها» ، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) كوردو: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٣، ود. البدراوي زهران: «علم اللغة التطبيقي»، ص٢١.
Meng Zhang: Error Analysis and Interlanguage, p. 89.

(٦) د. عبده الراجحي: السابق، ص ٥١، ود. نايف خرما، ود. علي حجاج: «اللغات الأجنبية.. تعليمها وتعلمها»، ص ١٠٢، ١٠٣، والبدراوي زهران: السابق، ص ٢١.
P.51 – 50.Mohammad Al- Khresheh: A Review Study of Error Analysis Theory

وهذه المراحل تسبقها مرحلة جمع المادة العلمية موضع البحث والتحليل، سواء أكان الجمع شفهيّاً أم كتابيّاً، ثم تختم بمرحلة سادسة وهي التصويب والعلاج، والمراحل جميعها تتداخل فيما بينها، ويصعب الفصل بينها، فكل منها يعتمد على الأخرى، ويؤدي إليها.

وإذا كان علم اللغة التطبيقي يهتم بتحليل الأخطاء ويستثمر نتائجه عند تعلم اللغة الثانية، فإن الباحثين استفادوا من إجراءاته وتوظيفه وتطبيقه على اللغة الواحدة، وأصبح بمقدورهم أن يجروا تحليلاً لأخطاء صاحب اللغة الذي قد يخرج عن نظام لغته وقواعدها، وينتج نظاماً خاصّاً به، «فالمتكلم الأصلي قد يقع في أخطاء تتعلق باستعمال النظام»[1]. وغالباً تدور أخطاؤه في إطار الحذف والنقل والتكرار والإضافة والعدول، أو بوصفها خليطاً من ذلك، وهو موضوع- أي: دراسة أخطاء المتكلم الأصلي- غني لدراسة الأداء اللغوي[2]؛ لذلك اتجهت كثير من الدراسات الحديثة إلى استثمار هذا المنهج ومراحله في دراسة الأخطاء اللغوية عند الناطقين بلغتهم الأم[3]، سواء الأخطاء الصوتية أو الصرفية أو التركيبية أو الدلالية أو الكتابية.

(١) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٠.

(٢) كوردر: السابق، الصفحة نفسها، ود. عبده الراجحي: السابق، ص ٥٠.

(٣) «من هذه الدراسات والأبحاث: د. أحمد مختار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين»، عالم الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣م، ود. كمال بشر: «الأخطاء الشائعة في نظام الجملة بين طلاب الجامعات»، ضمن كتابه: «دراسات في علم اللغة»، ص ٢٥٣: ٣٠٦، ود. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية وتحديد مدى شيوعها لدى طلاب أقسام اللغة العربية في جامعتي طنطا وأم القرى»، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد ١١، العدد ٢، أكتوبر ١٩٩٧م، ود. حسنة عبدالحكيم عبدالله الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة لدى طلبة أقسام الإعلام بكليات جامعة عين شمس»، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠٠٢م، ود. إبراهيم سليمان الشمسان: «أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي»، منشورات جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، العدد ٥٤، ١٩٩٩م، ود. هنية عريف: «أخطاء العدد في البحوث اللغوية الأكاديمية.. دراسة تحليلية لعينة من الرسائل الجامعية الجزائرية»، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب، ٢٠٠٦م، ود. فهد خليل زايد: «الأخطاء الشائعة النحوية والصرفية والإملائية»، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ويوسف محمد البطش: «الأخطاء اللغوية في الصحافة الفلسطينية»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨م، ود. محمد على الصويركي: «تحليل الأخطاء الإملائية الشائعة في التعبير الكتابي على شبكة المعلومات (الإنترنت)»، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، نوفمبر، ٢٠١٢م.

وكانت مسألة تحليل أخطاء أبناء العربية الناطقين بها هي المسيطرة على فكر اللغويين العرب القدماء ومؤلفاتهم، فراحوا يجمعونها تحت مسميات: اللحن والأغلاط والغلطات والتصحيف والتحريف والتقويم والإصلاح والأوهام والتثقيف والتلقيح... وغيرها من المسميات الهادفة إلى جمع ما خالف القواعد اللغوية وانحرف عنها، ثم تصويبه.

*****

منهج الزبيدي في تحليل «لحن العوام» في ضوء نظرية تحليل الأخطاء

أ- مفهوم الخطأ اللغوي عند الزبيدي، وعند أصحاب نظرية تحليل الأخطاء:

يمثل تحديد مفهوم مصطلح (الخطأ) باب الولوج لبيان منهج الزبيدي في تحليل «لحن العوام» أو أخطائهم؛ لأن المفهوم سيبرز لنا نظرته للأخطاء، وكيفية تحديدها، فضلاً عن أنه استخدم عدة مصطلحات للدلالة على هذه الظاهرة، كمصطلحات[1]: الخطأ واللحن والغلط، ولكن كان مصطلح «الخطأ» هو الأكثر استعمالاً عنده، وفاق معدلُ تكراره مصطلحَ «اللحن» الذي عَنْون الزبيدي كتابه به، وعلى الرغم من التفاوت في التكرار[2] فإن الزبيدي استخدم المصطلحات جميعها للدلالة على مخالفة الصواب وتركه، أو الانحراف عن صحيح نظام اللغة والخروج عن قواعدها المتفق عليها. وهو في هذا المفهوم يتأثر بالدلالات اللغوية لهذه المصطلحات[3].

---

(١) استخدم الزبيدي مصطلحات أخرى للدلالة على خطأ العوام، كقوله: «وليس بصحيح» (م٤٤٢)، و«لا يجوز» (م٣٧٨)، و«ذلك محال» (م٣٣٢)، و«ذلك خلاف المراد» (م٤٠٨). كما استخدم في مقدمته مصطلحات «الفساد، والتغير، والإحالة» ولم يستعن بها في تحديد الأخطاء. ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٣.

(٢) ورد مصطلح «الخطأ» في أربعة عشر موضعاً، هي: ٢، ٥٥، ٦٣، ١٤٤، ١٦١، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣١٢، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٤٧.

- تكرر مصطلح «الغلط» في اثني عشر موضعاً، هي: ٦، ٥٣، ٧٢، ١١٢، ١٩٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٨٧، ٤١٣، ٤٤٥.

- ورد مصطلح «اللحن» في ثلاثة مواضع، هي: ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٥٦.

(٣) الخطأ لغة: «خطأ: الخطأ والخَطاء: ضد الصواب... وفي التنزيل: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، عدّاه بالباء؛ لأنه في معنى: عثرتم أو غلطتم... وأخطأ الطريق: عدل عنه. وأخطأ الرامي الغرض: لم يصبه... ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره أو فعل غير الصواب: أخطأ». ابن منظور: «لسان العرب»، ٢/ ١١٩٢، ١١٩٣، والزبيدي: «تاج العروس»، ١/ ٢١١، ٢١٢.

أما الغلط: «فأن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه... والعرب تقول: غلط في منطقه». ابن منظور: «لسان العرب»، ٥/ ٣٢٨١، ٣٢٨٢، والزبيدي: «تاج العروس»، ١٩/ ٥١٧، ٥١٨.

وكذلك اللحن يُعنى به: الغلط والخطأ وترك الصواب، «ورجل لاحن ولحّان ولحّانة ولُحَنة: يخطئ... وألحن في كلامه؛ أي: أخطأ... واللحن: الميل عن جهة الاستقامة؛ يقال: لحن فلان في كلامه: إذا مال عن صحيح المنطق». ابن منظور: «لسان العرب»، ٥/ ٤٠١٣، الزبيدي: «تاج العروس»، ٣٦/ ١٠٠، ١٠١.

ومما يؤيد أن الزبيدي توحدت أو ترادفت لديه دلالات هذه المصطلحات وغيرها: أنه استخدمها بطريقة غير نظامية، فلم يربط بين مصطلح بعينه وبين نوع محدد من الأخطاء، فلم يقرن مثلاً مصطلح (خطأ) بالأخطاء الصوتية فحسب، بل ترددت المصطلحات في مواضع الأخطاء الصوتية.

فالمواضع (١١٢، ١٦١، ٢٠٨) الأخطاء فيها صرفية تتعلق بصياغة المفرد من الجمع، والجمع من المفرد، والاشتقاق، ونراه يستخدم في الموضع الأول مصطلح الغلط، وفي الثاني الخطأ، وفي الثالث اللحن، فضلاً عن أنه في مواضع أخرى يصف الأخطاء الصوتية بالغلط أو بالخطأ، كما في الموضعين (١٩٣، ٢٩٢)؛ ففي الأول كان إبدال الهمزة بالعين في (مفقوع)، وقال: «غلط كاتب من جِلَّة الكُتاب في هذا». وفي الموضع الثاني شدد العوام اللام في كلمة (قَرْقَل)، أو بإبدال اللام إلى الراء عند المشارقة، ووصف هذا بالخطأ.

وقد يستعمل الزبيدي المصطلح الواحد ليصف به الأنواع المختلفة من الأخطاء؛ فيستخدم مصطلح (غلط) في المواضع (٢٣٨، ٣٨٧، ٤٤٥)، ففي الأول خطأ دلالي؛ حيث استخدم العوام كلمة (نيف) للدلالة على اليسير، وقد غلطوا في هذا؛ فمعناه: الزيادة. وفي الثاني خطأ صرفي ونحوي؛ إذ أدخل العوام (أل) على كلمة (ذات)، ومنهم مَن أضاف إليها الضمير، وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر المحدثين من الشعراء والكُتاب والفقهاء. وفي الموضع الأخير وقع خطأ صوتي بإبدال التاء إلى هاء في (مناة)، وهذا مما غُلِط فيه من الأسماء.

فجملة القول: أن الخطأ اللغوي عند الزبيدي -وإنْ تعددت مصطلحاته- يعني: مخالفة الصواب أو الانحراف عن صحيح نظام اللغة، والخروج عن قواعدها المتفق عليها.

أما مفهوم مصطلح الخطأ عند أصحاب نظرية تحليل الأخطاء واللسانيين المحدثين، فلم يخرج معناه عما ورد عند العرب والزبيدي؛ إذ ميّز كوردر بين ثلاثة مصطلحات:

- **الأول**: زلة اللسان (Lapse)، ومعناه: الأخطاء الناتجة عن تردد المتكلم، وما شابه ذلك من هفوات الأداء التي تصاحب توتر المتكلم أو إرهاقه.
- **والثاني**: الأغلاط (Mastakes)، وهي: الانحرافات الناتجة عن إتيان المتكلم بكلام غير مناسب للموقف.
- **والثالث**: الأخطاء (Errors)، ويعني بها: مخالفة المتحدث أو الكاتب قواعد اللغة ونظامها[1].

فالزلات أو الهفوات في الأداء سببها عوامل نفسية غير إرادية تسيطر على المتكلم، ويمكن أن تزول من الكلام بزوال مسبباتها؛ لذا فهي تتسم بالعشوائية، وعدم التكرار، والانتظام؛ كما أنها «لا تنتج عن قصور في القدرة، بل عن نقصان عارض يعتور عملية إنتاج الكلام»[2]. أما النوعان الآخران فلكي يخضعان للتحليل لزم أن يُكررا بصورة منتظمة في الكلام، ويشكلا ظاهرة تخضع للدراسة، سواء في اللغة الأم للمتكلم، أو اللغة الهدف؛ كما أن الأخطاء فيهما كما يذكر كوردر: «ناشئة عن ضعف المقدرة»[3]؛ أي: المقدرة اللغوية للمتكلم.

والمتأمل في تقسيم كوردر للأخطاء يدرك أن الأغلاط هي تحريف دلالي؛ حيث يضع المتكلم الألفاظ في غير ما وضعت له، أو يستخدمها في سياق لا يناسبها، ثم جعل الأخطاء تتعلق ببقية مستويات اللغة. وهذه القسمة لم يثبت عليها كوردر، وأدرك صعوبة الفصل بين الأغلاط والأخطاء، وآثر- فيما بعد-

(١) ينظر: كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٠.
(٢) هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٠٤.
(٣) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٠.

توحيد المصطلحات تحت مصطلح (الخطأ)، فيرى أننا إذا وضعنا «التعبير في سياقه الذي ورد فيه ولا يكون تفسيره مقبولاً، فهذا التعبير خاطئ دون شك»[1]. وبذلك أصبح الخطأ عنده يعني: الانحراف أو الخروج عن قواعد اللغة ونظامها، ويقع في جميع مستوياتها.

وهذا المفهوم ندركه عند دوجلاس براون، فقد قال: «الخطأ: انحراف ملحوظ عن القواعد النحوية التي يستخدمها الكبار في لغتهم الأم»[2]. وكذا المفهوم عند اللغويين العرب المحدثين، لا يخرج عن كونه انحرافاً عن نمط قواعد اللغة[3]. أو هي تلك الأخطاء «التي تخترق قاعدة من قواعد اللغة بشكل منتظم»[4].

لقد أضحى بيّناً أن الزبيدي وباحثي تحليل الأخطاء يلتقون في مفهوم الخطأ بأنه: الخروج والانحراف عن قواعد اللغة ونظامها المتفق عليه، ولزم في هذه الأخطاء صفة الانتظام والتكرار والذيوع بين أفراد الجماعة اللغوية؛ حتى تمثل ظاهرة لغوية يجدر دراستها وتحليلها.

ب- أسس تحليل الأخطاء اللغوية بين الزبيدي ونظرية تحليل الأخطاء:

أولاً: جمع مادة التحليل (البيانات):

كان كتاب الزبيدي في هذا الفن هو الرائد في الأندلس، فلم يقف العلماء على كتاب قبله يرصد أخطاء عوامها؛ فلم يقتف أثر غيره في بلاده، ولم يكن كغيره من علماء المشرق الذين سبقوه إلى هذا الفن، حين عمدوا إلى كتب مَن

(١) كوردر: السابق، ص ١٤٤.

(٢) هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٠٤.

(٣) د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٠.

(٤) د. نايف خرما، ود. علي حجاج، «اللغات الأجنبية»، ص ١٠١. وينظر: د. عثمان عبدالله النجران، ود. جاسم علي جاسم: «تحليل الأخطاء الكتابية، في بعض الظواهر النحوية، في كتابات الطلاب غير الناطقين بالعربية»، ص ٦. ود. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية»، ص ٧٧.

سبقوهم ورسائلهم واستمدوا منها أكثر مادة كتبهم، وزادوا عليها بعضاً مما شاع على الألسن في زمانهم، فتشابه ما جمعوه، ولكن الزبيدي نهج نهجاً آخر، فلم يجمع مادة كتابه من كتب العلماء ورسائلهم، ولم يأخذها عن شيوخه وأساتذته، فنراه ينظر في كتاب «لحن العامة» لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، ويخلص إلى القول بأن «كثيراً من اللحن الذي نسبه (أبو حاتم) إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من موافقته، ونطقت بوجه الصواب فيه»[١]. مما يعني: أن الزبيدي أراد أن يكون كتابه نسيج وحدِه، فعمد إلى السماع للعوام في مجالسهم وأنديتهم وأحاديثهم، ودوّن ما يجرى على ألسنتهم واستعملوه في أدائهم، لذا نراه يستخدم لفظي (السماع، والمستعمل) في مقدمته، فقال: «ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وبأفقنا، فألفيت جُملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين»[٢].

ويأخذ من اعتماده على الاستماع- أو ما استُعمل في جمع مادته- سبيلاً للرد على مَن يتهمه بالتقصير والغفلة في تركه بعض الكلمات والجمل التي أخطأ فيها العوام؛ مما دفعه لاستدراكها في كتاب آخر، فيقول: «وعذرنا في هذا واضح؛ إذ هذا الضرب وأمثاله إنما يؤخذ من الأفواه، ويقوم على السماع، وليس من الفنون التي تستخرج من مظانها، وتُتطلَّب في مواضعها»[٣].

وقد جمع الزبيدي مادته بطريقتين: شفاهية وكتابية، وأغلبها أخذها شفهيّاً عن ألسنة العوام وأحاديثهم وخطب بعضهم، لذلك استخدم كلمة (يقولون) للدلالة على سماع أخطائهم، أو (حُدثت)[٤]، وقلّما يأتي بخطأ مكتوب عنهم[٥]؛ كقول شاعر: «ميات» بالتاء جمعاً لـ«ماء...». (م٢٣) ولعل قلة الأخطاء الكتابية

(١) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٠.
(٢) ابن شهيد: السابق ، ص ٥١.
(٣) ابن شهيد: السابق، ص ٥٤.
(٤) ابن شهيد: السابق، م ٣٣٦.
(٥) ابن شهيد: السابق، م ١٤٠، ١٦٧، ٣٢٨، ٣٣٦.

مـرده إلى قـدرة الكاتـب عـلى انتقـاء كلماتـه وتراكيبـه، ومراجعتهـا بعـد تدوينهـا، وتصويـب مـا يـراه خطـأً.

والزبيـدي في جمعـه المـادة شـفهيّاً وكتابيّـاً، ارتكـز عـلى جمـع الألفـاظ والتراكيـب المعـبرة عـما يُعـرف بـ(القـدرة عـلى التعبـير)[1]، وهـو الأداء الشـفوي والكتـابي، وهـذا النـوع مـن القـدرة هـو محـط أنظـار محللـي الأخطـاء في الدراسـات الحديثـة وواضعـي أسـس نظريـة تحليـل الأخطـاء؛ لأنهـا أخطـاء قابلـة للملاحظـة، ومـن ثـمّ إمكانيـة دراسـتها؛ لذلـك فقـد ذهبـوا إلى أن الأداء التعبـيري أو الإنتاجـي هـو مصـدر دراسـة الأخطـاء؛ «لأن الأخطـاء التـي يمكـن ملاحظتهـا بصـورة واضحـة هـي الأخطـاء التي تحـدث في النشـاط التعبـيري...»[2]. فـ«تحليـل الأخطـاء بطبيعتـه يقتـصر - لحـدٍّ كبـير - عـلى دراسـة الأخطـاء التعبيريـة، وهـي قـد تكـون منطوقـة أو مكتوبـة»[3].

ولا ريـب في أن جمـع المـادة مـن المسـموع يحقـق لهـا قـدراً عظيـماً مـن المصداقيـة والواقعيـة، فالمتكلـم لا يلجـأ إلى تنميـق كلامـه ومراجعتـه أثنـاء حديثـه؛ لـذا فـمادة الأخطـاء اللغويـة تُتخَـذ «مـن وقائـع لغويـة حقيقيـة وواقعيـة تجـري في سـياق عفـوي طبيعـي»[4]؛ ممـا يكشـف لنـا عـن أخطـاء لا ندركهـا في اللغـة المكتوبـة التـي يخضعهـا كاتبهـا للمراجعـة والتدقيـق.

(١) «القدرة اللغوية ذات شـقين؛ هما: القدرة على الفهم، والقدرة على التعبير، أما القدرة على الفهم فهي فهم ما نسـمع وفهم ما نقرأ، وأما القدرة على التعبير فهي الشـفهي والكتابي». د. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطـاء الهجائية الكتابيـة»، ص ٦٨. «والأخطاء في الفهم تعرف بأخطاء الاسـتقبال، أما الأخطاء في التعبير فهي أخطاء التعبـير أو الأداء». كوردر: «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، ص ١٤٢، ود. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص٥١.

(٢) كوردر: «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، ص ١٤٢. وينظر: دوجلاس روبرت: «أسـس تعلم اللغة»، ص ٢٠٧.

(٣) كوردر: السابق، ص ١٤٣. ويذكر الدكتور عبده الراجحي «أن أخطاء الأداء الإنتاجي يجب أن تستخلص من مواد في إطار اتصالي». «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٢.

(٤) د. وليد العناتي: «تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها»، ص ٩٦.

أما العينة التي رصد الزبيدي أخطاءها فتمثلت في العوام، وبعض الخاصة الذين تسربت إليهم أخطاء العوام، فقد جمعها «مما أفسدته العامة... وتابعهم على ذلك أكثر الخاصة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم، واستعمله جِلَّة الكتاب، وعِلية الخَدَمة في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم»[1]. فالخطأ أصاب لغة العامة، ثم سرى إلى لغة الكثير من الخاصة؛ لذلك نقف عنده على أخطاء لشرائح اجتماعية مختلفة، كأهل المنطق والكلام، والكُتاب والأدباء، والشعراء والخطباء، ومؤدبي العربية واللغويين، ومتقدمي الكُتاب، وأهل العلم والخطباء، وهي فئات نالت حظّاً واسعاً من العلم والمعرفة والثقافة في مختلف الفنون، ويعادلها في زماننا النُّخب المثقفة.

ولهذا وردت عنده عبارات دالة على تنوع فئات هذه العينة؛ كقوله: «وقد لحن في هذا رجل من جِلَّة الخطباء» (م٢٠٨). وكقوله: «ورأيت لبعض متقدمي الكتّاب إيكاف بالياء» (م١٤٠). وقال في موضع آخر: «وقد أولع بذلك كثير من الكتّاب والأدباء والشعراء» (م٣٢٦). كما أبان عن أخطاء أهل الكلام والمدعين لحدود المنطق (م٣٥٣).

ولعل الشرائح التي تضمها العينة التي جمع عنها الزبيدي مادته، تبرهن على أنّه لم يقصد بالعوام ما نقصده في حياتنا المعاصرة بأنهم الدهماء وخُشَارة الناس، أو الذين لم ينالوا حظّاً من التعليم والثقافة، كأصحاب المهن والحرف، أو الدَّهماء والسُّقاط كما سماهم الزبيدي[2]، ولكنهم عنده «هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى، في كتاباتهم أو أحاديثهم

(١) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥١.

(٢) ابن شهيد: السابق، ص ٥١. وثمة خلاف بين الدارسين في تحديد مفهوم العوام. ينظر: د. عبدالعزيز مطر: «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، ص ٣٩ وما بعدها، ود.أحمد محمد قدور: «مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري»، ص ٥٥ وما بعدها.

في المجالات العلمية، والمواقف الجدية، كموقف الخطابة مثلاً»[1]. وهي الفئة التي تتوسط البسطاء والخواص، وإليها يشير الجاحظ بقوله: «وإذا سمعتموني أذكر العوام، فإني لست أعني الفلاحين والحُشْوَة والصناع والباعة... وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منّا»[2].

وهذه العينة التي اختارها الزبيدي تتجانس ثقافيّاً واجتماعيّاً ولغويّاً، وهذا التجانس أكسب دراسته صدق النتائج وثباتها؛ لصدورها عن عينة غير متباينة. وهذا التجانس تفرضه نظرية تحليل الأخطاء في العينة؛ يقول كوردر: «إن دراسة أخطاء المجموعات لا تصبح ذات فائدة إلا إذا تجانست المجموعة؛ أي: تحدث أفرادها نفس اللغة، وكان بينهم تماثل في النواحي التعليمية والاجتماعية والذهنية... فإن الأخطاء الصادرة عن مجموعة متباينة اللغات الأصلية تكون أكثر تغايراً من الأخطاء الصادرة عن مجموعة متجانسة، ولذلك تتضاءل الفائدة المرجوة من قائمة موحدة للأخطاء الشائعة بين المتحدثين بلغات مختلفة، وممن تختلف مستوياتهم في معرفة اللغة»[3].

ويبدو أن هذه العينة (العوام)، كانت محط أنظار العلماء في جمع الأخطاء التي تصيب اللغة، ربما لكثرة عددها، ولتقارب مستواها اللغوي، وانتشارها في نواحي الحياة المختلفة، وأنها أكثر الفئات تأثيراً في الآخرين؛ لذا كانت معتمَد بعض مؤلفي كتب الأخطاء أو اللحن[4].

(١) د. رمضان عبدالتواب: مقدمة تحقيقه لكتاب «لحن العوام»، ص ٤.

(٢) الجاحظ: «البيان والتبيين»، ١/ ١٣٧.

(٣) ينظر: كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٢.

(٤) مثل: الكسائي (ت ١٨٩ هـ) في كتابه: «ما تلحن فيه العوام»، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) في كتابه: «لحن العامة»، والصفدي (ت ٧٦٤هـ): «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، ص ٤٨، وكذا ألف علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي، المعروف بمنق (ت ٩٩٢هـ) كتابه: «خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام».

ولعلنا ندرك أن الزبيدي لم يعمد إلى جمع الأخطاء الفردية؛ لأنها لا تمثل المعيارية أو الشيوع أو الانتظام في وقوعها، بل استند إلى أخطاء المجموعات أو الأخطاء الجماعية، مبيناً عنايته بالأخطاء التي تتكرر وتشيع عند العوام؛ لذا انتشرت عنده العبارات الدالة على شيوع ظاهرة الأخطاء وانتظامها في كلامهم؛ كقوله: أفسدته العامة، وأكثر الخاصة، وجلّة الكُتاب، بعض أجلّة الكُتاب، وأهل الكلام، وأكثر المحدثين من الشعراء والكُتاب والفقهاء.

وهنا يلتقي محللو الأخطاء المحدثون مع الزبيدي في ضرورة انتشار الأخطاء وشيوعها وانتظامها في المادة المجموعة؛ إذ يلزم من خضوعها للتحليل أن تكون الأخطاء شائعة وتكرارية وجماعية حتى يصبح تحليلها ذا نفع وفائدة[1]. وكثيراً ما تبرز الدراسات الحديثة أن هدفها هو تحديد الأخطاء التي تتكرر ودراستها، وأن الدافع لبحثها هو كثرتها وشيوعها في كتابات أو كلام عينة البحث[2].

وقد التزم الزبيدي ثلاثة أسس أو قيود عند جمع مادته، وهي: وحدة الزمان، والمكان، والمستوى اللغوي، أما وحدة الزمان والمكان فتجلت في أنه عمد إلى أخطاء العوام التي سمعها في زمانه، ولم يجمعها من بطون كتب السابقين عليه، كما أنه لم يذهب إلى أخطاء أهل المشرق، لكنه اقتصر على أخطاء أهل مجتمعه الأندلسي، وقد نبه إلى هذا بقوله: «ثم نظرت في المستعمل في زماننا بأفقنا»[3]. أما وحدة المستوى اللغوي فتجلت في كلام العوام ولم يخرج عنه إلى مستوى آخر.

(١) ينظر: كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٢، ود. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥١، ود. نايف خرما، ود. علي حجاج، اللغات الأجنبية، ص ١٠١، ود. حسنة عبدالحكيم الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة»، ص ٩٨، ود. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية»، ص ٧٥.

(٢) ينظر: د. أحمد مختار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والمذيعين»، ص ١٥، ود. كمال بشر: «دراسات في علم اللغة»، ص ٢٦٦، ود. أحمد عبده عوض: السابق، ص ٧٥، ود. عثمان عبدالله النجران، ود. جاسم علي جاسم: «تحليل الأخطاء الكتابية في بعض الظواهر النحوية»، ص ٦.

(٣) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥١.

وهـذه القيـود يلتـزم بهـا مطبقـو نظريـة تحليـل الأخطـاء في دراسـاتهم، فضـلاً عـن أن الأسـس أو القيـود التـي اعتمدهـا الزبيـدي يلتقـي معهـا المنهـجُ الوصفـي في اللسـانيات الحديثـة[1]، بـل إن الزبيـدي تعـدى مرحلـة التوصيـف -كـما سـيعرض البحـث- إلى التفسـير وبيـان أسـباب الأخطـاء، وهـو في هـذا قـد اسـتعان بإجـراءات المنهـج الوصفـي الـذي لا يقـف «عنـد مجـرد جمـع بيانـات وصفيـة حـول الظاهـرة، وإنـما يتعـدى ذلـك إلى محاولـة التشـخيص والتحليـل والربـط والتفسـير لهـذه البيانـات وتصنيفهـا وقياسـها، وبيـان نوعيـة العلاقـة بـين متغيراتهـا وأسـبابها واتجاهاتهـا، واسـتخلاص النتائـج منهـا... ثـم الوصـول إلى تعميـمات بشـأن الموقـف أو الظاهـرة موضـوع الدراسـة»[2].

أمـا عـن طريقـة عـرض الزبيـدي لمادتـه العلميـة، فقـد التـزم طريقـة واحـدة، يبدأهـا بالبادئـة: «يقولـون» (أي: العـوام) متلـوّة بقولهـم الـذي أخطـؤوا فيـه، ثـم يذكـر الصـواب مسـبوقاً بقولـه: «قـال أبـو بكـر» (أي: الزبيـدي)، ولم يحـد عـن هـذه الطريقـة في العـرض إلا في مواضـع معـدودات.

ففـي الموضـع (١): «يقولـون: بَزيـم،... قـال أبـو بكـر: والصـواب: إبزيـم...». وفي الموضـع (٤٥٦) وهـو الأخـير: «يقولـون فيـما كان عـلى أفعلـتُ...». وهـي طريقـة نهجهـا مِن قبلـه الكسـائي (ت١٨٩هـ) وأبو حاتـم السجسـتاني (ت ٢٥٥هـ)[3]، وتتبعها الدراسـات الحديثـة[4] في عـرض مادتهـا؛ إذ تبـدأ بذكـر الخطـأ وتعقبـه بالصـواب.

(١) د. عبدالعزيز مطر: «لحن العوام في ضوء علم اللغة الحديث»، ص ١١٣.

(٢) د. أحمد إبراهيم خضر: «الملامح العامة للمنهج الوصفي». www.alukah.net

(٣) حيث افتتح الكسائي كل مادة بـ«يقول»، أو: «يقال» إشارة إلى العوام، وتكررت عبارة «العامة تقول» عند السجستاني في مواضع مختلفة، كما في الصفحات: ٤٣، ٤٨، ٤٩.

(٤) ينظر: د. أحمد مختـار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين»، ص ١٩٩، ود. كمال بشر: «دراسـات في علم اللغة»، ص ٢٦٦، ود. إبراهيم الشمسان: «أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي»، ص١١ وما بعدها.

وخالف الزبيدي هذه الطريقة في مواضع «لحن العوام» في الأفعال؛ حيث بدأ بالصواب وأعقبه بخطأ العوام[1]؛ كقوله في الموضع (٤٥٠): «قال أبو بكر: ومما جاء على فَعَلْتُ مفتوح العين، والعامة تكسره...».

ثانياً: تحديد الأخطاء:

في هذه المرحلة يقوم المحلل أو جامع المادة بالتعرف على موضع الخطأ الذي انحرفت فيه عينة الدراسة عن المقاييس والقواعد اللغوية، مشيراً إلى تعيين الموضع وتحديده بالنصّ عليه[2]، أو بوضع خط تحته[3]، أو بإنشاء جدول يقابل فيه بين الخطأ وصوابه[4]، وقد يبين معدل تكراره في المادة اللغوية محل التحليل[5].

وتعد هذه المرحلة من أصعب مراحل التحليل وأعقدها[6]؛ لأنها تتطلب من المحلل أو الجامع أن يكون عالماً بأصول اللغة وقواعدها؛ ليميز بين الصحيح والخطأ.

وكان الزبيدي شديد الملاحظة في تحديد الأخطاء وتعيينها، وتكررت لديه وسيلة التحديد من خلال المقابلة بين الخطأ والصواب والمقارنة بينهما، وتشبهها الجداول في الدراسات الحديثة، فضلاً عن بعض الوسائل الأخرى، التي تجلت في عدة أشكال:

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٤٥١: ٤٥٥.

(٢) مثل: دراسة الدكتور إبراهيم الشمسان: «أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي»، ودراسة الدكتورة حسنة عبدالحكيم الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة».

(٣) كما في دراسة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى: «الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى».

(٤) ونلحظه في دراسة الدكتور أحمد مختار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين».

(٥) كما في دراسة: د. حسنة عبدالحكيم الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة».

(٦) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص١٤٤، ويهانسون: «التعرف على الأخطاء في اللغة الأجنبية وتقويمها»، ص١٥١، ١٥٢.

أ- افتتاح كلامه بقوله: «يقولون»؛ للدلالة على خطأ العوام في الكلمة أو الجملة التالية لـ«يقولون»، ثم يحدده وينص عليه بعد ذكره لقولهم، وهذه الطريقة هي الأعم في تحديد الأخطاء والإشارة إليها عنده، ومن ذلك: «يقولون: جمادى الأولى، فيكسرون الدال...». (م٥٩)، و«يقولون: رأيت على وجهه كَبأة، بالهمز»(م١٥٥)، وفي (م٢٨٥) «يقولون: قادوم، فيلحقون الألف». فدل على أن العوام أخطؤوا في كسر دال «جمادى»، وهمز كلمة «كبأة»، وزيادتهم الألف في «قادوم».

وتغلب هذه الطريقة في تحديد الأخطاء الصوتية[1]، وتتكرر مع بعض الأخطاء الصرفية[2]؛ فـ«يقولون: امرأة عروسة، فيلحقون الهاء» (م٢٥٦). فالخطأ هنا صرفي بإلحاقهم أداة التأنيث.

كما يستعين بالطريقة ذاتها في تحديد الأخطاء النحوية، فالعوام تقول: «فعلوا ذلك سيّما أخوك، فيسقطون لا» (م٣٢٦). فصرح بأن خطأ العوام موضعه حذف (لا) وإسقاطها من تركيب (لا سيّما).

ب- تحديد موضع الخطأ حال تصويبه، وفيها يذكر الزبيدي قول العوام دون تعيين للخطأ، ويردفه بقوله: «والصواب»، ثم يورد تصويبه للخطأ، فيعلم القارئ موضع الخطأ بالمقارنة بين القولين، وهذه طريقة شائعة في تحديده للأخطاء[3].

---

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣، ٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٧٥، ٨٥، ٨٧، ١٠١، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١٢٠، ١١٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨، ٢٣، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ١٠٣، ١١٢، ١٢٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ٢٩١، ٣١٢، ٣١٥.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م: ٤، ٦، ١٠، ٨، ١٢، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٢، ١١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٧، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٣٦.

ففي (م٤٢): «يقولون للعظم المعرف على الصدر: تركوة. قال أبو بكر: والصواب: تَرْقُوَة». وفي (م٦٥): «يقولون: حَلْفة، للنبت الذي يُتخذ من الحبال. قال أبو بكر: والصواب: حَلَفة». وفي موضع آخر- الخطأ فيه دلالي-: «يقولون: مئة دينار غير نيِّف. قال أبو بكر: وإنما غلطوا في ذلك؛ لأنهم حسبوا أن النيّف بمعنى اليسير...». (م٢٣٨).

فالزبيدي لم يُعقِّب على أقوال العوام ليحدد موضع الخطأ، ولكنه حدده من خلال تصويبه، وعلى القارئ أن يقارن أو يقابل بين الخطأ والصواب؛ ليقف على موضع الخطأ.

ج- **قد يبدأ الزبيدي بالصواب ويردفه بالخطأ**، وارتبط هذا التحديد مع مجموعة من الأفعال حدد صيغتها الصواب، ثم بيّن صيغتها الخطأ في استعمال العوام[1]، ومن سبيله قوله: «ومما جاء على «فَعِلت» بالكسر والعامة تفتحه، قولهم: لجَجت، ومصَصت، وبلَعت...» (م ٤٥١).

ثالثاً: تصنيف الأخطاء:

يتفق محللو الأخطاء المحدثون على أن أصناف الأخطاء التي تصيب اللغة هي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والأسلوبية، والمعجمية، والإملائية، والأخطاء الجزئية، والكلية، وغيرها. ويمكن أن يُصنف الخطأ الواحد في فئتين أو أكثر[2].

ولم يكن هذا التصنيف ببعيد عن الفكر اللغوي العربي، ولكنه تطور عند الزبيدي؛ حيث اعتنى أصحاب مؤلفات اللحن قبله بالأخطاء الصوتية والصرفية

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٤٥٠: ٤٥٦.

(٢) ينظر: مارينا بيرت: «تحليل الأخطاء في صفوف تعليم الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية للكبار»، ص ١٦٧، ١٦٨، هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢١٠، ٢١١، ود. عثمان عبدالله النجران، ود. جاسم علي جاسم: «تحليل الأخطاء الكتابية»، ص ٨.

وأولوها عنايتهم، فالكسائي (ت ١٨٩ هـ) في كتابه «ما تلحن فيه العامة» لم يعتنِ إلا بهذين الصنفين، ولم يعرض لأمثلة نحوية أو دلالية أخطأ العوام في استعمالها. وتوحي النصوص التي جُمعت من كتاب «لحن العامة» للسِّجِستاني (ت ٢٥٥هـ) بعنايته بالأخطاء الدلالية، ولكنها لم تبلغ عنايته بالأخطاء الصوتية والصرفية. أما كتاب «ما تلحن فيه العامة» للمفضل بن سلمة (ت بعد ٢٩٠هـ)، فتوضح أبوابه الثلاثون أنه يرصد الأخطاء الصوتية فحسب[١].

أما الزبيدي فقد حدد أصناف الأخطاء بشكل دقيق؛ إذ جعلها ثلاثة رئيسية، وخص كل صنف بقسم في كتابه «لحن العوام»:

- **الأول**: ما أفسدته العامة ووضعوه في غير موضعه[٢]، وهو أكبر الأصناف وأكثرها عدداً، وتغلب عليه الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية.

- **والثاني**: ما وضعته العامة في غير موضعه[٣]، والأخطاء فيه دلالية.

- **والثالث**: مما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره[٤]، والأخطاء فيه أيضاً دلالية. إلا أن ثمة ظاهرة دلالية تربط بين الدلالتين الخطأ والصواب، وهي التضييق أو التوسيع الدلاليين، أو النقل من مجال دلالي إلى مجال آخر.

ولما وضع كتابه الثاني- الذي استدرك به ما استُحدث من أخطاء جاءت على ألسنة العوام- أشار في مقدمته إلى هذا التصنيف الثلاثي. فقال: «كنا قد

(١) ينظر: «مقال الدكتور حاتم صالح الضامن عن تحقيقه للكتاب في مجلة العرب»، السعودية، ج١، ١، ٢، أغسطس وسبتمبر، ٢٠٠٥م، ص ٤٩، ٥٠.
(٢) الزبيدي: «لحن العوام»، ص ١١: ٢٠٥.
(٣) الزبيدي: السابق، ص ٢٠٦: ٢٣٩.
(٤) الزبيدي: السابق، ص ٢٤٠: ٢٧٤.

ألّفنا فيما أفسده عوامنا وكثير من خواصنا من الكلام كتباً قسمناها على ثلاثة أقسام...»[1]. واحتوت هذه الأقسامُ الأصنافَ التي رصدها محللو الأخطاء المحدثون، كالأخطاء الجزئية والكلية، وسيتجلى وعي الزبيدي لما ذكروه في دراساتهم في العنصر التالي.

رابعاً: وصف الأخطاء:

وهذه المرحلة وثيقة الصلة بمرحلة التصنيف، ففيها يضع الجامع أو المحلل كل خطأ تحت تصنيفه العام؛ لذا وجب على مَن يلج هذا المجال أن يكون عالماً بأصول اللغة ودقائقها، ولديه الكفاءة اللغوية، والقدرة على تحديد مواضع الأخطاء أو الانحراف عن النظام اللغوي، وهي مرحلة في حقيقتها مقارنة بين الأداء الخطأ والصحيح «وتسير العملية على نحو يشبه العمل في التحليل التقابلي»[2].

وتكاد الدراسات الحديثة تحصر الأخطاء في: حذف عنصر، أو إضافة عنصر، أو اختيار عنصر غير صحيح، أو ترتيب العناصر ترتيباً غير صحيح[3]، وتكرر على مستويات الأداء الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية والكتابية... إلخ. وهذا الحصر لم يغب عن فكر علماء العرب[4]، وخاصة عند الزبيدي الذي وصف أخطاء العوام وفق ما يلي:

(١) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥٣.

(٢) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص١٤٥.

(٣) كوردر: السابق، ص١٤١، ود. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٣، ود. عثمان عبدالله النجران، ود. جاسم علي جاسم: «تحليل الأخطاء الكتابية»، ص٨، ٩.

(٤) قال ابن مكي (ت ٥٠١هـ): «جمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعتُه من أفواههم... وجعلته خمسين باباً، هذا ثَبتُها؛ منها مثلاً: باب التصحيف، وباب ما غيَّروه من الأسماء بالزيادة، وباب ما غيَّروه من الأفعال بالنقص، وباب غلطهم في التصغير، وباب ما وضعوه غير موضعه...». ابن مكي: «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان»، ص ١٨، ١٩. وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «واعلم أن غلط العامة يتنوع: فتارة يضمون المكسور، وتارة يكسرون المضموم، وتارة يمدون المقصور، وتارة يقصرون الممدود، وتارة يشددون المخفف، وتارة يخففون المشدد، وتارة يزيدون في الكلمة، وتارة ينقصون منها، وتارة يضعونها في غير موضعها، إلى غير ذلك من الأقسام». «تقويم اللسان»، ص ٧٤-٧٦.

أولاً: الأخطاء الصوتية

ويقصد بها: الأخطاء التي تقع في نطق أصوات اللغة العربية، صوامتها وصوائتها، وما يطرأ عليها من حذف، وإضافة، وإبدال، وتخفيف وتشديد، وغيرها، ومنها:

أ- الإبدال: يمثل الإبدال في الصوامت والحركات أبرز الأخطاء الصوتية التي رصدها الزبيدي، وأكثرها جرياناً على ألسن العوام؛ حيث أقاموا صوتاً مقام آخر مع الإبقاء على بقية أصوات الكلمة، وقد وردت أخطاؤهم في الصوامت والحركات.

ومن سبيل الإبدال بين الحركات(١): أن العوام فتحوا القاف والسين في (قَثاء، وسَلعة)، والصواب- كما ذكر الزبيدي- كسرهما(م٣٠٦،٢٧٨)، وكسروا الهمزة والقاف في (إِلب، وقِصعة)، والصواب فتحهما (م٢٨٦،٤)، وضموا الجيم في (سفرجل)، والصواب فتحها (م٣٠٩)، وفتحوا اللام في (لَغوي)، وحقها الضم (م١٦٧).

ومن سبيله في الصوامت(٢): إبدالهم القاف بالجيم في: مقداف (م١٧٤)؛ كما أبدلوا الهمزة بالعين، فقالوا: مفقوء، وصوابها: مفقوع (م١٩٣)، وأبدلوا بين الدال

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»:
- فمما نطقه العوام بالكسر والصواب فيه الفتح: م ٣، ٤، ٥٩، ٨٥، ٨٧، ١٠٢، ١٠٥، ١٢٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦٥، ٣٢٤، ٤٤١.
- ومما نطقه العوام بالكسر والصواب فيه الضم: م ١٤٢، ٣٣٤.
- ومما نطقه العوامبالفتح والصواب فيه الكسر: م ١٥، ٣٥، ٤٦، ٦٨، ٨٣، ٨٩، ١٢٣، ١٣٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٣٠٢.
- ومما نطقه العوام بالفتح والأصل فيه الضم: م ٨٢، ١١٠، ١١٦، ١٤٧، ١٨١، ١٨٩، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣١٣، ٤٤٠.
- ومما نطقه العوام بالضم والصواب فيه الفتح: م ٨٨، ١٤٦، ١٩٤، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٨٠.
- ومما نطقه العوام بالضم والصواب فيه الكسر: م ١٧٧، ١٨٤، ١٩٠.

(٢) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١٠،٦، ١٩، ٤٥، ٧٣، ١٠٧، ١٢٠، ١١٦، ١٢٨، ١٥٠، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٦.

والضاد، فقالوا: معربض، وصوابها: معربد (م٢٢٢)، وبين الذال والظاء، فقالوا: شظّ الفرس، وصوابها: شذَّ (م٣٣٠).

ب- حذف الأصوات وزيادتها:

رصد الزبيدي شيوع ظاهرة حذف الأصوات[١] في كلام عوام الأندلس[٢]، فحذفوا الهمزة من الأسماء؛ كقولهم: «بزيم... والصواب: إبزيم» (م١). وحذفوها متطرفة وشددوا ما قبلها في (رِدء العسكر)، فقالوا: (ردّ) (م١٢١)، وكذلك من بعض أفعال صيغة (أفعل)، فقالوا: «فلح الرجل، وصحت السماء، وقفلت الباب...». (م٤٥٣) كما حذفوا الألف من: جيَّار (م٥٧)، واللام من: طبرزل (م١٣٦)، والياء من كلمة: سيطل (م٣٠٧)، وحذفوا الهمزة والطاء من: إصطبل، فقالوا: صبْل (م١٤).

أما زيادة الأصوات وإقحامها في كلامهم فهو- كما يذكر الزبيدي- مما أولعوا به[٣]، فزادوا التاء فقالوا: «جائزة البيت» (م٥٤)، والياء في: «الطيراز، والتيلاد، والطِّيحال، والثيمار» (م١٤٠)، وأقحموا الألف، فقالوا: طِوال، وعرعار، وقادوم (م١٣٨، ٢٥٢، ٢٨٥).

كما زادوا الهمزة في أول الكلمة؛ كقولهم: أنصاب السكين (م٢٣٣)، وفي صيغة (فعل) فيقولونها على (أفعل)؛ كقولهم: «أرشيْتُ السلطان، وأنحلتُ ولدي، وأعْرضتُ عليه الأمر...» (م ٣١٩).

---

(١) ذكر ابن جني أن حذف بعض أصوات الكلمة ورد في كلام بعض العرب استخفافاً، ولكنه حذف يؤدي إلى اللبس، فقال: «وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخل بالبقية ويعرض لها الشُّبَه». «الخصائص»، ١/ ٨٠.

(٢) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ٥٧، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٦، ٢١٨، ٢٤٤، ٣٠٧، ٣١١، ٣٤٠، ٣٦٥.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٧، ٥٠، ١٦٢، ١٥٣، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٢، ٣٦٣.

ج- التخفيف والإدغام:

فالعوام خففوا المدغم[1]، فقالوا: بقم، وحِمْص (م ٣٦، ٦٦)، والصواب: تشديد القاف والميم. وشددوا المخفف[2] «فيقولون للحَب المزروع: زَرِّيعة، فيشددون» (م١٣٠)، ويقولون: «حلف خمسين يميناً قسَّامة بالتشديد» (م٢٧٦)، والصواب -كما قال الزبيدي- تخفيف الراء والسين.

د- تسكين المتحرك تخفيفاً[3]:

فقد خففوا بعض الأصوات المتحركة بتسكينها[4]، فسكنوا المتحرك بالفتح، فقالوا: حَنْش، ووتْر (م٦٧، ٣٤٣)؛ كما أنهم سكنوا المتحرك بالكسر، فقالوا لمن تزوج أختين: سَلْف، والصواب: سلِف (٣٠٨).

هـ- الإمالة[5]:

حيث نحا العوام بالألف نحو الياء، فقالوا: خُبَّيزة، والسُّكَيكى (م٨٤، ٣٢٥)، والصواب فيهما- كما زعم الزبيدي-: خُبّاز، والسُّكاكة.

ويبدو أن الإمالة كانت تمثل ظاهرة صوتية في لغة الأندلسيين، حتى وصف ابنُ الخطيب أهلَ غرناطة بقوله: «وألسنتهم فصيحة يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة»[6].

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٠٤، ١٩٩، ٢٩٢.

(٢) ينظر: ابن شهيد، السابق، م١٧، ٣٢، ١٠٩، ١٣٠، ١٦٦، ٢٠٢، ٤١٨.

(٣) ذكر سيبويه هذه المسألة في باب: ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك. ينظر: «الكتاب»، ٤/ ١١٣، وابن السراج: «الأصول»، ٣/ ١٥٨.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٦٧، ١١٥، ١٣٤، ١٣٧، ٢١٣، ٣٠٨، ٣٤٦.

(٥) «الإمالة: أَنْ تُمِيلَ الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة». ابن السراج: «الأصول»، ٣/ ١٦٠، وأبو بكر الزبيدي: «الواضح»، ص ٢٩٠.

(٦) ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، ١/ ٣٥.

ثانياً: الأخطاء الصرفية:

وهي تلك الأخطاء التي تعتري بنية الكلمة المفردة وصياغتها، كالنسب والتصغير، وأبنية الأسماء والأفعال، والتذكير والتأنيث، والعدد، وغيرها من الظواهر الصرفية، وهذه الأخطاء هي الأكثر انتشاراً على ألسن العوام؛ لأن الكلمة هي أساس اللغة ونواتها والعنصر الأساس في التواصل، ولصيغتها دور كبير في تحديد دلالتها، فالصرف «يمثل السقف للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسة النحوية، ومن هنا تنبع أهميته وقيمته الحقيقية، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشكل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدراسة النحو»[1].

وقد أبان العلماء عن قيمة الصرف ودوره في بناء اللغة، وقالوا بوجوب معرفة قواعده وأصوله، وحاجة أهل العربية إليه؛ لأنه ميزان اللغة[2]، لذا فالخطأ الصرفي يؤدي إلى أخطاء في المستويات اللغوية المختلفة، مما يعوق عملية الاتصال والتواصل.

ولدقة علم الصرف وغموضه وتعدد ظواهره وتداخلها، ولكون اللغة العربية لغة تصريفية اشتقاقية؛ فإن الأخطاء الصرفية تشكل شيوعاً وانتشاراً عند المتكلمين، ولم يسلم من الوقوع فيها أحد[3]، وقد رصد الزبيدي تكرارها في ظواهر، ومن أبرزها:

أ- الخطأ في صياغة المشتقات:

لا ريب أن العلماء وضعوا أصولاً وقواعد يجري عليها الاشتقاق وفق بنى صرفية، وأجازوا القياس عليها، فإذا ما خالف المتكلم هذه القواعد فإنه يأتي

(١) د. فوزي حسن الشايب: «تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي»، ص١١.

(٢) قال ابن جني: هو علم «يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف». ابن جني: «المنصف»، ١/ ٢.

(٣) حيث ذكرت بعض المصنفات سقطات صرفية لبعض النحاة. ينظر: ابن عصفور: «الممتع»، ص ٣٢، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص٣.

ببنى وصيغ غير صحيحة لم يقل بها العرب، ولم تجر على سننهم، فضلاً عما يحدثه الخطأ في الاشتقاق من توجيه الدلالة وجهة غير التي يقصدها المتكلم.

وقد شاع خطأ العوام في صياغة اسم الفاعل[1]، فبنوه من الثلاثي كبناء اسم المفعول، فقالوا: «فلان مذهول العقل... والصواب: ذاهل» (م١١٣)؛ لأنه اسم فاعل للثلاثي (ذَهَل)[2]، فيصاغ بزنة فاعل قياساً مطرداً[3]؛ كما أخطؤوا في صياغة اسم الفاعل من الرباعي، فصاغوه صياغة الثلاثي، وقد امتد هذا الخطأ إلى لغة بعض الخطباء، فقالوا: يا غائث المستغيثين... والصواب: يا مُغِيث المستغيثين؛ لأنه من أغاث يغيث، فهو مُغيث (م٢٠٨).

كما تكرر خطؤهم في صياغة اسم المفعول[4]، فصاغوه من الرباعي كصياغة الثلاثي على وزن مفعول[5]، فقالوا: رجل موسوع عليه... والصواب: مُوسَّع عليه، فهو من الرباعي[6]: أوسع، أو: وسّع[7] (م٢٠١)، وفي موضع آخر صاغوا اسم المفعول من الثلاثي كصياغة غير الثلاثي، فقالوا: «أمر مشهر... والصواب: مشهور» (م٢١٢)؛ ففعله الثلاثي: شَهَر.

---

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١١٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٥، ٢١٦، ٢٥٣، ٣٣٩.

(٢) «ذهل: الذَّهْل: تركك الشيء تناساه على عمد، أو يشغلك عنه شغل». ابن منظور: «لسان العرب»، ٣/ ١٥٢٤.

(٣) ينظر: ابن السراج: «الأصول»، ١/ ١٢٣، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ٥١٠.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨٣، ١٧٩، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٢، ٢٣٧.

(٥) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ٢٣٧. وفي هذه الحالة ذكر الزبيدي في «لحن العوام»: «ومن مفاضح اللحن الشنيع، قولهم: قلب متعوب، وعمل مفسود، ورجل مبغوض». ص ٢٩٣.

(٦) فاسم المفعول من الرباعي يصاغ على وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر. ينظر: سيبويه: «الكتاب»، ٤/ ٢٨٢، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ٥٠٩.

(٧) «يُقال: أوْسَعَ الله تعالى عليه؛ أي: أغْنَاهُ؛ كوَسَّع عليه». ينظر: الجوهري: «الصَّحَاح»، ٣/ ١٢٩٨، والزبيدي: «تاج العروس»، ٢٢/ ٣٢٧.

ويُخطئ العوام في صياغة اسم الآلة، فيفتحون الميم في صيغة (مفعل)[1] وحقها الكسر، فقالوا: «للحبل الذي تُقاد به السفن: مَقْوَد. قال أبو بكر: والصواب: مِقْود ومِقْواد» (م١٧٥). فاسم الآلة من الثلاثي (قاد: يقود) على مِفْعَل أو مِفْعَال، أي: مِقْوَد؛ كقولنا: مِبرَد، ومِحْلَب. أو: مِقْواد، مثل: مِنشار، مِفتاح[2].

ب- **الخطأ في صياغة الجمع**، فقد خالف العوامُّ بعضَ أبنية الجمع القياسية الصحيحة، بل إنهم جاؤوا بصيغ للجمع لا أصل لها في العربية.

ومن نماذجه[3] أنهم «يقولون لجمع اللجام: أَلجُم... والصواب: لُجُم» (م١٦١). فالمفرد هنا يُجمع على صيغة جمع الكثرة (فُعُل)[4]، وليس على صيغة جمع القلة (أفعُل)[5]، وفي (م ٣٠٤) يجمعون المفرد (قِطعة): قِطاع، والصواب: قِطع، على وزن (فِعَل)[6].

وقد رصد الزبيدي استحداث العوام -نتيجة أخطائهم- صيغاً للجمع لا أصل لها في العربية، فيقولون «لجمع القفيز: أَقْفَزَة... والصواب: أقفِزَة... فأما

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠.

(٢) ينظر: الزمخشري: «المفصل»، ص ٣٠٧، وابن يعيش: «شرح المفصل»، ٤/ ١٥٢. ولعل فتح الميم في قول العوام (مَقود) يؤدي إلى لبس وخلط مع المصدر واسم المكان، فالعلة في كسر الميم الزائدة في اسم الآلة «للفرق بينه وبين ما يكون مصدراً أو مكاناً، فالمِقَص بالكسر ما يُقص به، والمَقَصّ بالفتح المصدر والمكان». ابن يعيش: السابق، ٤/ ١٥٢.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٨، ٧٢، ٨٠، ١٩٤، ٢٤٥، ٢٩١، ٣١٧، ٣٢٨.

(٤) صيغة (فُعُل) يجُمع عليها الرباعي صحيح الآخر، بمدّة زائدة ثالثة، مذكراً كان أو مؤنثاً؛ كقولنا: صبور، وأتان، وحمار، ولجام، وكتاب. فنقول: صُبُر، وأُتُن، وحُمُر، ولُجُم، وكُتُب. ينظر: ابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٤/ ١٨٣٣، ١٨٣٤، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) صيغة (أَفعُل) إذا جُمع عليها الرباعي لزم فيه مدُّ ثالثه، وتأنيثه معنويّاً بلا علامة، وخلوه من الوصفية، مثل: يمين، وشِمال، وذراع. فنقول: أيمُن، وأشمُل، وأذرُع. ينظر: ابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٤/ ١٨١٦، والفيومي: «المصباح المنير»، ٢/ ٥٤٩.

(٦) وصيغة (فِعَل) يطرد لاسم تام على فَعْلة، مثل: فِرقة، وحِجة، وسِدرة، وكِسرة. ينظر: الزبيدي: «الواضح»، ص ٢٢٩، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ٤٢٨.

(أَفْعَلَة) فليس من أبنية الجمع». (م١٨) فصيغة (أَفْعِلة) إحدى صيغ جموع القلة[١]، أما فتح عينها فلم يرد صيغةً للجمع[٢] فضلاً عن أن المعاجم ذكرت جموع كلمة (قفيز) على (أَقْفِزَةٌ وقُفْزَان وقِفْزَان)[٣]، مما يُعضد مذهب الزبيدي.

وقد رد الزبيدي في بعض المواضع خطأ صياغة الجمع إلى استخدامهم المفرد بصورة غير صحيحة[٤]؛ كقولهم: «عُوش: أعواش، والصواب: عُشّ: أعشاش(٢٦١) فلم يرد استعمال العوام للمفرد والجمع في العربية»[٥].

ج- **خطأ العوام في صياغة المفرد من الجمع**[٦]؛ كقولهم «لواحد المُصران: مِصرانة... والصواب: مَصِير» (م١٩٢)، فتوهم العوام أن (المُصران) من الجمع الذي ليس بينه وبين مفرده إلا التاء[٧]، فأتوا بمفرد لم يرد عن العرب[٨]، فضلاً عن أن (فُعلان) لا يجمع عليها (فِعلانة)[٩].

---

(١) ويطرد فيها جمع ما ليس صفة من مذكر، رباعي، بمدَّة زائدة، ثالثة، كقولنا: قفيز وأقفزة، وجريب وأجربة، ورغيف وأرغفة، وكثيب وأكثبة، وطعام وأطعمة، وعمود وأعمدة. ينظر: المبرد: المقتضب، ٢/ ٢٠٩. ابن السراج: الأصول، ٢/ ٤٤٨، ٤٤٩. الزمخشري: المفصل، ص ٢٤٠. ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٤/ ١٨٢٣.

(٢) قال الزمخشري: «وما كان زيادته ثالثة مدة فلأسمائه في الجموع أحد عشر مثالًا: أفعِلة، فعل، فعلان، فعائل، فعلان، فعلة، أفعال، فعال، فعول، أفعلاء، أفعل». الزمخشري: السابق، ص ٢٤٠. ينظر: ابن مالك: السابق، ٤/ ١٨٠٧، ١٨٠٨.

(٣) ينظر: الجوهري: «الصحاح»، ٣/ ٨٩٢، والزبيدي: «تاج العروس»، ١٥/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٣٠، ٢٤٤، ٢٦٢، ٢٩١، ٢٩٦، ٣١٧، ٣٢٨.

(٥) العُش: ما يتخذُهُ الطائر في رؤوس الأشجار للتَّفريخ، ويجمع: أعْشاش، وعِشاش، وعُشوش، وعِشَشَة. ينظر: الخليل بن أحمد: «العين»، ٣/ ١٦٢، وابن سيده: «المحكم»، ١/ ٦٣، والفيومي: «المصباح المنير»، ٢/ ٤١٢.

(٦) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٨٩، ١١٢، ١٤٢، ١٤٨، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣١٢.

(٧) وقد توهم العوام هذا الفرق في مواضع أخرى. ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م١١٢، ٢٣٩.

(٨) ورد في «جمهرة اللغة»: «والمصير: مصير الدابة والإنسان وغيرهما: معروف، والجمع: مِصْران ومُصْران بكسر الميم وضمها، ومصارين جمع الجمع». ابن دريد: «جمهرة اللغة»، ٢/ ٧٤٤. ينظر: الجوهري: «الصحاح»، ٢/ ٨١٧.

(٩) مما يجمع على فُعلان: الاسمُ على صيغة فعيل؛ كقولنا: رغيف: رُغفان، وكثيب: كُثبان، وقضيب: قُضبان. ينظر: سيبويه: «الكتاب»، ٣/ ٦٠٤، وابن السراج: «الأصول»، ٣/ ٦، وابن مالك «شرح الكافية الشافية»، ٤/ ١٨٥٩.

د- الخطأ في التذكير والتأنيث:

حيث يلحقون تاء التأنيث ببعض الصفات الجارية على الجنسين عند وصفهم المؤنث، فقالوا: عروسة (م ٢٥٦)؛ كما أنهم يستعملون الصفة الواحدة مشتركة بين المذكر والمؤنث، وهي لأحدهما؛ فيقولون: «فرس رَبَع، للذكر والأنثى... والصواب: رَباع... ورَباعية للأنثى» (م١١٧). وخطأ العوام هنا ثنائي أو مزدوج، فحذفوا الألف من (رباع)، ثم استعملوا اللفظ مشتركاً بين المذكر والمؤنث، وقد ذكر العلماء الصواب في الجانبين؛ فقال ابن دريد: «الذكر رباع، والأنثى رَبَاعِية مخفف»[(١)].

كما رصد الزبيدي أخطاءهم في استخدام علامات التأنيث؛ إذ غلبت تاء التأنيث في استعمالهم، واستغنوا بها- في كثير من كلامهم[(٢)]- عن الألفين المقصورة والممدودة، فقالوا: «حَلْوة، ومينة، وامرأة نُفسة». والصواب: حلواء، ومينا، أو: ميناء، ونُفساء» (م ٧٠، ١٧٣، ٢٣٢).

ويُرجع الدكتور رمضان عبدالتواب هذه الظاهرة في عربية الأندلس في القرن الرابع الهجري إلى قانون السهولة والتيسير الذي تميل إليه اللغة، فجمعت علامات التأنيث الثلاث في علامة واحدة[(٣)].

وإذا كان الدكتور رمضان ذهب إلى أن عوام الأندلس أزالوا الألفين المقصورة والممدودة كعلامات تأنيث، فإن البحث رصد استعمالهم الألف الممدودة محل التاء؛ مما يعني أنهم ناوبوا بين العلامات دون تفرقة، وإن غلبت التاء على الألفين، فقالوا: «للجارية البكر: عَزْباء، والصواب عند الزبيدي: عَزَبة» (م٢٥٧)، وإن كان من العلماء مَن ذهب إلى صحة وصف المرأة بأنها عزباء[(٤)].

---

(١) ابن دريد: «الجمهرة»، ص ٣١٧، والجوهري: «الصحاح»، ٣/ ١٢١٤، وابن سيده: «المحكم»، ٢/ ١٤١.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٧٦، ١٠١.

(٣) د. رمضان عبدالتواب: «لحن العامة وتطور اللغة»، ص ٢٣٠، ٢٣١، ود. رمضان عبدالتواب: «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي»، ص٢٦٣.

(٤) اختلفت آراء العلماء في وصف المرأة التي لم تتزوج بـ(عزباء) أم (عزب) أم (عزبة)؛ فقال ابن دريد في «الجمهرة»: «ولا يقال: أعزب البتة، إنما يقال: رجل عزب وامرأة عزب». ١/ ٢٥٧. ونقل صاحب =

هـ- الخطأ في النسب والتصغير:

كقولهم في النسب[1]: «ثوب مَرَوِيّ، بالفتح... والصواب: مرْوِيّ» (م١٨٢)؛ فإنهم لما نسبوا إلى (مَرْو)[2] حركوا الراء بالفتح، والصواب تسكينها؛ لذلك فالقياس أن ينسب إليه على لفظه، فنقول: مرْوِيّ[3].

ومن أخطائهم في التصغير[4] أنهم صغروا الحَمّام، بقولهم: حُمَيم، والصواب: حُميميم (م٧٩). فما كان على خمسة أحرف، والرابع فيها مدٌّ، يُقلب المدّ ياءً، ويصغّر على (فعيعيل)، نحو: مصباحٍ: مصيبيحٌ، وفي قنديلٍ: قنيديلٌ، وفي عصفور: عصيفير، وفي غِرْبال: غريبيل[5].

= «تهذيب اللغة» جواز قولهم: رجل أعزب، وقال به غيره، مستشهدين بقوله ﷺ: «**ما في الجنة أعزب**». الأزهري: «تهذيب اللغة»، ٢/ ١٤٧، ١٤٨، والزبيدي: «تاج العروس»، ٣/ ٣٦١. والحديث من حديث أبي هريرة عند الإمام مسلم، ٢/ ١٤٧، ١٤٨. الزبيدي: «تاج العروس»،٣/ ٣٦١. والحديث من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم رقم:٢٨٣٤، ٤/ ٢١٧٨.. وقال ابن الأثير في «النهاية»: «ورجل عَزَب وامرأة عزباء، ولا يقال فيه: أعزب». «النهاية في غريب الحديث والأثر»، ٣/ ٢٢٨، ويقال للأنثى: «عَزَبَةٌ وعَزَبٌ». الزبيدي: «تاج العروس»، ٣/ ٣٦١، وذهب صاحب «معجم الصواب اللغوي» إلى أن قولنا للرجل: أعزب، وعازب، وعزب، فصيح. وأن قولنا: «فتاة عَزَب، فصيحة، وفتاة عَزَبة، فصيحة، و فتاة عَزْباء، صحيحة... واستخدام «أعزب» للرجل يقتضي صحّة (عزباء) للمرأة». د. أحمد مختار عمر: «معجم الصواب اللغوي»، ١/ ٥٦، ٥٢٠.

وعليه فاستخدام العوام (عزباء) صواب؛ لأنهم جعلوا المذكر (أعزب)، وقاسوها على: أحمر، حمراء.

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٦٠، ٣٢٧، ٤٤١.

(٢) قال البكري: «مَرْو، بفتح أوله، وإسكان ثانيه، بعده واو: مدينة بفارس معروفة». البكري: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع»، ٤/ ١٢١٦.

(٣) ينظر: الجوهري: «الصحاح»، ٦/ ٢٤٩١، والفيومي: «المصباح المنير»، ٢/ ٥٦٩.

وذكرت المصادر أن قولنا في النسب إلى مرو: مَرَوِيٌّ ومَرْوَزِيٌّ، هو من نادر النَّسب وشاذه. ينظر: أبو بكر الزبيدي: «الواضح»، ص٢٨٠، وابن سيده: «المحكم»،١٠/ ٣٣٦. ٢/ ٨٤، والفيومي: السابق، ٢/ ٥٦٩، والزبيدي: «تاج العروس»، ٣٩/ ٥٢١.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١١، ١٢، ٢٤٩، ٣٢٨.

(٥) ينظر: سيبويه: «الكتاب»، ٣/ ٤١٦، والزمخشري: «المفصل»، ص ٢٥٥، وأبو بكر الزبيدي: «الواضح»، ص ٢٥٠، وابن هشام: «أوضح المسالك»، ٤/ ٣٢٥.

و- أخطاء العوام في صياغة الأفعال[1]:

ومنها خطؤهم في ضبط عين الفعل، فغيروا حركته، ومن ثمّ خرجوا به عن ميزانه الصرفي الصحيح إلى ميزان غير الذي وضع له في اللغة، ومن سبيله: ما جاء مفتوح العين والعوام تكسره؛ كقولهم: عَرِفتُ، وعَقِلتُ، ومَلِكتُ... (م٤٥٠)، والصواب في هذا: فتح عين الفعل على صيغة (فَعَل)، وكذلك يقولون: بَلَعت، ونَحَست، وغصَصت... (م٤٥٢)، والصواب فيه كسر العين على (فَعِل).

ثالثاً: الأخطاء النحوية:

وهذا النوع من الأخطاء يقع في بنية الجمل وتركيبها؛ كأخطاء التقديم والتأخير والحذف والإعراب، وغيرها من الأخطاء التي تخالف البنية النمطية وغير النمطية وفق ما اشترطه النحاة، ويصفها أحد الباحثين بالأخطاء الخفية؛ لأنها أشد الأخطاء فتكاً باللغة، وترد على ألسنة وفي مؤلفات مَن هو على علم بالعربية، فقَلَّ مَن يسلم منها[2]، فتتسرب إلى تراكيب اللغة دون أن يدركها المتكلم أو الكاتب.

ويمكن تقسيم الأخطاء النحوية التي رصدها الزبيدي عند العوام وفق الأنماط التالية:

أ- الحذف[3]، ومن ظواهره:

أنهم حذفوا (لا) قبل (سِيَّما)، حتى تفشت هذه الظاهرة في كلام العوام، وانتقلت إلى الكُتاب والشعراء، فـ«يقولون: فعلوا ذلك سِيّما أخوك، فيسقطون

(١) وقد جمع ابن شهيد أغلبها في مكان واحد في كتاب «التهذيب»، ص ٣١٨، ٣٢٠.
(٢) د. عبدالفتاح سليم: «المعيار في التخطئة والتصويب»، ص ١١.
(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٢٠، ٤٨، ٢١٧، ٣٥٢، ٤٠٤.

(لا)... والصواب: لاسيَّما، ولاسيَما، بالتشديد والتخفيف، ولا يجوز حذف (لا) البتة» (م ٣٢٦)، وما ذهب إليه الزبيدي هو رأي النحاة[١].

ومن سبيله: حذفهم لحرف الجر (مِن) في قولهم: «ما رأيته منذ أول أمس، يعنون اليوم الذي قبل أمس... والصواب: ما رأيته منذ أول من أمس...» (م٤٠٤). فحذفهم الحرف جعل المعنى بمنزلة: ما رأيته منذ نهار أمس، وكان عليهم أن يزيدوا (من) في قولهم للدلالة على النهار الذي هو قبل أمس[٢]، فضلاً عن أن «حذف الحروف ليس بالقياس، ذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به»[٣]؛ كما أنها دخلت الكلام لأداء معانٍ، فإذا حُذفت انتقص المعنى.

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن تشديد ياء (سيّما)، ودخول (لا) عليه، ودخول (الواو) على (لا) واجب، ولا يجوز حذف (لا) في صحيح الكلام. وذكر ثعلب: أنّ من استعمله على خلاف (ولاسيّما) فهو مخطئ. وقيل: دخول الواو جائز، وكذا جائز تخفيف الياء. ينظر: ابن السراج: «الأصول»، ١/ ٣٠٥، وابن فارس: «الصاحبي»، ص١١٢، وابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٢٥، وابن يعيش: «شرح المفصل»، ٢/ ٦٧، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ١٥٥٢.

وعدّ أبو حيان حذفها من «كلام المولدين لا في كلام من يُحتج بكلامه». أبو حيان: السابق، ص ١٥٥٢، والسيوطي: «همع الهوامع»، ٢/ ٢١٩.

(٢) قال الأزهري: «مَا رَأَيْته قبل أمس بِيَوْم، تُرِيدُ: أول من أمس». «تهذيب اللغة»، ١٣/ ١١٩، وقال صاحب «الصحاح» وغيره: «تقول: ما رأيته مذ أمس، فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت: ما رأيته مذ أول من أمس». الجوهري: «الصحاح»، ٥/ ١٨٣٩، وابن منظور: «لسان العرب»، ١/ ١٣٠، والزبيدي: «تاج العروس»، ١٥/ ٤٠٧.

(٣) ابن جني: «الخصائص»، ٢/ ٢٧٥، وقال أيضاً: «إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن «أنفي»؛ وهي جملة من فعل وفاعل. وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت «من» عن البعض؛ أي: أكلت بعض الطعام... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمَّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها، فتنتهكها وتجحف بها». ابن جني: «الخصائص»، ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦.

ب- **الإضافة**[1]:

حيث أضاف العوام كلمة (ذات) إلى المضمر، وعرّفوها بـ(أل)، فقالوا في تبارك وتعالى: «هذه صفة ذاته، وهو مباين بالذات. قال أبو بكر: ولا يجوز أن يلحق الألف واللام (ذو) ولا (ذات)... ولا تضاف إلى المضمرات، وإنما تقع مضافة أبداً إلى الظاهر» (م٣٨٧).

فقد ذهب الجمهور إلى أن (ذو، وذات)، ومثلهما (أولات)، لا تستعمل إلا مضافة، ولكنها لا تضاف إلى مضمر، فهي مما اختص بإضافته إلى اسم جنس ظاهر غير صفة[2]، وقال ابن مالك: «ولا يُضفن إلا إلى اسم ظاهر إلا ما ندر»[3]، وأنه ضعيف وشاذ[4].

---

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣٥٤.

(٢) ذهب جمهور العلماء إلى أنّ (ذو، وذات)، ومثلها (أولات)، لا تستعمل إلا مضافة، ولكنها لا تضاف إلى مضمر، فهي مما اختص بإضافته إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: مررتُ برجلٍ ذي إبلٍ، وذي أدبٍ، وذي عقل، وذي مروءة، أو: هذا رجل ذو مال، ولا يجوز: جاءني ذو قائم، وتبقي (ذو) وأمثالها في المفرد والمثنى والجمع دون أن تدخل عليها (أل)، و«إذا وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإذا وصفت به معرفة أُضفتَ إلى الألف واللام». ينظر: ابن السراج: «الأصول»، ٢/ ٢٧، ٢٨، وابن يعيش: «شرح المفصل»، ١/ ١٥٦، ١٥٧، وابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٩٢٧، والسيوطي: «همع الهوامع»، ٢/ ٥١٤، ٥١٥.

(٣) ابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٩٢٧. ولكن من العلماء من أجاز إضافة (ذو) إلى الجنس وغير الجنس، وإلى المضمر وغير المضمر، وذلك مسموع بقلة عن العرب، ولكنه عند الجمهور نادر وضعيف، فقال كعب بن زهير:

صَبَحْنا الخزرجيةَ مُرهفاتٍ أبارَ ذوي أَرُومتها ذَووها

وما أنشده الأصمعي: إنّما يصطنع المعروف في الناس ذووه.

وقول الأحوص:

وإنا لنرجو عاجلاً منك مثلما رجوناه قِدماً من ذويك الأفاضل

وكذا ما وُجد مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: «أنا الله ذو بكة».

ينظر: ابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٩٢٨، ٩٢٩، وابن بري وابن ظَفَر: «حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، ص ١٧٥، ١٧٦، وشهاب الدين الخفاجي: «شرح درة الغواص في أوهام الخواص»، ص ٣٨٨، والسيوطي: «همع الهوامع»، ٢/ ٥١٤، ٥١٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل»، ١/ ١٥٧، ٢/ ٢١٢، ٢١٣.

ج- الخطأ في الإعراب:

إذ رفع العوام المستثنى بعد (ما عدا) بدلاً من نصبه، فـ«يقولون: جاء القوم معدا فلانٌ... والصواب: ما عدا فلاناً» (م١٨٦)، ولزم نصب (فلاناً) على المفعولية؛ لأن (ما) مصدرية، و(عدا) فعل، فوجب النصب[١].

د- الخطأ في اللزوم والتعدية[٢]:

«يقولون: وهبت فلاناً مالاً... والصواب: وهبت لفلان مالاً» (م١٦٤)؛ حيث جعلوا الفعل (وهب) متعدياً إلى مفعولين دون واسطة، والصواب- كما يرى الزبيدي- أنه يتعدى إلى المفعول الأول باللام، ويؤيد الاستعمالُ القرآني تصويبَه[٣]، وهذا مذهب سيبويه وغيره؛ إذ قال: «ولا تقول: وهَبْتُك؛ لأنَّهم لم يُعَدّوه. ولكنْ: وهبتُ لك»[٤]. ومن العلماء من أجاز التعدية دون واسطة[٥].

(١) ينظر: أبو بكر الزبيدي: «الواضح»، ص ١٠٧، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ١٥٣٨.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٢.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[الأنعام: ٨٤]، ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠].

(٤) سيبويه: «الكتاب»، ١/ ٣١٨، وابن سيده: «المخصص»، ٣/ ٣٩٢، وابن القطاع: «كتاب الأفعال»، ٣/ ٢٩٨.

(٥) ثمة فريق من العلماء يرى جواز تعدية الفعل (وهب) للمفعول الأول دون واسطة، ويستشهدون بقول الشاعر:

أنتَ الذي وَهَبْتَ زَيْداً بعدَما هَمَمْتُ بالعَجُوز أن تُحَمَّمَا

والبيت بلا نسبة عند: الخليل بن أحمد: «العين»، ١/ ٣٦١، وابن سيده: «المحكم»، ٢/ ٥٥٦، والأزهري: «التهذيب»، ٤/ ١٤. «وحَمَّمَ المرأَةَ: متَّعها بشيء بعد الطلاق». ابن منظور: «لسان العرب»، ٢/ ١٠١١.
ويؤيد هذا ما روي عن أبي عمرو بن العلاء: «أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: انْطَلِقْ معي أَهَبْكَ نَبْلاً». ينظر: ابن سيده: «المخصص»، ٣/ ٤١٨، وابن هشام اللخمي: «مدخل إلى تقويم اللسان»، ص ٧٧.
فضلاً عن أن من العلماء مَن جعل «وهبتك بمعنى: وهبت لك». الحميري: «شمس العلوم»، ص ٧٠٤٤.
وذكر المطرزي وجهين في تعدية (وهب)، فيقال: «وهَبَ له مالاً... وقد يقال: وهبَه مالاً». المطرزي: «المغرب في ترتيب المعرب»، ٢/ ٣٧٣.

هـ- استخدام ضمائر الرفع المنفصلة في غير مواضعها:

وتجلى هذا الخطأ في قولهم: «أتيتُ هي الأيام، وقعدتُ في هو المكان... والصواب: أتيت تلك الأيام، وقعدت في ذلك المكان، وليست هذه المواضع من مواضع (هو) ولا (هي)؛ لأنهما من ضمائر الرفع» (م ٤٨).

فالضمائر توضع موضع الأسماء الظاهرة وتحل محلها؛ لذا لزم الاتفاق بينهما في الإعراب، والضميران (هو، وهي) من ضمائر الرفع المنفصلة، فوجب أن يحلا محل مرفوع، لا محل منصوب أو مجرور كما في خطأ العوام، فلو «قلت: هو قائم، فـ (هو) مرفوع الموضع؛ لأنه مبتدأ، والمبتدأ مرفوع، ولأنك لو وضعت مكانه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو: زيدٌ قائمٌ»[1].

رابعاً: الأخطاء الدلالية:

ويعنى بها: الأخطاء التي تنحرف بالألفاظ عن دلالاتها الموضوعة لها في اللغة، أو وضعها في سياق غير ملائم لا يبرز معناها. وقد رصد الزبيدي أخطاء العوام الدلالية وحصرها في نوعين:

أولهما: ما وضعته العامة في غير موضعه؛ إذ يستخدمون الألفاظ بدلالات غير التي وضعت لها.

وثانيهما: ما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره.

ومن سبيل النوع الأول قولهم[2]: «آريّ، لِعْلَف الدابة. قال أبو بكر: والآري: الحبل الذي تُشد به الدابة» (م٣٦١). والصواب ما قال به الزبيدي[3]،

(١) ابن يعيش: «شرح المفصل»، ٢/ ٣٠٨.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٠٨، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٥٠.

(٣) ينظر: الجوهري: «الصحاح»، ٦/ ٢٢٦٧، وابن منظور: «لسان العرب»، ١/ ٦٨.

ومنه استعمالهم كلمة (درن) للدلالة على العلة أو المرض، وهي دلالة رفضها الزبيدي، وقال: «الدرن: الوسخ يعلق في الجسم وغيره» (م ٣٨٤)، وقد ترددت الدلالة في المعاجم اللغوية بما قال به الزبيدي[١].

أما النوع الثاني: ما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره، فهو من صور تغيير المعنى، لكنه تغيير يخالف أصول اللغة أو الدلالة الموضوعة للفظ، ويكون إما بإدخال ملامح دلالية على اللفظ لم يكن يشملها، فتتوسع دلالته، وإما بإخراج بعض ما كان يدل عليه، فتضيق دلالته وتُخصص، وإما بنقله من مجاله الدلالي إلى آخر.

وتخصيص الدلالة أو تضييقها، هو: «تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها. وعرّفه بعضهم بأنه: تحديد معاني الكلمات وتقليلها»[٢]. فما كان يصدق على أفراد أو ملامح متعددة، صار يصدق على القليل منها.

ولعل ميل العوام- كغيرهم من الناطقين- إلى التسهيل والتماس أيسر سبل الأداء اللغوي هو دافعهم إلى تخصيص الدلالات العامة[٣].

ومن سبيله عندهم[٤]؛ أنهم «يقولون: إسكاف، للخزاز خاصة. قال أبو بكر: وكل صانع عند العرب إسكاف...» (م٣٦٢)، وجُل العلماء على أن

(١) ينظر: الخليل بن أحمد: «العين»، ٢/ ٢٣، والجوهري: السابق، ٥/ ٢١١٢، وابن سيده: «المحكم»، ٨/ ٢٩٨. أما العربية المعاصرة فتوافق دلالة العوام طبيّاً، فـ «الدَّرَن: (طب) السُّلّ؛ مرض جُرْثومي مُعْدٍ، له أنواع، يصيب الرِّئةَ والعظامَ وغيرَها (دَرن رِئَوِيٌّ)». د. أحمد مختار عمر: «معجم اللغة العربية المعاصرة»، ص٧٤٢.

(٢) د. أحمد مختار عمر: «علم الدلالة»، ص ٢٤٥.

(٣) د. إبراهيم أنيس: «دلالة الألفاظ»، ص ١٥٤.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨٩، ٢٥٧، ٣٥٩، ٣٧٦، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٣١.

«العرب تسمي كل صانع أُسكوفاً وإسكافاً»[1]، ويُعنى به: الخزاز وغيره[2]، إلا أن العوام قصروا دلالته على الخزاز خاصة.

ومنه قولهم: «ريحان، للآس خاصة دون الرياحين؛ قال أبو بكر: والريحان: كل نبت طيب الريح...» (م ٣٨٨). والصواب ما قال به الزبيدي؛ فالريحان جنس وأصل لكل نبتة ريحها طيب، والآس نوع منه. قال ابن سيده: «كل نبتة طيبَة الرّيح: رَيْحَانَة»[3].

كما ألمح الزبيدي إلى تعميم العوام لبعض دلالات الألفاظ وتوسيعها، وهو «أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجالها أوسع من قبل»[4]، فتدل على ملامح دلالية لم تكن تدل عليها.

ومنه[5]؛ أنهم يقولون للمرأة المترهلة باللحم: هِرْكَولة. أما الزبيدي فيرى أن الهركولة: الضخمة الوركين[6]... (م٤٢٩). فخطأ العوام- كما زعم الزبيدي- حوّل الدلالة من ترهل عضو أو جزء إلى ترهل الجسد كله، إلا أن مِن العلماء مَن قال بقول العوام[7].

---

(١) ابن دريد: «الجمهرة»، ٢/ ١١٩٤، وينظر: ابن قتيبة: «أدب الكاتب»، ص ١٨٧، والسيوطي: «المزهر»، ١/ ٣٣١.

(٢) الزمخشري: «أساس البلاغة»، ١/ ٤٦٦. وقد أورد الثعالبي اللفظ في باب الكليات، حيث يستخدم العلماء في تفسيرها لفظة (كل). ينظر: الثعالبي: «فقه اللغة»، ص ٢٧.

(٣) ابن سيده: «المخصص»، ٣/ ٢٦٢، ٢٦٤، وينظر: ابن منظور: «لسان العرب»، ٣/ ١٧٦٥، ود. أحمد مختار عمر: «معجم اللغة العربية المعاصرة»، ٢/ ٩٥٧.

(٤) د. أحمد مختار عمر: «علم الدلالة»، ص ٢٤٣.

(٥) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٤١٧.

(٦) وتخصيص الضخامة بالوركين أو الفخذين، هو رأي الأصمعي وغيره. ينظر: ابن سيده: «المحكم»، ٤/ ٤٦٣، ونشوان الحميري: «شمس العلوم»، ١/ ٥٣، ١٠/ ٦٩١٧، وابن منظور: «لسان العرب»، ٦/ ٤٦٥٦.

(٧) فقالوا: إن اللفظ دال على ضخامة فخذي المرأة وجسدها وعجزها. ينظر: الخليل بن أحمد: «العين»، ٤/ ٣٠٦، والأزهري: «تهذيب اللغة»، ٦/ ٥٠٧، وابن منظور: السابق، ٦/ ٤٦٥٦.
ومنهم من خصه وقصره على ضخامة الوركين أو الفخذين، وهو رأي الأصمعي وغيره. ينظر: ابن سيده: «المحكم»، ٤/ ٤٦٣، ونشوان الحميري: «شمس العلوم»، ١/ ٥٣، ١٠/ ٦٩١٧، وابن منظور: «لسان العرب»، ٦/ ٤٦٥٦.

ويبدو أن العوام لم يميلوا إلى تعميم الدلالات قدر ميلهم إلى تخصيصها، فكان توسيعهم لمعاني الألفاظ أقل من تضييقهم لها، وهذا هو الغالب على اللغات المختلفة، فـ«تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها»[1]، والعوام في هذا كغيرهم «ينفرون عادة من تلك الكليات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، ويؤثرون الدلالات الخاصة التي تعيش معهم فيرونها ويسمعونها ويلمسونها، ولذا يسهل عليهم تداولها والتعامل بها في حياة أكثر ما فيها ملموس محسوس»[2]، بل يتوافق مع رغبة العوام وميلهم إلى الإيجاز والاختصار، فيؤثرون أن تدل الألفاظ على عدد قليل من المعاني.

وإننا لندرك وعي الزبيدي للتعميم أو التخصيص الدلاليين الناتجين عن الاستخدام الخاطئ للألفاظ، فاستعمل لفظتي (كل، وخاصة)، سواء مع قول العوام أو حال بيان الدلالة الصحيحة.

ولا شك أن الاستخدام الدلالي الخطأ للألفاظ قد يغير من مجالها أو حقلها الدلالي وينقلها إلى مجال آخر[3]، ومن ثمّ تنقطع العلاقات بين الألفاظ وحقلها الدلالي، وتخرج من حيزه لتندرج تحت حقل آخر لا ترتبط به، فـ«لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليّاً»[4].

ومن سبيل هذا التغيير أو النقل عند العوام[5]، أنهم «يقولون للذي يُصيبه البلاء: مِجذام. قال أبو بكر: والمجذام[6]: النافذ في الأمور، الماضي» (م ٤٠٦).

(١) د. إبراهيم أنيس: «دلالة الألفاظ»، ص ١٥٤.

(٢) د. إبراهيم أنيس: السابق، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) الحقل الدلالي أو المجال: «مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك: كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام لون». د. أحمد مختار عمر: «علم الدلالة»، ص٧٩.

(٤) د. أحمد مختار عمر: السابق، ص ٧٩، ٨٠.

(٥) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦.

(٦) «رجل مجذام ومجذامة: قَاطع للأمور فيصل». ابن سيده: «المحكم»، ٧/ ٣٣٦، وينظر: الزمخشري: «أساس البلاغة»، ١/ ١٢٨، والزبيدي: «تاج العروس»، ٣١/ ٣٩٥.

فالاستخدام الصحيح- كما ذكره الزبيدي- يجعل كلمة (مجذام) ضمن كلمات تدخل تحت حقل صفات الإنسان، كالشجاع والمقدام والجريء... إلخ، أما الاستخدام الخاطئ للعوام فنقله إلى مجال الأمراض؛ كالعمى والبرص والصرع... إلخ، أما الدلالة التي عناها العوام فيؤديها لفظ آخر، وهو مجذوم[1].

خامساً: الأخطاء الجزئية:

وهي الأخطاء التي تصيب عنصراً واحداً من عناصر مكونات الجملة، ولا تتسبب عادة في إعاقة الاتصال بصورة واضحة، ولأنها قاصرة على جزء واحد فإنها تسمى أخطاء جزئية أو محلية[2]، ولا تحدث أثراً كبيراً في الكلام، ومنها أخطاء الإبدال، وتصريف الأسماء والأفعال، وتناوب علامات التأنيث، وغيرها من الأخطاء التي لا تؤثر على عملية الاتصال، ولا تَحُول وفهم دلالة التراكيب أو الألفاظ.

وقد رصد الزبيدي بعض أخطاء العوام التي تتفق مع المفهوم السابق، وأبرزها:

أ- **الإبدال**، سواء بين الصوائت أو الصوامت[3]، مع ضرورة عدم تغير الدلالة، وهذا النمط شائع في أخطاء العوام، فهم يقولون: «أصاب فلاناً رَمْد: إذا رِمدت عينه... والصواب: رمَد بالفتح» (م١١٤). فعلى الرغم من أن تسكين الميم لم يرد عن العرب بل ورد فتحها وكسرها[4]، إلا أن ما قصده العوام وأرادوا الدلالة عليه هو ذاته ما يدل عليه اللفظ الصحيح، ولم يعق الدلالة.

---

(١) ينظر: الخليل بن أحمد: «العين»، ١/ ٢٢٧، والجوهري: «الصحاح»، ٥/ ١٨٨٤، والحميري: «شمس العلوم»، ٢/ ١٠٣٥.

(٢) مارينا بيرت: «تحليل الأخطاء في صفوف تعليم الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية للكبار»، ص ١٦٨، ودوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٤٠.
-Hanna Y. Touchie:Second Language Learning Errors, p. 76.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣، ١٠، ٥، ١٣، ٢٦، ٣٥، ٥٢، ٥٣، ٦١، ١١٥، ١٨٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٧٩، ٢٦٢، ٢٨٠، ٣٣٣، ٣٣٤.

(٤) ينظر: الخليل بن أحمد: «العين»، ٢/ ١٤٩.

ومثله قولهم: «نَعنَع... والصواب: نُعنُع، بضم النونين» (م٢٢٨)، فعلى الرغم من أن بعض العلماء أورد اللفظين[١]، وكلاهما دال على نبت طيب الرائحة، فإن استخدام العوام اللفظ بفتح النونين لم يغير من دلالته، ولم يعق المتلقي من فهم مقصد المتكلم.

ب- **الخطأ في صيغة الجمع**[٢]، خاصة إذا لم تتغير دلالتا الخطأ عن الصواب، ولم يؤثر التغيير على الدلالة الكلية أو السياقية؛ ومنه: أن العوام «يقولون: دَيَكة، وفَيَلة، لجماعة الدِّيك والفيل... والصواب: دِيَكة، وفِيَلة» (م١٠٣). ولعلنا ندرك أن خطأ العوام في صياغة الجمع لم يغير المراد باللفظ، فدلوا به على ما يدل عليه اللفظ الصحيح.

ج- **الخطأ في صياغة الأسماء المشتقة**[٣]، والنسب[٤]، والتصغير[٥]، واستعمال بعض الأعلام[٦]، فقالوا: بِلقيس، بكسر الباء، والصواب فتحها (م٤٣٥). وكحذفهم (أل) من الأعلام: الأخفش، والأخطل، والأعشى (م٢٠)، فإنهم لما قالوا: نحو أخفش، وشعر أخطل وأعشى، فإنهم عنوا الدلالة على الأعلام أنفسها، لكنهم مالوا إلى التخفيف بالحذف.

د- **تناوب علامات التأنيث لدي العوام**[٧]، وفي بعض الأفعال التي تغير العوام من نطق حركاتها[٨]، فكسر العوام لعين الفعل الواجب فتحها في: عرِفتُ،

(١) ينظر: ابن سيده: «المحكم»، ١/ ١٠٢، والزبيدي: «تاج العروس»، ٢٢/ ٢٦٥.
(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٥، ٨، ٧٢، ١٠٣، ١٣٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٠٤، ٣١٧.
(٣) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١١٣، ١١٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٠ ٢٣٧، ٣١٤، ٣٣٩، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤.
(٤) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١٦٠، ١٨٢، ٣٢٧، ٤٤١.
(٥) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١١، ٣٢٨.
(٦) ينظر: ابن شهيد: التهذيب، م ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٥.
(٧) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ٧٠، ٧٦، ٧٧، ١٠١، ١٧٣، ١٨٨، ٢٣٢، ٢٥٧، ٣١٥، ٣٤٥.
(٨) ينظر: ابن شهيد: السابق: م ٤٤٩: ٤٥٦.

وعقِلتُ، وملِكتُ، وكسِبتُ... (م٤٥٠)، لم يغير من دلالة الأفعال، ولا يمنع المتلقي من فهم مقصد المتكلم.

هـ - الخطأ في التراكيب؛ فقولهم: «جاء القوم ما عدا فلانٌ» (م ١٨٦)، فهم قصدوا الاستثناء، وقد تحقق لهم، إلا أنهم أخطؤوا في إعراب المستثنى؛ كما أن إضافة الضمير إلى كلمة (آل) بدلاً من الاسم الظاهر (محمد) في: «اللهم صلِّ على محمد وآله» (م٣٥٤) لم تغير الدلالة المستفادة من التركيبين.

وقد وعى الزبيدي أن الأخطاء الجزئية لا تؤثر على عملية الاتصال، ولا تعيقها، لذا لم يلجأ إلى بيان الفروق الدلالية بين استخدام العوام وبين الصواب؛ لعدم وجود الفروق المؤثرة على العملية الكلامية، فالعوام يقصدون بنطقهم ما تفيده دلالات التراكيب والألفاظ الصحيحة، وإن كانوا غيروا في صيغ الكلمات وإعراب بعضها؛ لذا يمكننا القول بأن الأخطاء الجزئية شكلية لا دلالية.

سادساً: الأخطاء الكلية:

يُقصد بهاالأخطاء التي تعيق الاتصال، وتؤثر على التنظيم الكلي للكلام، ولها أثر على فهم مضمون الرسالة اللغوية[1]، فلا تصل صحيحة إلى المتلقي، ومن ثمّ ينعدم الاتصال بين أطراف العملية الكلامية، وتغيب الدلالة الصحيحة عن الألفاظ والتراكيب، فيصعب على المتلقي الوقوف عليها؛ لذا دعت الدراسات الحديثة إلى العناية بهذا النوع من الأخطاء، وضرورة علاجها، وسرعة تصويبها قبل الأخطاء الجزئية[2].

(١) (٩) هـ. دوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعليمها»، ص ٢٤٠، ومارينا بيرت: «تحليل الأخطاء في صفوف تعليم الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية للكبار»، ص ١٦٧، ١٦٨.
Second Language Learning Errors, p. 76. Hanna Y. Touchie:

(٢) مارينا بيرت: «تحليل الأخطاء في صفوف تعليم الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية للكبار»، ص ١٧٥.
Language Learning Errors, p.79Hanna Y. Touchie:

وقد أدرك الزبيدي هذه الأخطاء الكلية، ووصف بعضها بقوله: «وهذا كله خطأ»، وربما زاد بأنه «كلام لا أصل له في العربية»؛ إيحاءً منه بأن اللفظ أو التركيب انحرف عن المقاييس اللغوية، حتى بات فاقداً للدلالة، نتيجة الفروق الدلالية والتركيبية والصوتية بين الاستخدامين الخطأ والصواب.

وقد ردّ الزبيدي الأخطاء الكلية لسببين:

الأول: استخدام العوام لألفاظ وتراكيب ليس لها أصل في العربية، فألّفوا تراكيب صحيحة المبنى، فاسدة المعنى. وهذا الشكل تسرب من لغة أهل الكلام والمنطق إلى لغة الخطباء والكتاب؛ كقولهم: «هو الله الأزلي قبل خلْقه، ولم يزل واحداً في أزليته، وكان هذا في الأزل. قال أبو بكر: وذلك كله خطأ، لا أصل له في كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يزل عالماً، ولا يصح ذلك في اشتقاق ولا تصريف[1]» (م٣٥٣). ولعل ما يقصده أهل الكلام والمنطق يصعب تفسيره من لدن غيرهم، أو ممن ليست لهم دراية بألفاظهم ومعانيهم.

والثاني: استخدام الألفاظ لغير ما وضعت له، فلا يتفق اللفظ ومعناه، وهذا الأمر هو الأغلب في أخطاء العوام، مما دفع الزبيدي أن يجعله قسماً من أقسام كتابه «لحن العوام»، وكذلك جمعها ابن شهيد في قسم مستقل[2]، بل وترددت كلمات أخرى خارج هذا القسم كان الخطأ فيها كليّاً، نتيجة إبدال صوتي أو خطأ في البنية الصرفية، فيكون الانحراف في الشكل والدلالة، وهذا ما دفع الزبيدي لبيان دلالة الاستخدامين الصواب والخطأ؛ ليبرز الفارق الدلالي الكلي بينهما.

(١) من العلماء مَن لم ينكر قول أهل المنطق والعوام، وذكرت المعاجم هذا الأمر، فـ«الأَزَل، بالتحريك: القِدَم.... ومنه قولهم: هذا شيء أزلي؛ أي: قديم. وذكر بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقديم: لم يزل، ثم نسب إلى هذا، فلم يستقم إلا بالاختصار فقالوا: يزلي، ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أخف، فقالوا: أزلي، كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذي يزن: أزني، ونصل أثربي». الجوهري: «الصَّحاح»، ٤/ ١٦٢٢، وابن منظور: «لسان العرب»، ١/ ٧٤. وقد «صرح أقوام بأن الأزلي ليس بعربي». الزبيدي: «تاج العروس»، ٢٧/ ٤٤٢.

(٢) ينظر: الزبيدي: «لحن العوام»، ص ٢٠٦: ٢٤٧، وابن شهيد: «التهذيب»، ص ٢٦٠: ٣١٢.

ومن هذا النوع قول العوام «للذراع من النهر والبحر: خِلَنج... والصواب: خَلِيج» (م٩٠)، فالخطأ هنا نتيجة إبدال الحركات والصوامت، فضلاً عن استخدام اللفظ لغير ما وُضع له، فالخلنج: شجر تتخذ من خشبه الأواني، وهو فارسي معرب[١].

ومن سبيله قولهم لنوع من العصافير: براطيل. ولكن هذا اللفظ- كما أوضح الزبيدي، وقوله صواب - دال على الحجارة المستطيلة[٢] (م٣٧١).

وأبرز ملامح الأخطاء الكلية الذي يعيق فهم الدلالة: هو أن يقصد العوام باللفظ دلالة تتضاد مع دلالته الأصلية، فينعكس المفهوم، ويصير اللفظ من الأضداد[٣]، فنراهم يستعلمون لفظ (اندمل) للدلالة على فساد الجرح، ولكن الزبيدي يرى أن اللفظ يدل على البُرء (م٣٦٤)، ويَعضُد الزبيديَّ استعمالُ العرب للفظ للدلالة على شفاء المرء وبرئه من المرض والهزال[٤]؛ فخرج باللفظ عن دلالته الأصلية أو الكلية إلى دلالة جعلته من الأضداد؛ لدلالته على المرض والبرء.

سابعاً: الأخطاء الأسلوبية:

توفر اللغة مجموعة من الإمكانات والبدائل اللغوية التي يستغلها المتكلم في إنتاج النص أو الرسالة، فينتقي منها ويؤلف بينها، سواء وفق الاستعمال النمطي المثالي أو غير النمطي، وفي كلتا الحالتين لا يخرج عن صحيح اللغة.

(١) ينظر: الجواليقي: «المعرب»، ص ١٨٤، وابن سيده: «المحكم»، ٥/ ٣٢٤، وابن منظور: «لسان العرب»، ٢/ ١٢٥٤.

(٢) ينظر: ابن دريد: «جمهرة اللغة»، ٢/ ١١٢١، والجوهري: «الصَّحَاح»، ٤/ ١٦٣٣، والأزهري: «تهذيب اللغة»، ١٤/ ٥٥.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٢٣٨، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٢٧.

(٤) قال ابن دريد وغيره: «اندمل الجرحُ: إذا برأ». ابن دريد: «الجمهرة»، ٢/ ٦٨١، وينظر: الثعالبي: «فقه اللغة»، ص ١٠٥، وابن سيده: «المخصص»، ١/ ٤٨٤، ٤٨٨، وابن القطاع: «كتاب الأفعال»، ١/ ١٩٦، ونشوان الحميري: «شمس العلوم»، ص ١٠٧٤، ٢١٦٧، والفيومي: «المصباح المنير»، ١/ ١٩٩.

وبذلك فإن الأسلوب هو: «اختيار Choice أو انتقاء Selection يقوم به المنشئ لسمات لغوية معينة، بغرض التعبير عن موقف معين»[1]. لذلك فالمعنى أو الرسالة التي يتضمنها النص أو الخطاب «هو تفاعل دلالات المفردات والجمل في بنيتها العميقة؛ لإنتاج المعنى الكلي للنص»[2].

وعليه، فالبحث يرى أن الأخطاء الأسلوبية تكمن في عدم قدرة المتكلم على الانتقاء من الإمكانات اللغوية التي توفرها له لغته للتعبير بها عن مراده، حتى ولو نظمها على صورة تتفق مع النظام النحوي للغة، فيضع الكلمات في سياق غير صحيح، أو أن يستعملها بشكل خاطئ.

وتتمثل خطورة الأخطاء الأسلوبية في أنها تؤدي إلى نتائج دلالية فاسدة أو غير صحيحة لا تتوافق مع الغاية الدلالية للمتكلم، ويغيب التناسق والتماسك بين العناصر المؤلفة للأسلوب، مما يعيق التواصل مع المتلقي، و«يؤدي في العادة إلى رد فعل عكسي لدى المتلقي، ويحول بين المنشئ وبلوغ ما يريد إحداثه من أثر»[3].

ومن سبيلها قول العوام[4]: «سر إلى فلان بإمارة... والصواب: بأمارة» (م ٣). فهم أرادوا دلالة العلامة والسمة المميزة، لكنهم انتقوا لفظاً أدى دلالة الولاية والحكم.

(١) د. سعد مصلوح: «الأسلوب دراسة لغوية إحصائية»، ص٣٧، ود. محمد عبدالله جبر: «الأسلوب والنحو»، ص ٦.

(٢) د. وليد العناتي: «تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها»، ص ٩٤.

(٣) د. سعد مصلوح: «الأسلوب دراسة لغوية إحصائية»، ص ٣٨.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣، ١٢، ٢٥، ٢٦، ٣٤، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٧٣، ٢٨٩.

ومنه قولهم «للأمر الذي يُشك فيه: ما أشكُّ، وذلك خلاف الأمر المراد»[1]، وقد علّق الصفدي على ذلك بقوله: «لأن ما نافية لشكه، وهو يشك، فناقض الواقع»[2]. فإنهم أرادوا الشك في الأمر، ولكنهم اختاروا ما نفى مرادهم.

كما أخطؤوا في تخيرهم للفظ الدال على التباعد والتباين، فقالوا: «بين الأمرين فِرق، بكسر الفاء... والصواب: فَرق، بفتح أوله...» (م٢٧٣)، فكسر الفاء دلّ باللفظ على الطائفة من الشيء كالناس والدواب[3]، أما فتحها فيتجه بدلالته إلى التباعد بين الأمرين.

وكان الزبيدي شديد الإدراك لهذا النوع من الأخطاء، فأتى باللفظ المخطأ فيه في أسلوبه أو سياقه كما جرى على ألسنة العوام؛ ليبرز ما أحدثه اللفظ الخطأ من تغاير دلالي وربما غياب الدلالة عن الأسلوب؛ كما أبان عن دلالة الخطأ، وأردفه بما يجب أن يكون عليه من الصواب؛ ليبرز خطأ اختيارهم، وليقارن القارئ بين الاستعمالين.

ثامناً: الأخطاء الكتابية:

يُعرّف ابن خلدون الكتابة بأنها: «رسوم وأشكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس... وأيضاً فهي تطلع على ما في الضمائر، وتتأدى بها الأغراض»[4]. ومن ثمّ فالأخطاء الكتابية هي التي تصيب اللغة حال تحويلها من صورتها المنطوقة إلى المكتوبة.

---

(١) الزبيدي: «لحن العوام»، م ٢٦٦. وقد وقع خطأ لدى محقق «التهذيب» لابن شهيد، فقال: «ويقولون في الأمر الذي لا يشك فيه...» (م ٤٠٨)، فزيادة (لا) تجعل التركيب صحيح البناء والدلالة ولا خطأ فيه. وقد ورد التركيب في كتب الأخطاء من دون (لا). ينظر: الصفدي: «تصحيح التصحيف»، ص ١٠٩، وابن مكي الصقلي: «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان»، ص ١٨٣.

(٢) الصفدي: «تصحيح التصحيف»، ص ١٠٩.

(٣) ينظر: ابن منظور: «لسان العرب»، ٥/ ٣٣٩٨.

(٤) ابن خلدون: «المقدمة»، ٢/ ١١٩.

ولا تختلف عن دونها؛ لأنها ترجمة للمنطوق، فقد تكتب الكلمة بطريقة غير صحيحة؛ بزيادة أو حذف أو إبدال، فتفسد الدلالة، ولا يبلغ المتكلم مراده، ويصعب الإدراك على المتلقي.

ولهذا فالكتابة الصحيحة لها قيمتها في الأداء اللغوي، و«استقامة الكلام المكتوب هجاءً أدعى إلى فهمه عند القراءة، فضلاً عن أن انتفاء ذلك يقلل من قيمة المكتوب، بل قد يُذهب المعنى ويغيره وينقصه قدره»[1].

وكان الزبيدي مدركاً لهذا النوع من الأخطاء[2]، وردّه إلى أن خاصة الناس اتبعوا العوام في أخطائهم، وسرت إلى شعر الشعراء والكُتاب وعِلية القوم في رسائلهم[3].

ولم تبلغ الأخطاء الكتابية عند العوام مبلغ الشفاهية شيوعاً وتكراراً، وعلة هذا: أن الكلام المكتوب قد يعود إليه الكاتب بين الحين والآخر للتنقيح والمراجعة، وتفادي الأخطاء وتصويبها إنْ وقعت، فضلاً عن أن الزبيدي توجه في جمع مادته إلى المسموع؛ إيماناً منه بأن الأخطاء تؤخذ مشافهة من الأفواه، ومما يلقى على الأسماع، ولا تُستخرج من بطون الكتب والآثار.

ومنها: أن العوام أولعوا في حديثهم بإقحام الياء وزيادتها، فقالوا: طيراز، وإيكاف، وطيحال، وثيمار، ثم انتقل الأمر إلى الكُتّاب، فرأى الزبيدي لبعض متقدمي الكتاب (إيكاف) (م١٤٠)، والصواب في هذا كله ترك الياء.

وكذا نطقوا بكلمة (أي) في النداء بتشديد الياء، حتى ورد عند بعض شعرائهم:

مِتُّ قبلَ المماتِ أيُّ بناتي

(١) د. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية»، ص ٦٩.
(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م٢٣، ١٧٦، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦.
(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٥١.

والصواب: (أَيْ) بالتخفيف (م ١٧)، والصحيح ما قال به الزبيدي من فتح الهمزة وتسكين الياء[١]، أما (أيّ) المشددة، فهي «أربعة أقسام: تكون استفهاماً، وجزاءً، وموصولة، وموصوفة»[٢].

إذا تأملنا توصيف الزبيدي لأخطاء العوام فسندرك أنه وصفها وصفاً دقيقاً، وأحال كلًّا منها إلى قسمه العام، ابتداءً من الأخطاء الصوتية حتى الكتابية، واستعمل مصطلحات تدل على نوع الخطأ، كما في الأخطاء الصوتية والنحوية والدلالية والكلية والكتابية، وما لم يستعمل فيه المصطلحات أبان من خلال توصيفه للخطأ عن القسم الذي يدخل تحته؛ كما في الأخطاء الجزئية والأسلوبية، فضلاً عن أن توصيفه كشف عن كفاءته اللغوية، وتمكنه من اللغة ونظامها.

وهذا التوصيف في الدراسات الحديثة نحا منحى التخصيص، فأغلبها يتناول بالدرس والتوصيف مستوى واحداً من المستويات التي تقع فيها الأخطاء، فنجد دراسات في الأخطاء الصوتية، أو الصرفية، أو التركيبية، أو الكتابية... وقليل منها اتخذ سمة العموم في دراسة الأخطاء بأنواعها المختلفة، والدراسات جميعها لا تتباين في توصيف الأخطاء، ولم تفارق توصيف العلماء العرب للمستويات اللغوية، واعتمدت على المصادر العربية لتقابل مواضع الأخطاء بها.

خامساً: أسباب الأخطاء وتفسيرها:

بيان أسباب الأخطاء وتفسيرها مرحلة تعقب تحديدها وتوصيفها، وفي هذه المرحلة يجيب الباحث أو الجامع عن السؤال: لمَ تقع الأخطاء؟ وما أسباب حدوثها؟

وهي أسباب مختلفة، منها اللغوي الذي يعود إلى طبيعة اللغة ونظامها وقوانينها، وغير اللغوي الذي يُرد إلى ابن اللغة (العينة) من حيث ثقافته ودرجة معرفته بنظام لغته وقدرته على تطبيقه له، فضلاً عن عوامل نفسية واجتماعية تؤثر عليه.

(١) ينظر: أبو حيان: «ارتشاف الضرب»، ص ٢١٧٩، وابن يعيش: «شرح المفصل»، ٢/ ٤٢٦.
(٢) ابن يعيش: «شرح المفصل»، ٢/ ٤٢٦.

وتختلف هذه الأسباب من لغة إلى أخرى، ومن عينة إلى أخرى؛ فليست هناك كلمة جامعة ونهائية تفسر أسباب حدوثها، فهذا الأمر «ما يزال فرضيّاً بدرجة كبيرة»[1]، و«ليست هناك كلمة جامعة على معايير التفسير؛ إذ كلها موضع نقاش»[2].

وبالتمعن في تفسير الزبيدي لأخطاء العوام، ندرك أنه أشار إلى الأسباب التي قال بها أصحاب الدراسات الحديثة[3]، وردوها إلى أسباب لغوية، وغير لغوية.

أولاً: الأسباب اللغوية:

أ- التقارب الصوتي والشكلي لأصوات العربية وحروفها:

أدرك الزبيدي دور التقارب الصوتي في وقوع الأخطاء[4]، وصرح بأن قرب المخرج يسهّل الوقوع في الخطأ، فالعوام تقول: «اشترّت الماشية... والصواب: اجترّت». ويبرز الزبيدي سبب الخطأ، فقال: «والأمر فيه سهل؛ لقرب المخرج» (م١٠). فقرب مخرج الشين والجيم[5] -كما ذكر الزبيدي- سهّل الإبدال بينهما، وهو ما عده خطأً، على الرغم من أن الإبدال بينهما وقع في لهجة تميم[6].

(١) كوردر: «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، ص١٤٦.

(٢) د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٣.

(٣) حول أسباب وقوع الأخطاء عند المحدثين، ينظر: د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٦، ٥٧، وجاك ريتشاردز: «اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي»، ص ١٢١ وما بعدها، ود. رضا الطيب الكشو: «توظيف اللسانيات في تعليم اللغات»، ص ٢٠٨.
78-77. Second Language Learning Errors, PHanna Y. Touchie:

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٦، ٦٤، ٧٣، ١٤٧، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٤٦، ٣٣٠، ٣٣٣.

(٥) الشين والجيم من الأصوات الغارية، فالأول صوت رخو (احتكاكي)، مهموس، مرقق. أما الجيم فصوت مزدوج يجمع بين الشدة والرخاوة، ويترتب على خروج الهواء احتكاك يشبه الاحتكاك الذي نسمع صوته مع الشين المجهورة المعطشة (چ). ينظر: د. إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية»، ص٧١، ٧٠، ود. رمضان عبدالتواب، «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي»، ص ٥٠، ٥١.

(٦) ورد عن تميم قولها: «(أشاءَهُ) لغة في (أَجاءَهُ)؛ أي: ألجأه... وتقول: شرٌّ ما يُشِيئُكَ إلى محَّةٍ عُرقوبٍ، بمعنى: يُجِيئُك». الجوهري: «الصحاح»، ١/ ٥٩، والزبيدي: «تاج العروس»، ١/ ٣٠٢.

وأرجع الزبيدي بعض أخطاء العوام إلى تشابه بعض أشكال الحروف العربية ورسمها المتقارب، مما أدى إلى الخلط بين بعضها حال الكتابة والنطق، فنطقوا التاء ثاءً، فـ«يقولون: في لسانه رَثَّة... والصواب: رُتَّة[1]» (م١١٦). ومن سبيله إعجام بعض الحروف وعدم إعجام بعضها[2]؛ كقولهم: «بالدابة جَرَد، بالدال غير معجمة[3]... والصواب: جرذ بالذال المعجمة[4]» (م٦١).

وقد تنبه العلماء إلى أن تشابه الرسم بين حروف العربية سبب لحدوث الأخطاء؛ لذا وجه الأصفهاني نقداً لمبدعها أو راسمها الأول، فيرى أن «الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى؛ حتى يؤمن عليه التبديل. وقال أرسطوطاليس: كل كتابة تتشابه صور حروفها فهي على شرف تولد السهو والغلط والخطأ فيها»[5].

وهذا التفسير عند الزبيدي تلتقي معه الدراسات الحديثة الراصدة للأخطاء اللغوية عند أبناء اللغة؛ إذ أبانت عن أسباب الأخطاء الصوتية، وكان من أبرزها الخلط بين صفات الأصوات وسماتها؛ كتفخيم المرقق، وترقيق المفخم، وهمس المجهور، وجهر المهموس، وكذا الخلط بين المعجم وغير المعجم، أو بين الحروف المتشابهة في القراءة والكتابة[6].

(١) «الرُّتة: عجلة في الكلام، وقلة إبانة. وقيل: هو أن يقلب اللام ياء». ابن سيده: «المحكم»، ٩/ ٤٦٢. الزمخشري: أساس البلاغة، ١/ ٣٣٥.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٦٢، ٩٢، ١٠٧، ١٦٩، ٢٠٩.

(٣) الجرد: «فضاء لا نبات فيه، اسم للفضاء، فإذا نعتّ به قلت: أرض جرداء...». الخليل بن أحمد: «العين»، ١/ ٢٢٨، والجوهري: «الصحاح»، ٢/ ٤٥٥، والزبيدي: «تاج العروس»، ٧/ ٤٨٧.

(٤) «الجَرَذُ: داء يأخذ في قوائم الدَّواب». الخليل بن أحمد: «العين»، ١/ ٢٢٩، وابن دريد: «الجمهرة»، ١/ ٤٥٣.

(٥) الأصفهاني: «التنبيه على حدوث التصحيف»، ص ٢٧.

(٦) ينظر: د. أحمد عبده عوض: «تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية»، ص ٨٢ وما بعدها. د. حسنة عبدالحكيم الزهار: تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة، ص ١٠٠ وما بعدها.

ب- الازدواجية اللغوية:

من الأمور اليقينية أن اللغة على اتصال بلهجاتها، وتمثل معايشة اللهجات للغة المعيارية الفصحي صورةً من صور الازدواجية اللغوية التي تُحدث اضطراباً عند مستخدمي الفصحى. ويُعنى بالازدواجية Diglossia أنها «حالة تُستخدم فيها لغتان، أو نوعان من اللغة نفسها، داخل المجتمع، ومن قِبل المتكلمين أنفسهم، نوع أعلى، ونوع أدنى»[1]. ويمثل الشكل الأعلى اللغة المعيارية، أما الأدنى فتمثلها اللهجات[2].

ويعرّفها شارلز فيرجسون بقوله: «إنها حالة لغوية مستقرة نسبيّاً، تتمثل في وجود لهجات محكية إلى جانب مستوى رفيع، ونمط منطقي عالٍ، تنحرف عنه بدرجات ومقادير»[3]. فيجري صراع بين الفصحى ولهجاتها، فيصيب الفصحى- خاصة اللغة الشفاهية أو الحوارية- بعض من الانحرافات اللغوية، فتنحرف عن بعض الأصول اللغوية، بينما تبقى لغة الكتابة- لدرجة كبيرة - بمعزل عنها.

ووسط هذا الصراع والتباين بين الفصحى ولهجاتها، ظهر فريق من اللغويين العرب لم يأخذوا باللهجات، وعدوها صورة من صور الانحراف اللغوي، وهذا ما دفعهم إلى الأخذ بالنمط اللغوي الأعلى والأرفع (الفصحى)، وهؤلاء -والزبيدي منهم- عُرفوا بالمعياريين الذين «ينهجون المنهج المعياري الذي يعنى بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائماً وأبداً، فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ»[4].

(1) www. En.oxforddictionaries.com

(٢) د. إبراهيم صالح الفلاي: «ازدواجية اللغة.. النظرية والتطبيق»، ص٦٢.

(3) C.A. Ferguson: Diglossia. In: www. Mapageweb. umontreeal.ca -Fergusons (1959)Concept of Diglossia.In: www.ello. uos.de

(٤) د. كمال بشر: «دراسات في علم اللغة»، ص ٢٥٥، ود. إبراهيم صالح الفلاي: «ازدواجية اللغة»، ص ٣١.

وقد أوعز الزبيدي بعض أخطاء العوام إلى استعمالهم بعض لهجات العرب؛ إذ عدها نمطاً أدنى يخالف الفصحى، فردّ في بعض المواضع قولهم وإن وافق استخدامُهم إحدى اللهجات المسموعة.

ومن سبيله[1] أن العوام تقول لواحدة الكُلى: كُلوة... والصواب: كُلية. وردّ الزبيدي لهجة أهل اليمن إذ قالوا: كُلوة بالضم[2] (م١٤٨)، ولا يأخذ بلهجة أسد في تأنيث (سكران: سكرانة)[3]، وهو ما قالت به العوام، ويصف لهجة أسد في هذا الموضع بأنها ضعيفة ورديئة (م٣١٥).

هكذا اتخذ الزبيدي- في كثير من المواضع- من الازدواجية اللغوية واستعمال العوام للجانب الأدنى فيها (اللهجات) سبيلاً لتفسير أخطائهم وبيان سببها، والتزم جانب اللغة المعيارية، ولم يتوسع في الأخذ باللهجات، فرفض بعضها، وضعّف بعضها، حتى وإنْ وافقها العوام، فهو يختار أفصح ما وعت العربية من صيغ ومفردات، ولو خالف اختياره ما جاء عن أقوام يُعتد بلغتهم، وأخذت عنهم اللغة، مثل: قبيلة أسد؛ لذا كانت هناك ألفاظ خطأها الزبيدي وصححها غيره كابن هشام اللخمي بسبب تشدده؛ مما يجعل الزبيدي في جانب المتشددين الذين لا يأخذون إلا بما أجمع العلماء على فصاحته؛ كالأصمعي[4]، وابن السكيت[5].

---

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣٧، ٤٣، ١٦٣، ٢٢٨، ٢٤٧، ٣٤٤.

(٢) ينظر: الجوهري: «الصحاح»، ٦/ ٢٤٧٥، وابن منظور: «لسان العرب»، ٥/ ٣٩٢٥. وقال نشوان الحميري: «الكُلوة: لغة أهل اليمن في الكُلية». «شمس العلوم»، ص ٥٨٧٦.

(٣) ابن قتيبة: «أدب الكاتب»، ص٦٢١، وابن السكيت: «إصلاح المنطق»، ص ٣٥٨، وابن منظور: السابق، ٣/ ٢٠٤٧، والسيوطي: «المزهر»، ٢/ ٢١٧.

(٤) فقد رُوي عن الأصمعي أنه كان «لا يفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء، ويقف عما ينفردون عنه، ولا يجيز إلا أفصحَ اللغات، ويلح في دفع ما سواه». السيوطي: السابق، ٢/ ٤٠٤، وينظر: ١/ ٢٣٣.

(٥) قدّم ابن السكيت الأفصح على ما سواه في مواطن كثيرة في كتابه «إصلاح المنطق»، ورفض الأخذ ببعض لهجات العرب. ينظر: «إصلاح المنطق»، ص ١٤٥، ١٦٢، ١٧٤، ٢٨١، ٢٩٠، ٣٣١، ٣٤٢.

ج- التداخل اللغوي بين العربية وغيرها من اللغات الأخرى:

أصبح من البدهي القول بأن أيّ لغة لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن غيرها من اللغات، بل تتداخل وتتحاور، وتخضع جميعها لقانون التأثير والتأثر، ولم تكن العربية بدعاً من اللغات، فقد اختلطت بغيرها من لغات الأمم المجاورة، وأعطت وأخذت في العصور المختلفة.

ويُجمع علماء العربية على أنّ اختلاطَ العرب بغيرهم من الأمم والأجناس عامل رئيس في وقوع الأخطاء في العربية؛ فقد كان اللسان العربي في الجاهلية وصدر الإسلام صافياً فصيحاً لم يخالط غيره، حتى إذا ما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وشمل سلطانها الأمم المجاورة، امتزج اللسان العربي بغيره من الألسن، ووقع الخطأ[1].

وأشار الزبيدي إلى هذا السبب في مقدمته، بقوله: «ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها تبرع في نطقها بالسجية، وتتكلم على السليقة، حتى فُتحت المدائن، ومُصرت الأمصار، ودُونت الدواوين، فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدينَ أخلاط الأمم، وسواقط البلدان؛ فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوام... ثم فشا اللحن وكثر بعد اختلاط الناس وكثرتهم، ونشوء الذرية على ما فسد من لفظهم»[2].

وقد اقترضت العربية كثيراً من الألفاظ ودمجتها فيها، إلا أن هذا الدمج أفضى في بعض الأحيان إلى «شطط وإفاضة وإرباك في الروح العام للقواعد

(١) ذكر ابن خلدون أن العرب لما: «خالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين من العجم، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما أُلقي إليها مما يغايرها؛ لجنوحها إليه باعتياد السمع». ابن خلدون: «مقدمة ابن خلدون»، ٢/ ٣٦٨.

(٢) ابن شهيد: «التهذيب»، ص ٤٨.

العربية، بل ربما أدخلت بعضها في التناقض أو أخرجتها عن الاطراد»[1]، خاصة أن من الألفاظ المعرّبة ما لم يجر على أوزان العربية وصيغها، فما كان من العرب إلا أدخلوا عليها تغييرات حتى تلحق بأوزانها، ولكن العوام لم يحسنوا استخدام بعض الألفاظ المعرّبة، فحرفوا بعضها، وخرجوا بها عن أبنيتها الصوتية والصرفية التي استقرت عليها في الاستعمال عند العرب، مما عدّه الزبيدي خطأً، وراح يفسر أخطاء العوام في ضوء هذه المخالفة.

فالزبيدي يخطّئهم في قولهم: «فَرَنْد السيف... والصواب: فِرِند، بكسر الفاء والراء[2]... وهي لغة أعجمية[3]» (م٢٧١). والعلة في التخطئة: أن النظام الصرفي للعربية لا يحوي -كما ذكر الزبيدي- اسماً ولا صفة على صيغتي (فَعَنْل، فِعِنْل)[4] غير مضاعف؛ لذا آثر الزبيدي استخدام اللفظ على صورته المعربة، والتي لم تلحق بوزن من الأوزان العربية.

وفي (م٢٨٢) يقولون للميزان العظيم: قَلَسْطُون، والصواب كما يرى الزبيدي: قرسطون، وهي شامية[5] أو يونانية. (Kharistiyon)[6] وعلل الزبيدي الخطأ هنا أن الوزن (فَعَلول) لم يرد عليه إلا كلمة واحدة تُقال للرجل الطويل:

(١) د. مسعود بوبو: «أثر الدخيل على العربية الفصحي في عصور الاحتجاج»، ص ٦٨.

(٢) «فرند السيف: جوهره وماؤه الذي يجري فيه، وطرائقه». الجواليقي: «المعرب»، ص٢٩١، وابن منظور: «لسان العرب»، ٥/ ٣٤٠٥.

(٣) ينظر: الجواليقي: السابق، ص٢٩١، والجوهري: «الصحاح»، ٢/ ٥١٩، والزبيدي: «تاج العروس»، ٨/ ٤٩٣.

(٤) قال ابن جني: «ليس في الكلام فَعَنْل». «الخصائص»، ٣/ ١١٣.

(٥) الخليل بن أحمد: «معجم العين»، ٣/ ٣٨٩، وأبو علي القالي: «البارع في اللغة»، ص٥٥٤. وقال ابن منظور: (القرصطون) «لسان العرب»، ٥/ ٣٥٨٨.

(٦) د. محمد بهجة الأثري: «الألفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة عليها» (القرسطون أو القارسطون).

www. Alukah. net

سَمَرْطل وسَمَرْطول[1]، إلا أن العوام أرادوا إجراء المعرب على هذا الوزن، ولكن النظام الصرفي يرفض القياس على النادر أو المحفوظ.

وإذا تأملنا هذا العنصر فسنجد أن مصدر الأخطاء اللغوية مرجعه للاختلاف بين نظامي اللغتين: اللغة الأم (العربية)، واللغة المستهدَفة (المعرّبة)، وأنّ هذا التباين أحد أسباب وقوع الأخطاء عند اكتساب لغة أخرى أو تعلمها أو استحضار بعض ألفاظها، وهنا يجد المتعلمُ نفسَه أمام طريقين: إما استخدام المُستهدَف من دون تغيير، وإما تطويعه لنظام لغته الأم.

وفي حال التطويع تظهر الأخطاء اللغوية، حسب خبرة المتعلم ومعرفته بقواعد لغته وأصولها. وهذه الحالة من التباين- حال التطويع- من مرتكزات تفسير الأخطاء في نظرية تحليل الأخطاء وبيان أسبابها أو مصادرها؛ إذ تذهب النظرية والدراسات الحديثة إلى أن المتعلم للغة أخرى يحاول أن ينقل بنية لغته الأم إلى اللغة المستهدف تعلمها أو اكتسابها، وهذا ما يعرف بالنقل (Terfrance) أو التدخل اللغوي (Interfrance)، فينتج عن ذلك الوقوع في الخطأ[2].

ثانياً: الأسباب غير اللغوية:

لعلنا ندرك أن أسباب الأخطاء السابقة لغوية، تعود إلى طبيعة اللغة وشكلها ونظامها، ولكن يجب ألا نغفل عن أسباب أخرى ليست لغوية محضة تتعلق بوظيفة اللغة والسلوك اللغوي لدى المتكلم، وتتصل بالجوانب المعرفية والانفعالية والاجتماعية، فليس لنا أن نرد الأخطاء اللغوية إلى مصدر واحد يتعلق

(١) ينظر: ابن جني: «الخصائص»، ٣/ ٢٠٧، وابن سيده: «المحكم»، ٨/ ٦٥٥، وابن عصفور: «الممتع»، ص ١١٣، ١١٤.

(٢) ينظر: كوردر: «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، ص ١٤٦. هـ، ودوجلاس براون: «أسس تعلم اللغة وتعلمها»، ص ٢١٤، ود. نايف خرما، ود. علي حجاج: «اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها»، ص ٩٦، ود. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٥.

بنظام اللغة الأم، أو النقل السلبي من لغة أخرى، بل للأخطاء منابع ومصادر متنوعة، قد تكون «أخطاء مرحلية نابعة من تدخل اللغة الأم، أو أخطاء نابعة من داخل اللغة الهدف، أو من السياق الاجتماعي اللغوي للاتصال، أو من الإستراتيجيات النفسية اللغوية أو المعرفية، أو من التغيرات الوجدانية التي لا نهاية لها»[1]. وهذا التنوع في مصادر الأخطاء مما يميز نظرية تحليل الأخطاء.

ولم يغفل الزبيدي عن بعض الأسباب غير اللغوية وأثرها في وقوع الأخطاء، وهي أسباب أو مصادر لا علاقة لها بنظام العربية وقواعدها، بل ذات علاقة بابن اللغة وما حصّله من معرفة لغوية بلغته وقواعدها، فضلاً عن بعض المصادر النفسية والاجتماعية.

أ- الأسباب النفسية:

أصبح من المسلّم به أن علم اللغة تداخلت معه علوم مختلفة تشاركه التحليل اللغوي؛ كعلم النفس، وظهر ما يعرف بعلم اللغة النفسي، أو علم النفس اللغوي، وأضحى من العسير فهم الكلام بمنأى عن أبعاده النفسية.

وبسبب العلاقة الوطيدة بين اللغة الإنسانية والنفس البشرية فـ«لا يطلق على الكلام لغة إلا إذا أدى وظيفة نفسية قائمة على التحليل والتصور وردود الأفعال؛ كما أن اللغة لا يمكن دراستها بمعزل عن العوامل النفسية والعقلية والاجتماعية، مثلما أنه لا تُغفل الجوانب الشكلية من اللغة»[2]. وفي إطار هذه العلاقة ذهب الباحثون إلى وضع تعريفات مختلفة لعلم اللغة النفسي[3]، ولكنها تلتقي في أنه: «علم يهتم بدراسة السلوك اللغوي للإنسان، والعمليات النفسية

(١) دوجلاس براون: السابق، ص ٢٠٥، ود. نايف خرما، ود. علي حجاج: السابق، ص ١٠٠.
(٢) د. عبدالعزيز إبراهيم العصيلي: «علم اللغة النفسي»، ص ٣٣.
(٣) ينظر: د. جلال شمس الدين: «علم اللغة النفسي.. مناهجه ونظرياته وقضاياه»، ١/ ٨: ١٠، ود. عبدالعزيز إبراهيم العصيلي: السابق، ص٢٦، ٢٧.

العقلية المعرفية التي تحدث في أثناء فهم اللغة واستعمالها، التي بها يكتسب الإنسان لغته»[1].

ومن الجوانب التي يُعنى بها علم اللغة النفسي ما يُعرف **بالعادات اللغوية في الأداء أو تعلم اللغة**؛ حيث تتكرر الاستجابة بتكرار المثير أو الموقف نفسه، والتفسير الملائم لهذه الظاهرة: «أن الشخص قد اعتاد واكتسب الاستجابة لهذا الموقف بهذا السلوك أو ذاك»[2]. وتستوي العادات في المجال اللغوي مع غيره من المجالات؛ إذ يلتزم المتكلم أو المتلقي باستجابة أو رد فعل ثابت أمام بعض المثيرات اللغوية.

وهذه الاستجابة اللغوية تقع على شكلين: إما أن تكون إيجابية، صحيحة، تتوافق مع المثير، وإما سلبية، تصاحبها الأخطاء، وقد تتحول السلبية منها إلى الولع بالاستجابة وشغفها، وتأخذ صفة التكرار والعادة. وهذا الأمر رصده الزبيدي في أخطاء، وعبّر عنه بعبارات صريحة؛ كقوله في وصف بعض أخطائهم: «وقد أولع بالخطأ في هذا... وغرّ ذلك جماعة» (م ٣٥٣).

ومما يوصف بالعادة اللغوية الخاطئة عند العوام: زيادة بعض الحروف[3] أو حذفها؛ كقولهم: «الطيراز، والتيلاد، والثيمار، والطيحال، وقد أولعت العامة بإقحام الياء» (م١٤٠). بل إن أحد العلماء نازع الزبيدي في صحة إقحام الياء، ولزوم زيادتها كلما تكرر المثير أو الموقف الداعي لذكر هذه الكلمات وما ماثلها.

كما كانت استجابتهم خاطئة- كما زعم الزبيدي- إزاء موقف يذكر فيه بعض الأعلام، مثل: الأخفش والأخطل والأعشى، فيحذفون (أل)، وقد أولعت العامة بذلك، وكثير من الخاصة (م٢٠).

(١) د. عبدالعزيز إبراهيم العصيلي: السابق، ص ٢٧.

(٢) د. أحمد الفائق: «مدخل إلى علم النفس»، ص ١٥٢، ود. جلال شمس الدين: «علم اللغة النفسي»، ١/ ١٢٥.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣٧، ٣٩، ٥٤، ٢٥٢.

ومن المصادر النفسية المسببة لأخطاء العوام: ما يُعرف بـ «**الحذلقة أو المبالغة في التفصُّح، والتقعر في الكلام**»، وهي مصطلحات «للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد على محاكاة اللغة الأدبية ممن لا يجيدها»[1]. إذ يسعى المتكلم- مدفوعاً برغبته وولعه في المبالغة والتفاخر بفصاحته- إلى الغلو في بيان صحيح اللغة ومراعاة الصحة، لكنه غالباً ما يقع في الخطأ، وينحرف عن الصواب.

وهذه الظاهرة يسميها فندريس: الإسراف والمبالغة في المدنية، والغلو في مراعاة الصحة، ويعني بها: «المبالغة التي يؤدي إليها ولع صحة الكلام عند مَن يفخر بجمال العبارة»[2].

ويؤكد البحث أن الزبيدي سبق إلى هذه الظاهرة وأثرها في وقوع الأخطاء، بل إنه استخدم مصطلح (المتفصِّح) للدلالة على مَن يبالغ في الفصاحة ويغلو فيها، ظنّاً منه بخطأ المتروك وصواب ما يستعمله وفصاحته، لكنه يسقط في الخطأ.

فالعوام تقول: «في لسانه رَثّة، والمتفصحون يقولون: رَتة بالتاء... والصواب: رُتة» (م٥١)، ويقولون «لما سقط من الخبز خاصة: فِتاتة. والمتفصح منهم يقول: فَتاتة... والصواب: فُتاتة» (م٢٦٢)، والصواب في الموضعين: ما ذهب إليه الزبيدي.

ومن الأسباب النفسية التي تسبب الأخطاء اللغوية: **ضعف الكفاءة أو القدرة اللغوية والمعرفية**: إذ يشير المحدثون إلى أن اكتساب اللغة وتعلمها -سواء أكانت اللغة الأم أم الثانية- هو أبرز مجالات علم اللغة النفسي وأبرزها، وهو

(١) د. رمضان عبدالتواب: «التطور اللغوي.. مظاهره وعلله وقوانينه»، ص١١٥، ود. حسنة عبدالحكيم عبدالله الزهار: «تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة»، ص١٠٠.

(٢) فندريس: اللغة، ص ٨٠. د. رمضان عبدالتواب: التطور اللغوي، ص ١١٦.
ويضرب فندريس مثالاً لفلاح إيطالي أراد أن يتحدث لاتينية روما، فأخذ يتقعر في الكلام، وأسرف في المدنية، والمبالغة، فأصاب كلامه خطأ كبير.

«الميدان الذي تتضح فيه العلاقة الحقيقية بين علم اللغة وعلم النفس، حتى يُخيل للقارئ أن علم اللغة النفسي هو اكتساب اللغة وحسب»[1].

فإذا ما اكتسب الإنسان لغته وتعلّم نظامها وقواعدها، فقد تكوّنت لديه الكفاءة أو القدرة اللغوية على تطبيق القواعد في أدائه، وأصبح باستطاعته التمييز بين الخطأ والصواب، فالكفاءة هي: «معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي تقود عملية التكلم بها»[2].

وتتجسد هذه الكفاءة وتنعكس في صورة الأداء الكلامي، أو السلوك اللغوي للإنسان الذي تتحقق فيه الصحة إن وافق نظام اللغة، أما إذا انحرف عنه فيكون خطأ. ومراعاة الصحة والخطأ في الأداء لا تتعلق باللغة ذاتها، بل بأسباب غير لغوية (نفسية) وثيقة الصلة باكتسابها وتعلمها، فالأداء: «يشتمل- عامة- على عدد من المظاهر الخاصة، والتي لا ترتبط بالتنظيم اللغوي، والتي تُعزى إلى عوامل بالغة التشابك، وخارجة عن إطار اللغة»[3].

ويذهب محللو الأخطاء المحدثون إلى أن ضعف القدرة اللغوية أو قلة الخبرة والتجربة باللغة مرده إلى: «المبالغة في التعميم، والجهل بقيود القاعدة، والتطبيق الناقص للقاعدة، والافتراضات الخاطئة»[4]. وهي أسباب نفسية رصدها الزبيدي.

١- **التعميم**: حيث يأتي المتكلم بقاعدة صحيحة قد خبرها فينقلها ويطبقها على بنية لا تتفق والقاعدة، فالتعميم هو: «استعمال الإستراتيجيات السابقة في

(١) د. عبدالعزيز إبراهيم العصيلي: «علم اللغة النفسي»، ص ٢١٧.

(٢) د. ميشال زكريا: «الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية»، ص ٣٢. ويعرّف تشومسكي الكفاءة أو الكفاية بأنها: «قدرة المتكلم – المستمع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني، في تناسق وثيق مع قواعد لغته». د. ميشال زكريا: السابق، ص٣٢.

(٣) د. ميشال زكريا: السابق، ص ٣٣.

(٤) جاك ريتشاردز: «تحليل الأخطاء.. اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي»، ص١٢١.

مواقف جديدة»[1]. ويلجأ المتكلم إلى التعميم «لتخفيف العبء عن نفسه... فيوفر بذلك مجهوداً كبيراً»[2].

ومن مظاهر ميل العوام إلى التعميم[3]: أنهم جمعوا علامات التأنيث في علامة واحدة وهي تاء التأنيث، واستغنوا بها- في أغلب كلامهم- عن الألفين المقصورة والممدودة، فقالوا: حَلوة، وحُبارة، ودَفْلة، ومينة، ونَفِسة، وسكرانة، والصواب فيها كما ذكر الزبيدي: حلواء، وحُبارى، ودِفْلى، ومينا وميناء، ونفساء، وسَكرى (م ٧٠، ٧٦، ١٠١، ١٧٣، ٢٣٢، ٣١٥).

ومن مظاهره: أنهم لما نطقوا ميم اسم المكان مفتوحة، وهو نطق صحيح، في «مَنكَب، ومَنتقة» (م٢٠٣، ٢١٩)[4]، عمموا فتحها على ميم صيغتي اسم الآلة (مِفْعَل، ومِفْعَلة)، وحقها الكسر، وهذا مطرد في كلامهم؛ كقولهم: مَقْود، ومَنجم، ومَقنع ومَقنعة، ومَزدغة، ومَخدة، ومَطرد (م١٧٥، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠).

هكذا فالعوام -كما ألمح البحث آنفاً- يميلون غالباً إلى التعميم، فلا ينظرون في دقيق الفوارق اللغوية، ولا يحرصون على الدقة في التعبير، ويؤثرون الاقتصاد في بذل الجهد، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة حديثة في أن التعميم يرتبط «بظاهرة تجنب الحشو، وقد يحدث ذلك مثلاً مع العناصر المتناظرة في نحو اللغة»[5].

٢- الجهل بأصول اللغة وقواعدها:

إذا كان التعميم يوحي بمعرفة العوام للقاعدة اللغوية، ولكنهم يخطئون بتعميمها على ما لا يتوافق معها، فإن الجهل هنا يتمثل في عدم معرفة العوام

(١) جاك ريتشاردز: السابق: الصفحة نفسها.

(٢) جاك ريتشاردز: السابق، الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١١٧، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٢، ٢٣٧، ٤١٧، ٤٢٩.

(٤) والصواب: مَنكِب، ومنطقة.

(٥) جاك ريتشاردز: «تحليل الأخطاء.. اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي»، ص ١٢٢.

للأصول اللغوية؛ فيبنون كلامهم خلافاً للقواعد اللغوية، وعلى أصول غير موجودة في اللغة، فيدخلون إليها ما ليس منها، مما يهدد اللغة في أصولها.

فنجد العوام يجمعون المفرد على غير صيغته[1]، فجمعوا (سائس) على: سِوَس، والصواب كما يذهب الزبيدي: سُوّاس، وساسة، فلا نعلم فاعلاً جُمع على فِعَل بكسر أوله[2] (م٣١٧). ويجرون الألفاظ على صيغ لا أصل لها في العربية، فيستحدثون صيغة المبالغة (مُفعال) في قولهم: مُطواع (م١٨٤).

ولا نبالغ في قولنا بأنّ جهل العوام بقواعد اللغة ونظامها السبب الأعظم في وقوع الأخطاء، وكان الزبيدي مدركاً لجهل العوام ببعض القواعد اللغوية، فاستخدم المصطلحات الدالة على أن ما جاؤوا به ليس في كلام العرب.

٣- التوهم اللغوي:

التوهم لغةً يُعنَى به: الظنّ والتخيل والتمثل والتخمين لشيء في الوجود أو لم يكن[3]. كما يُقصد به: الغلط[4].

وفي الاصطلاح: «تفسير تخيّلي يُضطّر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة، والتي لا ريب في صحّتها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسيرها على هذا النظم»[5].

وهذا التعريف أبان عن التوهم المقبول أو الصحيح الذي يستعين به العلماء في تفسير وتعليل الظواهر اللغوية التي جرت على غير المعهود أو المعروف، أو

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨، ٢٥٤، ٢٨٦.

(٢) لأن (فاعل) صحيح اللام يجمع على (فُعَّل) أو (فُعَّال)؛ كقولنا: صائم: صُوّم، وصُوّام. وقائم: قُوَّم، وقُوَّام، وسائس: سُوَّس، وسُوَّاس. ينظر: ابن مالك: «شرح الكافية الشافية»، ٤/ ١٨٤٥.

(٣) ابن منظور: «لسان العرب»، ٦/ ٤٩٣٣.

(٤) ينظر: ابن منظور: السابق، ٦/ ٤٣٩٩, والزبيدي: «تاج العروس»، ٣٤/ ٦٣.

(٥) عبدالله أحمد جاد الكريم، «التوهّم عند النحاة»، ص ٣٠.

صعب ردها إلى القياس. إلا أنّ ثمة نوع آخر من التوهم غير مقبول ومردود، وهو الخطأ أو الغلط أو القياس الخاطئ، فلا يعتد به في التفسير أو التعليل؛ لأنه ينتج بنيات تخالف الأصول اللغوية، «فالتوهم أو القياس الخاطئ عمل ذهني، يُنتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها؛ لأنه قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه»[(١)].

والنوع الأخير هو مناط البحث؛ إذ يتوهم المتكلم صحة كلامه ترجيحاً منه بصحته، وظنّاً أنه يلتزم بالقواعد والأصول اللغوية، فلا نأخذ بتوهمه ولا نعتد بكلامه؛ لثبوت قاعدة أو أصل ينفي توهمه أو يثبته؛ مما يعني أن هذه الظاهرة تتعلق بالمتكلم لا بطبيعة اللغة ونظامها؛ فالمتكلم يعمد إلى إعمال فكره وحدسه؛ لذا فالأخطاء المتعلقة بالتوهم تُرد إلى أسباب نفسية لا لغوية؛ إذ يؤكد الباحثون أنه حالة نفسية أو ذهنية تسيطر على المتكلم[(٢)].

وقد رصد الزبيدي بعض أخطاء العوام المرتبطة بالتوهم[(٣)]؛ كقولهم «للقملة الصغيرة: صِئبانة... والصواب: صُؤابة[(٤)]... وإنما دخل الغلط لقولهم: صئبان، فتوهموا واحدته صِئبانة، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء» (م٢٣٩). فقد توهموا أنّ (صئبان) تفرق التاء بينه وبين مفرده، مثل: تمر، وشجر، ونخل، وهذه التفرقة تكون في الألفاظ الدالة على الأنواع[(٥)].

(١) د. محمد عبدو فلفل: «التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثاً»، ص ١٤١.
(٢) ينظر: د: عبدالعزيز مطر: «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، ص ٣٣٥، ٣٣٦، ود. سيد رزق الطويل: «ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية»، ص٨٩.
(٣) ينظر أيضاً: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨٣، ١٩٢، ٢١١، ٣١٢، ٣٢٢.
(٤) «الصُؤَابَةُ بالهمز: بيضة القملة، والجمع: الصُّؤَابُ والصِّئْبانُ». الجوهري: «الصحاح»، ١/ ١٦٠، ونشوان الحميري: «شمس العلوم»، ٦/ ٣٨٨١، وابن منظور: «لسان العرب»، ٤/ ٢٣٨٣، ود. أحمد مختار عمر: «معجم اللغة العربية المعاصرة»، ٢/ ١٢٥٩.
(٥) المبرد: «المقتضب»، ٢/ ٢٢٤.

وكان الزبيدي مدركاً لهذا التوهم ودوره في وقوع الأخطاء، فاستخدم ألفاظاً صريحة للدلالة عليه، فقال: توهم، وظنّ، وحسب، وهي ألفاظ توحي بالاعتقاد في صحة الشيء وهو خلاف ذلك.

ب- الأسباب الاجتماعية:

يعد علم الاجتماع في العصر الحديث قاسماً مشتركاً في التحليل اللغوي؛ نظراً للعلاقة الوثقى بين اللغة والمجتمع، وهذه العلاقة أفضت إلى نشأة علم اللغة الاجتماعي، وهو في أوجز مفهوم له «أنه دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع»[1]؛ إذ يعنى بدراسة اللغة باعتبارها سلوكاً اجتماعيّاً يمارسه المتكلمون، وهو سلوك يميز بين المجموعات الاجتماعية، ويرسم ملامحها اللغوية من حيث اتفاقها أو اختلافها مع اللغة.

وتمثل دراسة طرق الأداء اللغوي وأوضاعه أبرز المجالات التي يعنى بها علم اللغة الاجتماعي؛ لكون الأداء تعبيراً عن جماعة معينة، ويلزمها أن تخضع لنظام اللغة وقوانينها، فإذا خرجت الجماعة أو أحد أفرادها عن النظام نتيجة جهل أو خطأ و«بأن يخترع لنفسه لغة يتفاهم بها، فإن عمله يصبح ضرباً من ضروب العبث العقيم؛ إذ لن يجد مَن يفهم حديثه، ولن يستطيع إلى نشر مخترعه سبيلاً»[2].

واللغة داخل المجتمع الواحد تتباين لتباين طبقاته وفئاته، بل إننا لنجد لكل فئة- أو ما يعرف في علم اللغة الاجتماعي بالجماعة الكلامية Speech Community[3]- أساليبهم التعبيرية الخاصة، وتسعى كل جماعة إلى استعمال اللغة بما يخدمها وفق خواصها النفسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفكرية؛

(١) هدسون: «علم اللغة الاجتماعي»، ص١٢.

(٢) د. علي عبدالواحد وافي: «اللغة والمجتمع»، ص٦، ود. هادي نهر: «علم اللغة الاجتماعي عند العرب»، ص٢٥، ١٦٧.

(٣) هدسون: «علم اللغة الاجتماعي»، ص ٤٥.

لذا كثيراً ما ينتج تباين دلالات الألفاظ بين الجماعات اللغوية الناطقة باللغة الواحدة، فهذه الخواص «وما إليها من شأنها أن تخرج بالكلمات عن مدلولاتها الأولى، وتوجه معانيها في كل طبقة وفي كل جماعة وجهة مختلفة تختلف عن وجهتها عند غيرها»[1].

ولا ريب أنه لا توجد حدود تفصل بين الفئات المختلفة داخل المجتمع، بل تتداخل اجتماعيّاً ولغويّاً، وتتسرب أساليبهم اللغوية فيما بينهم، وتشغف بعضها بأسلوب بعض، وتحاكيها فيها، حتى وإن غاب عنها دلالة الأسلوب.

وكانت هذه المحاكاة للغة طائفة أو فئة مجتمعية من أسباب أخطاء العوام، فقد أشار الزبيدي إلى استحضارهم بعض أساليب أهل المنطق والكلام من دون إدراك لماهيتها؛ لأن أهل المنطق والفلسفة يستخدمون اللغة استخداماً خاصّاً يحمل الرمزية والتعقيد، مما يُعيق فهمها وإدراكها عند غيرهم، وهذا دفع الزبيدي إلى تخطئة العوام الذين استحضروا قول أهل المنطق[2]: «هو الله الأزلي قبل خلقه، ولم يزل واحداً في أزليته، وكان هذا في الأزل». فقولهم هذا كله خطأ كما ذكر «ولا أصل له في كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يزل عالماً». وهو خطأ أحدثه «أهل الكلام والمدعون لحدود المنطق، حتى غرّ ذلك جماعة من الخطباء، فأدخلوه في خطبهم» (م٣٥٣).

فهذا النموذج يبرز التفاوت في التعبير عن دلالة دوام الله تعالى وقِدمه، وأنه عزّ وجلّ لا بدء له، فتوصل إليها أهل الكلام بوضع كلمة (أزل) في سياقات وصور مختلفة تتلاءم مع فكرهم وثقافتهم، في حين استعمل الزبيدي وعلماء اللغة أسلوباً أيسر وأجلى، فقال: لم يزل عالماً؛ إذ يرى أن قولهم: (أزلي، وأزليته، وأزل) لا أصل له في التصريف والاشتقاق، أو أنه غير عربي- وهذا خلاف ما

(١) د. علي عبدالواحد وافي: «اللغة والمجتمع»، ص١٦، ١٧.
(٢) ينظر أيضاً: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٣٨٧.

يـراه كثـير مـن العلـماء- ومـن ثـمّ فقـد وضعـوا الـكلام في غـير موضعـه، ولكـن الخطبـاء حاكوهـم في قولهـم؛ ممـا يبرهـن عـلى تشـابك الجماعـات والفئـات المجتمعيـة لغويّـاً وتداخلهـا.

كـما أرجـع الزبيـدي الأخطـاء لعامـل اجتماعـي آخـر مـن خـلال **اتبـاع العـوام لَمـن أخطـأ ممـن سـبقوهم**، فانتقـل الخطـأ مـن جيـل إلى آخـر، وورث الأبنـاء أخطـاء الآبـاء، فكثـيراً مـا «اسـتخدم الكبـار في جيـل مـا بعـض المفـردات في غـير مـا وضعـت لـه»[1]. وربـما يصيـب المسـتويات اللغويـة المختلفـة. وإلى هـذا أشـار الزبيـدي بقولـه: «ثـم فشـا اللحـن وكثـر بعـد اختـلاط النـاس وكثرتهـم، ونشـوء الذريـة عـلى مـا فسـد مـن لفظهـم»[2].

فالعـوام يقولـون «لجمـع القَريـة: قَرَايـا. قـال أبـو بكـر: والصـواب: قُـرى وقَرْيـات، وكأنهـم تابعـوا في الجمـع مَـن شـدد القريـة، وذلـك خطـأ» (م٢٩١)، فثمّـة مَـن أخطـأ في تشـديد اليـاء في (قريـة)، ونشـأت ذريتهـم عـلى هـذا الخطـأ، وورثـوه عنهـم، وجـاؤوا بالجمـع (قرايـا)، ووضعـوا اللفـظ في غـير موضعـه؛ لأن الزبيـدي قصـد باللفـظ الدلالـة عـلى المِـصر الجامـع[3].

سادساً: تصويب الأخطاء:

وهـي المرحلـة الأخـيرة مـن مراحـل تحليـل الأخطـاء، وتتجـه المراحـل جميعهـا لتتبلـور فيهـا؛ إذ يسـعى جامعـو الأخطـاء ومحللوهـا إلى هـدف يتخطـى جمعهـا، وتصنيفهـا، وبيـان أسـباب الأخطـاء إلى هـدف أبعـد مـن هـذا، وهـو التصويـب،

(١) د. علي عبدالواحد وافي: «اللغة والمجتمع»، ص٤٧.

(٢) ابن شهيد: «التهذيب»، ص٤٩.

(٣) ينظر: الأزهري: «تهذيب اللغة»، ٤/ ٣٢، وابن سـيده: «المحكم»، ٦/ ٤٩٦, والزبيدي: «تاج العروس»، ١٨/ ٢٥٥.

أما تشـديد الياء فيتجه باللفظ للدلالة على العصا، أو قرية النمل، أو رأس عمود البيت. ينظر: الزبيدي: «تاج العروس»، ٣٩/ ٢٨٧.

الـذي يمثـل غايـة التحليـل، ومـا المراحـل السـابقة إلا سـبيل للوصـول إليهـا؛ ذلـك أن الأخطـاء لا تُـدرس لذاتهـا، بـل لكيفيـة تجنبهـا ومواجهتهـا. وتصويبهـا «يكـون بمعرفـة الخطـأ، ثـم تقديـم المـادة الملائمـة»[1].

فضـلاً عـن أن هـذه المرحلـة ومرحلـة تحديـد الأخطـاء تكشـفان معـاً عـن الخلفيـة اللغويـة لمَـن يؤلـف في الأخطـاء، وينبئـان بمـدى معرفتـه بالأصـول اللغويـة وعلمـه بهـا؛ إذ يقابـل بـين مـا جمعـه مـن أخطـاء وبـين الأصـول الصحيحـة التـي خبرهـا وتعلمهـا، فعـلى محلـل الأخطـاء أو الباحـث فيهـا «أن ينمـي حدسـه بالخـبرة، وانتقـاء أسـس نظريـة قويـة؛ ليعـوّل عليهـا في اختيـار مـا يـراه مناسـباً لـكل مقـام»[2].

وقـد سـبق مؤلفـو كتـب اللحـن العـرب إلى تحديـد الهـدف مـن جمـع الأخطـاء وتحليلهـا، وهـو تصويبهـا وبيـان صحيحهـا[3]، وهـو هـدف أبـان عنـه الزبيـدي ولم يحد عنـه، فقـال: «فرأيـت أن أنبـه إليـه (اللحـن)، وأبـيّن وجـه الصـواب فيـه»[4]. وهـو المسـعى نفسـه الـذي ترمـي إليـه نظريـة تحليـل الأخطـاء، فقـال كـوردر: «إننـا نرغـب في عمليـة التصحيـح أن نبـين للـدارس كيـف أخفـق في إدراك الرسـالة»[5]، فضـلاً عـن أن الدراسـات الحديثـة في مجـال تحليـل الأخطـاء اللغويـة، تسـعى إلى تصويـب الأخطـاء وعلاجهـا، وبيـان صحيـح الاسـتعمال؛ حتـى تتمكـن مـن وضـع البرامـج الخاصـة بها.

وقـد اسـتعان الزبيـدي بعـدة وسـائل أو طـرق لتصويـب أخطـاء العـوام، سـواء عـلى مسـتوى المبنـى (اللفـظ) أو المعنـى، وعضَـدَ وسـائله بمختلـف الشـواهد مـن القـرآن أو الحديـث الشريـف أو الشـعر أو أقـوال العـرب والمصنفـين؛ ليبرهـن عـلى

(١) د. عبده الراجحي: «علم اللغة التطبيقي»، ص ٥٧.

(٢) دوجلاس براون: أسس تعلم اللغة وتعلمها، ص ٢٤٢.

(٣) يقول ابن الجوزي: «إني رأيت كثيراً من المنتسـبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول... ورأيت بيان الصواب في كلامهم». «تقويم اللسان»، ص ٥٥.

(٤) ابن شهيد: السابق، ص ٥١.

(٥) كوردر: «تحليل الأخطاء»، ص ١٤٣.

صحة مذهبه، وأن تصويبه موجود في اللغة، ويُقنع القارئ به وبتخطئة العوام، وهذه الوسائل المتعددة تعمل على «شحذ شغف القارئ وولعه، عندما يرى الكلمة في نص فعلي حيّ، وتعميق فهمه للقواعد النحوية والدلالية التي تتحكم في استعمال الكلمة»[1].

وأبرز وسائل تصويب المعاني[2]:

أ- **التصويب بالمغايرة:** ويُقصد به التصويب ببيان الصحيح الذي يكون مغايراً لقول العوام.

ففي المستوى الصوتي شاع الإبدال في كلام العوام، فصوبه الزبيدي بذكر المبدل منه المغاير للخطأ. فقالوا: استكتل، وأظفر، وحُلزوم، ومقّاس، ونطا وأنطاء. بينما الصواب المغاير لقولهم عنده: استقتل، وأذفر، وحلزون، ومكّاس، ونطع وأنطاع (م ٦، ١٩، ٧٣، ١٩٨، ٢٢٦).

وكذا في الإبدال بين الحركات، فقالوا: إِلب، وزَي، وطرْفة، وكُدس، ونرجَس. والصواب: أَلب، وزِي، وطرَفة، وكَدس، ونرجِس (م ٤، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٦).

وعلى المستوى الصرفي، أخطأ العوام، فقالوا: سبوت، وحدود، وحوائر، ومُرِد، ومُحسِر، ومُربِح، ومشهور، ومَرِوي. قال الزبيدي: والصواب: سبوت، وآحاد، وحارات، ورادّ، وخاسر، ورابح، ومشهَر ومَرْويّ (م ٨، ٨٠، ١١٩، ١٨٢، ٢١٢).

وعلى المستوى النحوي، أخطأ العوام في تركيب الجمل، فقالوا: وهبت فلاناً مالاً، وجاء القوم معدا فلانٌ، وفعلوا ذلك سيما. ولكن الصواب كما ذهب الزبيدي: وهبت لفلان مالاً، وما عدا فلاناً، ولا سيّما (م ١٦٤، ١٨٦، ٣٢٦).

(١) د. علي القاسمي: «علم اللغة وصناعة المعجم»، ص ١٤١.

(٢) استفاد البحث في هذا الموضع مما ذكره الدكتور محمد أحمد أبو الفرج، في كتابه: «المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث»، ص ١٠٢ وما بعدها.

وتجلت هذه الوسيلة في تصويب الأخطاء الدلالية؛ إذ أبان الزبيدي الدلالة الصحيحة للفظ الواقع فيه الخطأ، وتكون دلالته مغايرة ومباينة لما قصده العوام، وقد تأتي المغايرة بالضد (النقيض) أو بغير الضد.

والمغايرة بالضد تبرز في وحدة اللفظ، وتضاد الدلالة المستعملة من العوام مع الدلالة الموضوعة في اللغة؛ لذا فالمغايرة ناقصة؛ لأنها في المعنى دون اللفظ. ومن سبيلها[1] أن العوام يستخدمون لفظ: ريِّض، للدلالة على الدابة الذلول، في حين أنه يدل على الدابة الصعبة المحتاجة إلى الرياضة (م٣٩٠).

والأكثر شيوعاً أن تكون المغايرة غير ضدية، فلا تتناقض دلالة الاستعمال مع أصل اللغة، ولكن تنحرف عنها بالتوسيع أو التضييق أو نقل المجال[2]، فتتشارك الدلالتان في عناصر، وتتخالف في أخرى. ومن سبيل هذا التصويب أن العوام يطلقون على المرأة التي مات عنها زوجها أو طُلقت: الثيب (م٣٧٦)، ولكن الصواب – كما يرى الزبيدي، ويؤيد قولَه جلُّ العلماء[3]– أن الصفة سواء للرجل والمرأة.

ويستعين الزبيدي بهذه الوسيلة في تصويب أخطاء العوام في اللفظ والمعنى، فتكون المغايرة التامة؛ كقولهم[4]: «للذي تُلاط به البيوت: جِبس... والصواب: جِصّ وجَصّ... وأما الجبس: فالرجل الضعيف الدنيء»[5] (م٥٦).

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٢٣٨، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٢٧، ٤٢٩.

(٢) ينظر: عنصر الأخطاء الدلالية في هذا البحث.

(٣) ينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ٢٤١. ابن سيده: «المحكم»، ١٠/ ٢٠٣، ونشوان الحميري: «شمس العلوم»، ٢/ ٩١٦. المطرزي: المغرب في ترتيب المعرب، ص٧٢. السيوطي: المزهر، ٢/ ١٩٥, الزبيدي: «تاج العروس»، ٢/ ١١٥. د. أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي، ١/ ٢٨٣. ولكن الخليل بن أحمد جعل (الثيب) للمرأة دون الرجل. ينظر: معجم العين، ٢/ ٢١١.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٩، ٢٢، ٤١، ٥٥، ١١٤، ١٥٤، ١٧٤، ١٩١، ٢١٣، ٢٤١، ٢٦٣، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢.

(٥) تشير كتب اللغة إلى أن الجص: مادة من مواد طلاء الحوائط أو البيوت. ينظر: الأزهري: «تهذيب اللغة»، ٣/ ٣٩٤، والجوهري: «الصحاح»، ٢/ ٤٩٥، والثعالبي: «فقه اللغة»، ص ٢٠١، وابن سيده: «المحكم»، ٨/ ٩٨. =

ب- التصويب من خلال السياق:

يمثل السياق أبرز الوسائل اللغوية المعينة على تصويب النصوص، ولا شك أن نوعيه اللغوي والمقامي يقدمان نسقاً من الآليات والعناصر التي تقوِّي فهمَ النصوص، ويزيلان عنها الاحتمالات الدلالية غير المقصودة. ومن هذا المنحى نقصد بالسياق: «ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى»[1]. وقد استعان الزبيدي بأنواع مختلفة للسياق في تصويب الخطأ.

١ - التصويب بالسياق اللغوي:

ويقصد به: التصويب من خلال النصوص المختلفة التي ورد فيها اللفظ الصحيح؛ كالقرآن وبعض قراءاته، والحديث والشعر، وأقوال العرب ولهجاتهم[2]، وهذه النصوص تَعضُدُ التصويب وتؤكد أصالته؛ لوروده في النصوص الموثوق بصحتها، فضلاً عن أنها تبرز خطأ العوام.

وهذا النوع لا يحتاج إلى جهد للوقوف عليه عند الزبيدي، فغالباً ما يسوق الشاهد أو الأكثر لينتصر لصحة مذهبه في تخطئة العوام، فيحشد الشواهد ذات الجنس الواحد أو المتنوعة ليصوب بها المادة الواحدة المخطأ فيها.

ففي الموضع (٨٢) يأتي بأربعة أبيات شعرية لشعراء مختلفين؛ ليؤكد بها أن كلمة (خيزُران) بضم الزاي، وليس بفتحها كما ينطق بها العوام.

= أما (الجبس) فقال الخليل وغيره: «الجِبس: الجبان الرَّديء، ويقال: الجبس من أولاد الرِّيبة». «معجم العين»، ١/ ٢١٥، وينظر: ابن دريد: «الجمهرة»، ١/ ٢٦٧، والأزهري: «تهذيب اللغة»، ١٠/ ٥٩٧، والجوهري: «الصحاح»، ٣/ ٩١١، والزمخشري: «أساس البلاغة»، ١/ ١٢١.

(١) د. محمد أحمد أبو الفرج، في كتابه: «المعاجم اللغوية»، ص ١١٦.

(٢) ينظر د: عبدالعزيز مطر: «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، ص ١٠٩ وما بعدها.

وفي مواضع أخرى يجمع بين أجناس الشواهد المختلفة[1]؛ ففي الموضع (٧٦) يسوق لنا الشعر وأقوال العرب وأمثالهم ليَعضُدَ صحة قوله لنوع من الطيور (حُبارى)، في حين تنطقه العوام (حُبارة).

فيستشهد بقول الشاعر أوس بن غلفاء الهجيمي:

هم تركوك أسلح من حُبارى رأت صقراً، وأشردَ من نعام

وذكر بعض أهل الأخبار أن الحُبارى تُعِدّ سَلحاً...

وبقول عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كل شيء يحب ولده، حتى الحُبارى». وقول الراجز:

وكل طير قد يحبُّ ولده

حتى الحُبارى ويدبّ عنده

وفي بعض الأمثال: «مات فلان كمَد الحُبارى». وقال أبو الأسود:

وزيدٌ ميِّتٌ كَمَدَ الحُبارى إذا ظَعَنَتْ هُنيدةُ أو مُلِمُّ

كما استحضر الزبيدي من القرآن الكريم[2] وقراءاته ما يفسر به تصويبه ويعضده؛ ففي الموضع (٤٠٢) يذكر قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] للدلالة على أن المثقال هو: زنة الشيء الذي يثقل به[3]، ولا يُعنى به -كما عند العوام-: الدينار الذهب.

---

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٤، ١٣، ٢٩، ٣١، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ١١٢، ١١٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٦، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٧٣، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٩٢، ٤٢٠.

(٢) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٢١، ٢٤٨، ٢٧٣، ٣٢٠، ٣٧٢، ٤٠٢، ٤٣٤، ٤٤٥.

(٣) قال ابن دريد: «والوَزْن أصله مِثقال، ومِثقال كل شَيْء: وَزنه». «الجمهرة»، ٢/ ٨٣٠، وينظر: الزبيدي: «تاج العروس»، ٢٨/ ١٥٧.

كما تجلت عنايته بالقراءات القرآنية[1] في تصويبه لأخطاء العوام، فيقولون: «قَثّاء» بفتح القاف، والصواب كسرها، ورُوي ضمها عن بعض بني أسد، واستشهدَ على الضم بقراءة يحيي بن وثاب (م٢٧٨). وقراءة الضم قرأ بها يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرِّف وابن مسعود وغيرهم، وهي لغة تميم وبعض بني أسد، وقراءة الجمهور بالكسر هي الأجود والأكثر، وهي لغة أهل الحجاز[2].

٢- التصويب من خلال سياق المصاحبة:

المصاحبة Collocation يُعنى بها: إتيان كلمة بمصاحبة أخرى، فتُعرف إحداهما بالأخرى وتنبئ عنها؛ كمصاحبة الأصوات للحيوانات التي تصدرها، فنقول: زئير الأسد، وصهيل الفرس... إلخ، وكمصاحبة بعض الألوان لما تُطلق عليه، كالأخضر للعشب، والأصفر للشاحب... إلخ، أو تتصاحب الكلمتان بحكم الإلف والعادة، كمصاحبة الجنة والنار، والموت والحياة، والدنيا والآخرة، والرجل والمرأة، والنَّفع والضَّر... إلخ. فالمصاحبة «أن تجيء كلمة في صحبة كلمة أخرى على نحو يجعلنا بحكم العادة والإلف نتوقع أن تجئ الكلمتان متصاحبتين»[3]. أو أنها «كلمتان أو كلمات ينظر إليها على أنها وحدات معجمية مفردة، مستعملة بحكم الإلف (العادة) في تماسك بعضها مع بعض في لغة ما؛ كما في الإنجليزية كلمة green (أخضر) التي تصاحب كلمة grass (عشب)، وكلمة dark (مظلم) التي تصاحب كلمة night (الليل)»[4]. وهذه المصاحبة تخلق عند المتلقي نوعاً من التوقع والتنبؤ بما سيأتي من كلمات.

ويستعين العلماء بالكلمات المتصاحبة في تفسير إحداها لغيرها مما يصاحبها، وهذا ما ندركه عند الزبيدي عندما خطّأ العوام حين صاحبوا بين (نفع وضُر)

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨٥، ٢١٧.

(٢) ينظر: د. عبداللطيف الخطيب: «معجم القراءات»، ١/ ١١٢.

(٣) د. محمد حسن عبدالعزيز: «المصاحبة في التعبير اللغوي»، ص١١.

(4) Hartman and Stork: Dictionary of language and linguistics, P.41

بضم الضاد، فالصواب أن النفع يصاحبه الضَّر، بفتحها؛ لأنّ الضُّر بالضم هو السُّقم... (م٢٤٨)؛ فقد رد الزبيدي خطأ العوام إلى أنهم صاحبوا بين النفع والضّر، فإذا ما تصاحبا وجب فتح الضاد، وإن أفردنا الضُّر ضُمت إن لم تجعله مصدراً، كقولنا: ضررتُ ضُرّاً[1]. فالمصاحبة بين اللفظين فرضت نظاماً أدائيّاً محدداً، إذا ما انْحُرف عنه وقع الخطأ.

٣- التصويب من خلال السياق الاجتماعي (سياق الحال):

أصبح من المعلوم أن سياق الحال أو الموقف Context of situation له دور في صياغة الدلالة وتحديدها، فمنذ أن اكتملت نظرية السياق ونضجت عند فيرث، أصبحت ركيزة من ركائز علم الدلالة، ويُستند إلى عناصرها في التمييز بين الدلالات؛ إذ يضم هذا السياق عدة عناصر غير لغوية تحيط بالحدث اللغوي، وتمثل عالمه الخارجي، مثل: «المتكلم والسامع، أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية، والأحداث الواردة في الماضي والحاضر، ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات والخزعبلات»[2]. ولكل دوره في التعيين الدلالي، فالذي يعين قيمة الكلمة ودلالتها كما يذكر فندريس «إنما هو السياق؛ إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدلّ عليها»[3]. ومن ثمَّ فأهمية سياق الحال أو المقام تبرز في دفع التوهم أو الخطأ من خلال التعيين الدلالي للألفاظ.

واتخذ الزبيدي سياق الحال سبيلاً إلى تصويب خطأ العوام الذين «يقولون للمتهم بالقبيح: مُخنث. قال أبو بكر: والمخنث من الرجال الذي فيه تكسر

(١) ينظر: الخليل بن أحمد: «معجم العين»، ٣/ ١٣، وابن منظور: «لسان العرب»، ٤/ ٢٥٧٢.
(٢) د. تمام حسان: «اللغة العربية معناها ومبناها»، ص٣٣٧.
(٣) فندريس: «اللغة»، ص٢٣١.

ورخاوة... وفي الحديث[1] أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة ومعها مخنث... فلو كان على ما يذهب إليه العامة لما دخل على أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» (م٤٠٣).

فالزبيدي صوّب دلالة العوام محتكماً إلى سياق الموقف، واستند إلى عنصر المشاركين فيه؛ من النبي ﷺ، وزوجه وأخيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فلو كان ما ذهب إليه العوام صواباً من أن المخنث هو المتهم بالقبيح، لما قبلوا بدخوله.

ج- التصويب بالمجاز:

اعتنى القدماء بالمجاز[2]، فأبانوا وجوهه، وفصلوا مسائله، وعدوه سبيلاً للفصاحة وحسن البيان، وتجلت هذه العناية عند البلاغيين والنقاد، وجعلوه وسيلة به يحسن الأسلوب ويعذب[3]. وقد يتضح المعنى بالمجاز ويقع في النفس، ولا يتحقق هذا بالحقيقة، فـ«المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعاً في القلوب والأسماع»[4].

وكان الزمخشري أول من سلك مسلك التفسير الدلالي بالمجاز في التأليف المعجمي، وذلك في معجمه «أساس البلاغة»؛ إذ كان يبين الدلالة الحقيقية للفظ، ويتبعه بالمعنى المجازي، وكان هذا مما تفرد به عن غيره من المعاجم التي اعتنت بالمعاني الحقيقية.

(١) الحديث رواه البخاري في «صحيحه»، في باب: ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة. الحديث رقم: ٥٢٣٥، ٧/ ٣٧. وفي «صحيح مسلم» أنهم كانوا يعدون هذا المخنث من غير أولي الإربة، فلما نهاهم الرسول ﷺ عن دخوله عليهن، حجبوه. (مسلم: «صحيح مسلم»، الحديثان: ٢١٨٠، ٢١٨١، ٤/ ١٧١٥، ١٧١٦).

(٢) المجاز: «أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه، فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه». عبدالقاهر الجرجاني: «دلائل الإعجاز»، ص ٢٩٣.

(٣) قال ابن رشيق: «العرب كثيراً ما تستعمل المجاز، وتعده من مفاخر كلامها، فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات». ابن رشيق: «العمدة»، ١/ ٢٦٥.

(٤) ابن رشيق: «العمدة»، ١/ ٢٦٦. وينظر: عبدالقاهر الجرجاني: «دلائل الإعجاز»، ص ٧٠.

وقد وجد الزبيدي في المجاز- وخاصة التشبيه- سبيلاً إلى تصويب أخطاء العوام، وتوصل به لما لم يدركه بالحقيقة. فالعوام تقول[1]: «رجل شحاث... والصواب: رجل شحَّاذ[2]، كأنه يأخذ من الناس اليسير ويشحذُ كما يشحذ المِسنّ الحديدةَ ويأخذ منها شيئاً فشيئاً» (م٣٣٣). فالزبيدي لم يفسر تصويبه من خلال شاهد أو قول مصنِّف، بل أردف اللفظَ الصحيح بالتفسير المجازي. وقد ذكر الزمخشري قوله: «شحذ: سكين شَحيذٌ. ومن المجاز: فلان يشحَذ الناس: يسألهم مُلِحّاً عليهم. وهو شحّاذ»[3].

ومن أبرز وسائل تصويب مباني الألفاظ:

أ- ضبط الألفاظ بالعبارة أو بالنص على حركاتها: ففيها يذكر الزبيدي حركات الألفاظ تصريحاً، وينص عليها عند تصويبه، وقد يبيّن حركات بعض الألفاظ المُخطأ فيها والمصوّبة معاً. وهذا النوع من الضبط هو الغالب على ما سواه من طرق الضبط.

ومن سبيله في اللفظين[4] أنهم يقولون: «سِر إلى فلان بإِمارة كذا، فيكسرون... والصواب: بأَمارة بالفتح» (م٣). ويقولون: «خِصر الإنسان وغيره، بالكسر... والصواب: خَصر بالفتح» (م٨٧).

(١) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٦٢، ٤١٦.

(٢) ذهب فريق من العلماء مذهب الزبيدي في خطأ قولنا: شحاث، والصواب: شحاذ. ينظر: نشوان الحميري: «شمس العلوم»، ٦/ ٣٣٩٣، والسيوطي: «المزهر»، ١/ ٢٥٣، وذكر الزبيدي رأي ابن بري: «تاج العروس»، ٥/ ٢٧٧.
في حين ذهب غير واحد إلى صحة لفظ (شحاث)، على أنه من الإبدال؛ فإن الذال تبدل ثاء بلا غلط فيه ولا لحن. ينظر: الزمخشري: «أساس البلاغة»، ١/ ٤٩٦, والزبيدي: «تاج العروس»، ٥/ ٢٧٧.

(٣) الزمخشري: «أساس البلاغة»، ١/ ٤٩٦. وقد رادف الزمخشري بين (شحث، شحذ)، ١/ ٤٩٦.

(٤) ينظر: ابن شهيد: التهذيب: م ٧٥، ٧٤، ٣٥، ٨٥، ١٤٦، ١٠٢، ١٣٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٨٦، ٣٠٩.

وقد يكتفي الزبيدي بالنص على حركات المُصوَّب ونطقها، فيُعرف بها موضع خطأ العوام[1]، فيقولون: «لريحانة طيبة الريح...: خَيريّ... والصواب: خِيريّ بالكسر» (م٨٣). وفي (م ١٢٦) يضم العوام الزاي في كلمة (زرافة)، والصواب: زَرافة، بالفتح[2].

ب- الضبط بالنص على نطق الأصوات المخطأ فيها:

إذ يصرح بنطق الأصوات الواقع فيها الإبدال لتقارب رسمها من حيث الإعجام وعدمه[3]، فالعوام تقول: «بالدابة جَرَد، بالدال غير معجمة... والصواب: جرذ، بالذال المعجمة» (م٦١). ومنه: تدعدع، والصواب: تذعذع، بالذال المعجمة (م١٨٧).

ويلجأ أيضاً إلى هذه الطريقة إذا تقارب نطق الأصوات المتبادلة وتداخلت خصائصها الصوتية، كما بين الظاء والذال، فالعوام تقول: «مسك أظفر، بالظاء... والصواب: أذفر[4]، بالذال» (م١٧).

وقد لا يذكر الأصوات الواقع فيها الإبدال لاختلاف صور رسمها[5]، كالاختلاف بين الكاف والقاف، فقالوا: حُكّ، والصواب: حُقّ (م٦٤)، وبين القاف والجيم، فقالوا: مِقداف، والصواب: مجداف (م ١٧٤).

---

(١) ابن شهيد: السابق، م ٨٢، ١٧٧، ٢٦٨، ٢٨٦، ٣٠٦.

(٢) ذكرت المعاجم فتح الزاي وضمها، ولكن الفتح أفصح، ورجح ابن دريد أن لغة الضم لأهل اليمن. ينظر: ابن دريد: «الجمهرة»، ٢/ ٧٠٦، وابن منظور: «لسان العرب»، ٣/ ١٨٢٧، والزبيدي: «تاج العروس»، ٣٢/ ٣٠٣.

(٣) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٩٢، ١٠٧، ٢٠٩.

(٤) مسك أذفر: أي ذكي جيد، وطيب الرائحة. ينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ٢/ ٦٩٣. الجوهري: الصحاح، ٢/ ٦٦٣. الزمخشري: أساس البلاغة، ١/ ٣١٣.أما كلمة (أظفر)، فنقول: «هذا رجل أظفر، أي طويل الأظفار». ينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ٣٦٨. الجوهري: الصحاح، ٢/ ٧٢٩. ابن سيده: «المحكم»، ١٠/ ١٨.

(٥) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ٦٤، ٧٣، ٩٠، ١٠٨، ١٧٤، ٢٨٧، ٣٣٧.

ج- الضبط بالنص والوزن والمثال أو النظير الصرفي:

فالعوام تقول[1]: «حِمْص، بالتخفيف... والصواب: حِمِّص، بالتشديد، على مثال: فِعِّل[2]» (م٦٦)، ومنه قولهم: «قُرُنْفُل، بضم الراء... والصواب: قَرَنْفُل، على مثال: فَعَنْلُل[3]» (٢٨٣). وقد نصّ العلماء على صحة ما ذهب إليه الزبيدي في الموضعين.

وقد يزيد من ضبطه للألفاظ الصحيحة بذكر الوزن، ويردفه بالنظير الصرفي؛ توكيداً لتصويبه، وتبياناً لكيفية النطق[4]؛ كقولهم: «للطائر: بُرَكة... والصواب: بُرْكة، على مثال: فُعْلة... والجمع: بُرَك، مثل: ظُلْمة وظُلَم» (م٣٨)، ومنه قولهم: «لجمع السائس: سِوَس... والصواب: سائس: سُوَّاس، مثل: صائم وصُوَّام، وراكب ورُكَّاب. ويقال أيضاً: ساسة، على وزن: فَعَلة، مثل: كافر وكَفَرة، وفاجر وفَجَرة» (م٣١٧) فالزبيدي في الموضعين حمل اللفظ الصحيح على نظيره أو ما يماثله في البنية.

د- ذكر أصل الكلمة، حيث استدل الزبيدي بأصل الكلمة الصواب على خطأ العوام، وتكثر هذه الوسيلة في الألفاظ المشتقة[5]، فيظهر تداخل أنواعها في كلامهم، فيلجأ الزبيدي إلى الأصل اللغوي لبيان الصحيح.

ومن هذا أنهم يقولون[6]: «استكتل في الأمر: إذا جدّ فيه... والصواب:

(١) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ٣٠، ٣١، ٤٩، ٥٥، ٦٦، ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٣٠، ١٥٣، ١٧٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٢١.

(٢) ذكر العلماء مجموعة من الكلمات على صيغة فِعِّل: حِمِّص، وحِلِّق، وحِلّز وحِلّزة للبخيل». سيبويه: الكتاب، ٤/ ٢٧٦. الجوهري: الصحاح، ٣/ ١٠٣٤. السيوطي: المزهر، ٢/ ٦٧.

(٣) نصّ العلماء أن الاسم يأتي قليلًا على صيغة (فَعَنلُل)، ومثلوا له بـ(قَرَنْفُل). ينظر: ابن عصفور: الممتع الكبير، ص١٠٥. السيوطي: المزهر، ٢/ ٣٥.

(٤) ينظر: ابن شهيد: «التهذيب»، م ١٨، ٨٥، ١٠٣، ١٠٦، ١٤٠، ١٤١، ٣٥١.

(٥) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١١٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٦، ٢٥٣، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٦) ينظر: ابن شهيد: السابق، م ١١٣، ١١٩.

استقتل[1]، وأصله من القتل» (م٦). فالدلالة المقصودة عند العوام يؤديها (استقتل)، فلما وقع الإبدال بين الكاف والقاف رد الزبيدي الكلمة المعبرة عن الدلالة إلى أصلها؛ للتمييز بين الخطأ والصواب.

ومنه: أنهم يجمعون كلمة (ماء: ميات) بالتاء «والصواب: أمواه للجمع الأقل، ومياه، وأصل الهمزة من ماء الهاء» (م٢٣). فالزبيدي في هذا الموضع رد همزة كلمة (ماء) إلى أصلها، وهو الهاء وليس التاء- كما ذهب العوام- كما رد الألف إلى أصلها الواو[2].

إن الزبيدي في تصويبه لأخطاء العوام، قد استعان بعدة وسائل تحقق له سلامة مذهبه وصحة قوله، ويبرز من خلالها أصالة تصويبه، ويقنع القارئ برأيه، لا سيما أن وسائله المختلفة وثيقة العلاقة بمصادر ونصوص فصيحة، وكأن الزبيدي يضع الخطأ في كفة، وفي الأخرى تصويبه المُعضَّد بالأدلة والبراهين اللغوية، فلا يجد القارئ سبيلاً إلا أن يأخذ بتصويبه.

وقد تجلى لنا أنه لم يركن إلى مصدر واحد يستمد منه شواهده التي تؤيد صحة مذهبه، بل تنوعت، فأتت من القرآن والحديث والشعر وأقوال العرب والمصنفين، واجتمع بعضها في أكثر من موضع، فضلاً عن عنايته وحرصه على ضبط الألفاظ وتعيين حركاتها وصيغها الصرفية، والمجيء بالنظير الصرفي المماثل لبنية الخطأ والصواب.

(١) ورد في الصحاح: « اسْتَبْسَلَ، أي استقتل، وهو أن يطرح نفسه في الحرب ويريد أن يَقْتُلَ أو يقتل لا محالة». الجوهري: الصحاح، ٤/ ١٦٣٤. وينظر: نشوان الحميري: «شمس العلوم»، ٨/ ٥٣٧٥. الزبيدي: «تاج العروس»، ١٩/ ٤٣٦.

(٢) لفظ (ماء) ألفه منقلبة عن واو، وهمزته منقلبة عن هاء؛ لقولهم: أمواه، ومُوَيْه، وماهَت الركيَّة تموه، وقولهم: مَوّهتُ عليه الأمر؛ أي: حسَّنته له، وتُجمع: أمواه، ومياه، وتصغر على: مُويْه. ينظر: المبرد: «المقتضب»، ١/ ٢٩١، وابن جني: «سر صناعة الإعراب»، ٢/ ٧٩٠، وابن عصفور: «الممتع»، ص ٢٣٠.

إن ما قام به الزبيدي في هذه المرحلة من تحليله لأخطاء العوام، هو ما تنهجه الدراسات الحديثة التي اعتنت بدراسة الأخطاء اللغوية مستثمرة نظرية تحليل الأخطاء، ولا يغالي البحث إذا قال: إنه استعان بوسائل غفلت عنها بعض الدراسات؛ كالتصويب بالمصاحبة، والمجاز، والسياق المقامي.

فثمة معجم رصد فيه محمد العدناني الأغلاط اللغوية المعاصرة[1] وبيّن صوابها، ونجد مؤلفه يشرح لنا منهجه في تصويب الأخطاء، وأنه سيعتمد في تصويب الكلمة أو العبارة، على وجودها: في القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف، وأمهات المعاجم، وكتب النحو، والشعر، وفيما أقرته مجامع اللغة العربية، وأنه سيضبط الكلمات بالشكل التام غالباً؛ خوفاً من الوقوع في لبس أو غموض[2].

ومما يؤكد أصالة دراسة الأخطاء وتصويبها في الفكر اللغوي عند العرب: أنّ الدراسات الحديثة ذات الطابع التطبيقي نهجت منهجاً في التصويب لا يختلف عما نهجه الزبيدي، فهذه دراسة «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين»، ارتكز صاحبها على أمهات الكتب النحوية والمعجمية في تصويب الأخطاء[3]، وثمة دراسة عن أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي[4]، استند فيها الباحث إلى الضبط الصريح للألفاظ، والنص على حركاتها، وكيفية نطقها؛ كوسيلة لبيان الخطأ والصواب، وفي دراسة الأخطاء اللغوية في الصحافة الفلسطينية[5]، عمد الباحث إلى النصوص اللغوية لتصويب الأخطاء، فاعتمد على القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأمهات كتب النحو والمعاجم.

(١) محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة.. يعالج الأغلاط اللغوية المعاصرة، ويبين صوابها مع الشرح والأمثلة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.

(٢) السابق: صفحة: ط وما بعدها من مقدمة المؤلف.

(٣) أحمد مختار عمر: «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين»، ص١٢١ ، ص٢٠٠ وما بعدها.

(٤) د. إبراهيم الشمسان: «أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي»، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩٥م.

(٥) يوسف محمد البطش: الأخطاء اللغوية في الصحافة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨م.وينظر: خالد الخولي: الأخطاء اللغوية في الصحافة العربية، الدار الذهبية، القاهرة، ١٩٩٩م.

نتائج البحث

سعى البحث إلى بيان منهج الزبيدي في تحليله لـ«لحن العوام» ومناقشته في ضوء نظرية تحليل الأخطاء، والوقوف على ملامح التلاقي بينهما، وإثبات أصالة النظرية في الفكر اللغوي العربي -خاصة عند الزبيدي- وأنها ذات جذور عربية، وقد ألبسها الغربيون واللسانيون المحدثون حُلة جديدة، وعمّقوا جانبيها التنظيري والتطبيقي، واستغلوا إجراءاتها في مجال حديث وهو تعليم اللغات واكتسابها، ثم اتجهت الدراسات للتطبيق على أخطاء اللغة الأم، فضلاً عن دور المحدثين البارز في وضع أطر واضحة للنظرية، وتحديد مصطلحاتها بشكل جلي، وميلهم إلى التخصيص في دراساتهم التطبيقية، في حين جاءت أسس النظرية متفرقة عند الزبيدي، وقد صرح ببعضها، واستُنتج بعضها، إلا أن هذا لا ينفي التلاقي بين تحليل الزبيدي للأخطاء، وبين أسس النظرية الحديثة؛ مما يبرهن على أنها نظرية ذات جذور عربية، فهي نظرية قديمة حديثة؛ قديمة في نشأتها وأسسها، وحديثة في التنظير والتقعيد لها.

وأبرز ملامح التلاقي بينهما:

- يتفق أصحاب نظرية تحليل الأخطاء والدراسات الحديثة مع الزبيدي في أن مفهوم الخطأ هو ما خالف الصواب، ومال عنه، وانحرف عن صحيح اللغة وقواعدها المتفق عليها، فضلاً عن تغليبهم مصطلح (الخطأ) على غيره من المصطلحات؛ للدلالة على الأخطاء.
- تجلت عند الزبيدي المراحل الست في نظرية تحليل الأخطاء، من حيث جمع المادة من عينة البحث، وتحديد الأخطاء، وتصنيفها، وتوصيفها، وبيان أسبابها وتفسيرها، ثم تصويبها.
- التزم الزبيدي بمعايير المنهج الوصفي في تحليل الظواهر اللغوية الذي تنتهجه دراسات الأخطاء المعاصرة، فحدد المكان والزمان والمستوى اللغوي تحديداً دقيقاً، بل إنه ذهب إلى تفسير ظاهرة الأخطاء ومصادرها.

- اتبع الزبيدي خطوات وأطراً واضحة في اختيار عينة البحث، وفي جمع مادة التحليل، فكانت عينته العوامَّ ومَن تسربت إليه أقوالهم من الخواص، وهي عينة متجانسة ثقافيّاً واجتماعيّاً ولغويّاً، ثم عمد إلى جمع الأخطاء الشفاهية أو الحوارية، ذات الشيوع والتكرار والانتظام، وأعرض عن الأخطاء الفردية التي لا تمثل المعيارية، وهذه الأطر تحقق صدق النتائج وثباتها، وهي خطوات لم تحد عنها الدراسات الحديثة، وفرضتها على محلل الأخطاء.
- التزم الزبيدي نمط المقابلة أو المقارنة بين الخطأ والصواب، فيصدّر بالخطأ، ثم يردفه بالصواب، وهذا هو النمط الأشهر في الدراسات الحديثة في تمييزها بين الصواب والخطأ، وقد يأخذ فيها شكل الجداول، أو وضع خط أسفل الخطأ.
- صنّف الزبيدي الأخطاء إلى أصناف رئيسة أو كُتب- على حد تسميته- وقد حوت فئات فرعية متعددة، وكان شديد الدقة في تصنيفه وتوصيفه، فلم يغب عنه مستوى من المستويات التي تلحق بها الأخطاء؛ كالصوتية والصرفية... حتى الكتابية، ونصّ على ما يعرف حديثاً بالأخطاء الكلية، وألمح إلى الجزئية، وهذه أمور تتردد في كتابات أصحاب نظرية تحليل الأخطاء ودراساتهم التطبيقية، ولكن غاب عن الزبيدي الفصل بين فئات الأخطاء الفرعية، وتحديد المصطلحات الدالة على كل فئة، وترك ذلك في أحيان كثيرة للقارئ أو المحلل.
- أرجع الزبيدي أسباب الأخطاء إلى أسباب لغوية وغير لغوية، وتجلت الأسباب اللغوية- كما برز من التحليل- في أنها تتعلق باللغة ونظمها وقواعدها، وعلاقتها داخليّاً بلهجاتها (الازدواجية اللغوية)، وخارجيّاً باللغات الأخرى (حيث المعرب من الألفاظ)، أما غير اللغوية فردها إلى ابن اللغة (العينة) من حيث قدرته اللغوية، ورغبته في التفصّح، وعلاقته بالجماعات اللغوية، وتأثره ومحاكاته للغة طائفة مجتمعية؛ أي: أنها أسباب اجتماعية ونفسية، وهذه الأسباب تكررها نظرية تحليل الأخطاء نظريّاً وتطبيقيّاً، وتذهب إلى أن أسباب

الأخطاء قد تكون لغوية، تعود إلى طبيعة اللغة وشكلها ونظامها، وأخرى ليست لغوية محضة تتعلق بوظيفة اللغة والسلوك اللغوي لدى المتكلم، وما يتصل بالجوانب المعرفية والانفعالية والاجتماعية من السلوك الإنساني.

- تلاقت نظرية تحليل الأخطاء والدراسات الحديثة مع تحليل الزبيدي في وحدة الهدف من جمع المادة وتحليلها، وهو علاج الأخطاء وتصويبها، واستعمال الصحيح، حفاظاً على اللغة وصيانة لها، واتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى وضع البرامج الخاصة بذلك.
- سبق مؤلفو كتب اللحن- خاصة الزبيدي- إلى طريقة التصويب في ضوء النصوص الفصيحة الموثقة، فعضد تصويبه المتفق مع الأصول اللغوية بنصوص من القرآن والسنة والشعر وأقوال العرب وأمثالهم، بل إنه صوّب من خلال سياق الحال والمصاحبة والمجاز، وهي وسائل مستحدثة عند الزبيدي؛ كما أنه لم يقف عند تصويب الدلالات والتراكيب فحسب، بل صوّب الألفاظ المفردة صوتيّاً وصرفيّاً، واستعان بضوابط لم تخرج عنها الدراسات الحديثة.

*****

فهرس المصادر والمراجع

- **د. إبراهيم أنيس:**

– الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).

– دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٥/ ١٩٨٤م.

- **د. إبراهيم صالح الفلاي:** ازدواجية اللغة.. النظرية والتطبيق، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١/ ١٩٩٦م.
- **ابن الأثير:** النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- **د. أحمد الفائق:** مدخل إلى علم النفس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **د. أحمد مختار عمر:**

– أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣م.

– علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٥/ ١٩٩٨.

– معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- **الأزهري:** أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، تحقيق: مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١/ ١٩٦٤م.
- **الأصفهاني:** أبو عبدالله حمزة بن حسن (ت٣٦٠هـ): التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق: محمد أسعد أطلس، دار صادر، بيروت، ط٢/ ١٩٩٢م.
- **الإمام البخاري:** أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ): المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ.
- **د. البدراوي زهران،** علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي، (تحليل الأخطاء)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١/ ٢٠٠٨م.
- **ابن بري وابن ظَفَر:** عبدالله بن أبي الوحش (ت ٥٨٢هـ) ومحمد بن عبدالله أبي محمد بن ظفر (ت ٥٦٨هـ): حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: د. أحمد طه سلطان، مكتبة الأمانة، القاهرة، ط١/ ١٩٩١م.

- **البكري**: أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ): معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٤/ ١٤٠٣هـ.
- **الثعالبي**: أبو منصور، عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ):

– يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٨٣م.

– فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ٢٠٠٢م.

- الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب (ت ٢٥٥هـ): البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧/ ١٩٩٨م.
- **الجرجاني**: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت ٤٧١هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣/ ١٩٩٢م.
- **د. جلال شمس الدين**: علم اللغة النفسي.. مناهجه ونظرياته وقضاياه، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- **الجواليقي**: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت ٥٤٠هـ): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٦٩م.
- **ابن جني**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ):

– الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١/ ١٩٥٢م.

– سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢/ ١٩٩٣م.

– المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط١/ ١٩٥٤م.

- **ابن الجوزي**: أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): تقويم اللسان، تحقيق: د. عبدالعزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- **الجوهري**: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ): الصحاح.. تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤/ ١٩٨٧م.

- **الحريري**: أبو محمد، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري (ت٥١٦هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/ ١٩٩٨هـ.
- **د. حسين نصار**: المعجم العربي.. نشأته وتطوره، مكتبة مصر، القاهرة، ط١/ ١٩٥٦م.
- **الحُمَيدي**: محمد بن فتوح بن عبدالله بن حُمَيد الأزدي (ت ٤٨٨هـ): جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط/ ١٩٨٩م.
- **أبو حيان**: أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١/ ١٩٩٨م.
- **ابن خاقان**: أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيدالله الإشبيلي (ت ٥٢٨هـ): مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تحقيق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٩٨٣م.
- **ابن الخطيب**: محمد بن عبدالله بن سعيد الأندلسي (لسان الدين بن الخطيب ت٧٧٦هـ): الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: د. يوسف علي طويل، بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م.
- **ابن خلدون**: ولي الدين عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ): المقدمة، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط١/ ٢٠٠٤م.
- **الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)**: معجم العين مرتب على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م.
- **ابن خير الإشبيلي**: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ): فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١/ ٢٠٠٩م.
- **ابن دريد**: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ): جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.
- **ابن رشيق**: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥/ ١٩٨١م.

- **د. رضا الطيب الكشو**: توظيف اللسانيات في تعليم اللغات، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٣٦هـ.
- **د. رمضان عبدالتواب**:

– التطور اللغوي.. مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط٢/ ١٩٩٥م.

– لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢/ ٢٠٠٠م.

– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٩٩٧م.

- **الزبيدي**: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذحج الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ):

– «لحن العوام»، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ط١/ ١٩٦٤م.

– الواضح، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة، الأردن، ط٢/ ٢٠١١م.

- **الزبيدي**: محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت، ط١/ ١٩٦٥م.
- **الزمخشري**: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ):

– أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٨م.

– المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.

- **ابن السراج**: أبو بكر بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/ ١٩٩٦م.
- **د. سعد مصلوح**: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، عالم الكتب، القاهرة، ط٣/ ١٩٩٢م.
- **ابن السكيت**: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٢٤هـ): إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط١/ ١٩٤٩م.
- **سيبويه**: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٩٨٨م.

- **ابن سيده**: أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ):

– المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.

– المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٩٩٦م.

- **شهاب الدين الخفاجي**: شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: ميسون نجيب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات، ط١/ ٢٠١٢م.
- **ابن شهيد الأندلسي**: أحمد بن عبدالملك بن عمر بن محمد بن عيسى (ت ٤٢٦هـ):
- التهذيب بمحكم الترتيب (الجمع بين كتابي لحن العامة) لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/ ١٩٩٩م.
- **الصفدي**: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.
- **د. عبدالعزيز إبراهيم العصيلي**: علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١/ ٢٠٠٦م.
- **د. عبدالفتاح سليم**: المعيار في التخطئة والتصويب، دار المعارف، القاهرة، ط١/ ١٩٩١م.
- **د. عبداللطيف الخطيب**: معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط١/ ٢٠٠٢م.
- **د. عبدالله أحمد جاد الكريم**: التوهّم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١/ ٢٠٠١م.
- **د. عبده الراجحي**: علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغات، دار المعرفة، الإسكندرية، ط١/ ١٩٩٥م.
- **ابن عصفور**: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ): الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط٨/ ١٩٩٤م.
- **د. علي عبدالواحد وافي**: اللغة والمجتمع، مكتبة عكاظ، السعودية، ط٤/ ١٩٨٣م.
- **د. علي القاسمي**: علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، الرياض، ط٢/ ١٩٩١م.

- **ابن فارس**: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ): الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات: محمد علي بيضون، بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.
- **ابن الفرضي**: عبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت ٤٠٣هـ): تاريخ علماء الأندلس، عُني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢/ ١٩٨٨م.
- **فندريس**: اللغة، ترجمة: د. عبدالحميد الدواخلي، ود. محمد القصاص، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٠م.
- **الفيومي**: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢/ ١٩٧٧م.
- **القالي**: أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت ٣٥٦هـ):

– البارع في اللغة، تحقيق: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، ط١/ ١٩٧٥م.

– المقصور والممدود، تحقيق: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٩٩٩م.

- **ابن قتيبة**: أبو محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ): أدب الكاتب، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٩٨١م.
- **ابن القطاع الصقلي**: علي بن جعفر بن علي السعدي (ت ٥١٥هـ): كتاب الأفعال، منشورات عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٩٨٣م.
- **د. كمال بشر**: دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ط١/ ١٩٩٨م.
- **ابن مالك**: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١/ ١٩٨٢م.
- **المبرد**: أبو العباس، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١/ ١٩٩٤م.
- **د. محمد أحمد أبو الفرج**: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١/ ١٩٦٦م.

- **د. محمد حسن عبدالعزيز**: المصاحبة في التعبير اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م.
- **د. محمد عبدالله جبر**: الأسلوب والنحو، دار الدعوة، الإسكندرية، ط١/ ١٩٨٨م.
- **محمد العدناني**: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.
- **د. مسعود بوبو**: أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصور الاحتجاج، دمشق، ١٩٨٢م.
- **الإمام مسلم**: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ): المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٩٩١م.
- **المطرِّزي**: ناصر بن عبدالسيد أبي المكارم بن علي (ت٦١٠هـ): المُغْرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، دار أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ط١/ ١٩٧٩م.
- **ابن مكي الصقلي**: أبو حفص عمر بن خلف (ت٥٠١هـ): تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٠م.
- **ابن منظور**: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ): لسان العرب، تحقيق: عبدالله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ط٣/ ١٩٨١م.
- **د. ميشال زكريا**: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، بيروت، ط٢/ ١٩٨٦م.
- **د. نايف خرما، ود. علي حجاج**: اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٢٦، يوليو ١٩٨٨م.
- **نشوان بن سعيد الحميري**: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- **د. هادي نهر**: علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ط١/ ١٩٨٨م.
- **ابن هشام**: أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت٧٦١هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٢م.

- **ابن هشام اللخمي**: أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت ٥٧٧هـ): المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م.
- **ياقوت الحموي**: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦هـ): معجم الأدباء، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.
- **ابن يعيش**: موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ): شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.

الدوريات:

- **د. إبراهيم سليمان الشمسان**: أخطاء الطلاب في الميزان الصرفي، منشورات جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، العدد ٥٤، ١٩٩٩م.
- **د.أحمد عبده عوض**: تحليل الأخطاء الهجائية الكتابية وتحديد مدى شيوعها لدى طلاب أقسام اللغة العربية في جامعتي طنطا وأم القرى، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد ١١، العدد٢، أكتوبر ١٩٩٧م.
- **د. حسنة عبدالحكيم عبدالله الزهار**: تحليل أخطاء اللغة العربية المنطوقة لدى طلبة أقسام الإعلام بكليات جامعة عين شمس، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠٠٢م.
- **د. سيد رزق الطويل**: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية العربية العربية، جامعة أم القرى، العدد ١/ ١٩٨٣م.
- **د. عامر باهر الحيالي**: نصوص من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني، جمع وتوثيق ودراسة، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ١٢٧ – ١٢٨، سنة ١٤٢٩هـ.
- **د. عبدالهادي التازي**: ترتيب الحروف الأبجدية بين المشارقة والمغاربة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٥٦، مايو ١٩٨٥م.
- **د. فوزي حسن الشايب**: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الكويت، الحولية العاشرة، ١٩٨٩م.
- **د. محمد عبدو فلفل**: التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٩، تموز – كانون الأول ٢٠٠٠م.
- **د. مسعودة ساكر**: مناهج تحليل الأخطاء اللغوية، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللغات، الجزائر، العدد الأول، مارس ٢٠٠٩م.

- د. **وليد العناتي**: تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها، مجلة البصائر، الأردن، مجلد ١٣، عدد ٢، آزار ٢٠١٠م.

المراجع المترجمة:

- **جاكلين شاختر**: الخطأ في تحليل الأخطاء، ترجمة: د. البدراوي زهران، ضمن كتاب: علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١/ ٢٠٠٨م.
- **دوجلاس براون**: أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة: د. عبده الراجحي، ود. علي شعبان، دار النهضة، بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.
- د. **محمود صيني، ود. إسحاق الأمين**: التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء (تعريب وتحرير)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٢م. ويضم المقالات التالية:
  - **جاك ريتشاردز**: اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي.
  - **روبرت لادو**: كيف نقارن بين بنيتين نحويتين؟
  - **كوردر**: تحليل الأخطاء.
  - **مارينا بيرت**: تحليل الأخطاء في صفوف تعليم الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية للكبار.
  - **يهانسون**: التعرف على الأخطاء في اللغة الأجنبية وتقويمها.
- **هدسون**: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: د. محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٩٠م.

المراجع الأجنبية:

- **Hartman and Stork:** Dictionary of language and linguistics, London, 1973.
- **Maria Carmelia:** A study In Contrastive Analysis And Error Analysis, Outubro, 1977.
- **Mohammad Al- Khresheh:** A Review Study of Error Analysis Theory, International Journal of Social Science Research, .2016.
- **Robert Lado:** Linguistics Across Cultures: University of Michigan, USA, 1957.

المواقع العربية والأجنبية على الشبكة العالمية:

- د. أحمد إبراهيم خضر: الملامح العامة للمنهج الوصفي. www.alukah.net

- **د. عثمان عبدالله النجران، ود. جاسم علي جاسم**: تحليل الأخطاء الكتابية في بعض الظواهر النحوية في كتابات الطلاب غير الناطقين بالعربية. www.academia.edu
- **د. محمد بهجة الأثري**: الألفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة عليها (القرسطون أو القارسطون).
- www.alukah.net
- C.A. Ferguson: Diglossia, Word, vol.1959 ,15.www.Mapageweb.umonteeal.ca
- **www. En**.oxforddictionaries.com
- Concept of Diglossia. www.ello. uos.de (1959) Fergusons-
- :Second Language Learning Errors **-Hanna Y. Touchie**
- Their Types, Causes, And Treatment, Jalt Journal, Volume 8, No. I, 1986. *www.jalt-publications.org*
- **Meng Zhang:** Error Analysis and Interlanguage.www.citeseerx.ist.pus.edu

*****